



تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"

أبريل 2017

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الاداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من المصادر الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي واتجاهات الأسعار، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات لأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل المستدام.

والله ولي التوفيق ،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

صندوق النقد العربي

ملامح الأداء الاقتصادي للدول العربية
2017 و 2018

...

من المتوقع أن يواصل **الاقتصاد العالمي** تحسنه التدريجي خلال عام 2017 و 2018 مسجلاً نمواً يقدر بنحو 3 و 3.3 في المائة حيث لا تزال هناك عدد من الصعوبات التي تحول دون انتعاشة قوية للنمو. في أسواق النفط من المتوقع تعافي مستويات الأسعار على خلفية الاتفاق ما بين الدول المنتجة الرئيسية للنفط على خفض مستويات الإنتاج، وهو ما يتوقع على ضوءه تسجيل متوسط الأسعار العالمية للنفط لمستوى 55 و 57 دولاراً للبرميل خلال عامي 2017 و 2018. من شأن هذه التطورات أن تنعكس على **النمو الاقتصادي** للدول العربية خلال عام 2017، حيث يتوقع على ضوءها تسجيل معدل للنمو يدور حول 2.3 في المائة في ظل خفض كميات الإنتاج النفطي وتدابير ضبط أوضاع الموازنات العامة، فيما يتوقع تحسن النمو إلى 2.7 في المائة عام 2018 في ضوء التوقعات بارتفاع معاودة كميات الإنتاج النفطي اتجاهها نحو الارتفاع والتلاشي التدريجي لتأثير تدابير الانضباط المالي على النمو.

من المتوقع أيضاً ارتفاع **معدل التضخم** في الدول العربية كمجموعة إلى نحو 9.8 في المائة عام 2017، وانخفاضه بشكل طفيف إلى 9.6 في المائة العام المقبل متأثراً بالارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط وبالتدابير التي تنتهجها بعض الدول العربية لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية. شهدت **الأوضاع النقدية** في الدول العربية ضغوطات نتيجة تنامي احتياجات تمويل عجوزات الموازنة وهو ما انعكس على أوضاع السيولة وأسعار الفائدة خلال عام 2016، فيما يتوقع تشديد السياسة النقدية في عدد من البلدان العربية في ظل الرفع المرتقب لأسعار الفائدة الأمريكية خلال عامي 2017 و 2018.

على صعيد **الأوضاع المالية** تأثرت الإيرادات العامة للدول العربية عام 2016 بانخفاض أسعار النفط بنسبة تقارب 18 في المائة فيما ساهم ارتفاع الإيرادات غير النفطية في التخفيف من حدة هذا التأثير. على صعيد النفقات العامة فقد وصلت تراجعها في ظل إجراءات ضبط المالي. عليه انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة المجمعة إلى الناتج إلى 10.3 في المائة العام الماضي. من المتوقع أن تسفر الإصلاحات المالية متسارعة الوتيرة ومتعددة الجوانب عن تراجع عجز الموازنة إلى الناتج إلى نحو 6.3 في المائة و 5.1 في المائة على التوالي خلال عامي 2017 و 2018.

أما فيما يتعلق **بالقطاع الخارجي**، وانعكاساً لما سبق، يتوقع أن يصل العجز في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية إلى نحو 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. خلال عام 2017 وتراجع العجز إلى 1.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام المقبل.

"آفاق الاقتصاد العربي"

أبريل 2017

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

- اتجاهات النمو العالمي 4
- أسواق السلع الأساسية 8
- أسعار الفائدة والصرف 10
- التجارة الدولية 10
- المخاطر الاقتصادية 11
- الافتراضات الرئيسية 12

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2017 و 2018

- النمو الاقتصادي 14
- اتجاهات تطور الأسعار المحلية 30
- التطورات النقدية والمصرفية 36
- المالية العامة 47
- القطاع الخارجي 69

ثالثاً : الملاحق الإحصائية

- النمو الاقتصادي 78
- معدل التضخم 79
- معدل نمو السيولة المحلية 80
- رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي 81
- رصيد ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي 82

أولاً: البيئة الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على الدول العربية

سجل الاقتصاد العالمي خلال عام 2016 أدنى معدل نمو له في أعقاب الأزمة المالية العالمية وفق متوسط تقديرات المؤسسات الدولية المختلفة للنمو الاقتصادي المسجل خلال العام، ذلك رغم ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة وتحسن أوضاع أسواق العمل في عدد من تلك الدول خلال النصف الثاني من العام، فيما استمر خلال عام 2016 تأثر الدول النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة جراء تراجع أسعار السلع الأساسية وضيق الأوضاع المالية وتزايد أعباء المديونيات وهو ما لا يزال يؤثر سلباً على مستويات الانفاق الاستثماري لا سيما الانفاق الاستثماري العام. يواجه الاقتصاد العالمي مجموعة من التحديات التي تحول دون حدوث تعافي قوي للنمو الاقتصادي العالمي. في هذا الصدد، لا يزال ضعف الاستثمار والانتاجية يمارسان أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ويؤديان إلى تراجع مستويات الناتج الممكن الوصول إليه، كذلك فإن الهامش المتاح للتدخل على صعيد السياسات بات محدوداً في ظل ارتفاع مستويات الدين العام وتناقص فاعلية الاعتماد المتزايد على السياسة النقدية. إضافةً لذلك ينعكس ضعف معدلات نمو التجارة الدولية سلباً على قدرة الدول النامية والاقتصادات الصاعدة على حفز النمو وخلق المزيد من فرص العمل. كذلك من بين التحديات الجديدة التي تواجه الاقتصاد العالمي الاتجاه المتصاعد لتبني سياسات تجارية حمائية ونزعات انفصالية/قومية في عدد من الاقتصادات المتقدمة، وتأثير ذلك على قدرة الاقتصاد العالمي على خلق الناتج والتوظيف. من جانب آخر، يُعد ارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن مسارات السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة من أبرز التحديات التي تحول دون تعافي النشاط الاقتصادي العالمي. من المتوقع خلال عامي 2017 و2018 تحسن آفاق النمو الاقتصادي في مجموعة الدول المتقدمة في ظل الاتجاه إلى تبني سياسات مالية تحفيزية داعمة للنمو في بعض تلك البلدان التي يتوفر لديها حيز مالي، وكذلك ارتفاع مستويات النشاط في مجموعة الدول النامية والاقتصادات الصاعدة نتيجة التعافي النسبي المتوقع لأسعار السلع الأساسية. تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في تبني المزيج الأمثل من السياسات الاقتصادية القادرة على إعطاء دفعة مستدامة للنمو الاقتصادي وهو ما يستلزم تبني سياسات مالية تدعم النمو الاقتصادي وتساعد على تقليل مستويات التباين في توزيع الدخل إضافة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية لزيادة مستويات كفاءة أسواق العمل والمنتجات وسياسات نقدية تستهدف الحد من تراكم الاختلالات الداخلية والخارجية، وكذلك تعزيز مستويات الانفتاح التجاري ومواصلة جهود التكامل الاقتصادي.

اتجاهات النمو العالمي

المُصدرة الرئيسية للنفط داخل وخارج منظمة الأوبك على خفض الكميات المنتجة خلال النصف الأول من العام واحتمالات تجديد هذا الاتفاق ليشمل أيضاً النصف الثاني من العام الجاري.

من المتوقع تسجيل الدول المتقدمة معدل نمو محدود خلال عامي 2017 و2018 يقدر بنحو 1.9 في المائة و2 في المائة وهذا النمو يشوبه العديد من أوجه عدم اليقين نتيجة التداخلات المحتملة للتغيرات في السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية التي من المتوقع أن يكون لبعضها تأثيراً إيجابياً للنمو، فيما قد يحد بعضها الآخر من إمكانية حدوث تعافي ملحوظ للنشاط الاقتصادي العالمي.

من جانب آخر، من المتوقع تحسن آفاق النمو في الدول النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة نتيجة استقرار الأوضاع في عدد من اقتصادات المجموعة التي شهدت ضغوطات خلال الفترة السابقة، ويتوقع نمو هذه المجموعة بنسبة 4.5 في المائة في عام 2017، و4.8 في المائة خلال عام 2018، فيما

توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي نوعاً ما خلال عامي 2017 و2018، بما يعكس التوقعات بتحسن النشاط الاقتصادي في عدد من الاقتصادات المتقدمة والدول النامية والأسواق الصاعدة. ففي أعقاب فترة من النمو معتدل التأثير بلغ نحو 3.1 في المائة في عام 2016، من المتوقع ارتفاع نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 3.4 في المائة عام 2017 ومواصلته التحسن إلى 3.6 في المائة العام المقبل.

بُنيت تلك التوقعات على أساس حدوث تغير في السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الإدارة الجديدة، حيث من المتوقع الاتجاه إلى تبني حزم للتحفيز المالي في الأجل القصير ومسار متدرج لعودة السياسات النقدية إلى مساراتها التقليدية، كذلك بنيت التوقعات على أساس أسعار للنفط تعكس التأثير المتوقع لاتفاق الدول

لا تزال أعباء المديونيات العامة وضيق الأوضاع المالية تحد من فرص النمو المستقبلية¹.

في السياق ذاته، توقع البنك الدولي² تحسن وتيرة نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.7 في المائة عام 2017، بعد تسجيله العام الماضي أدنى مستوى له بعد الأزمة المالية العالمية بلغ 2.3 في المائة خلال عام 2016. تأتي هذه التوقعات في ضوء التحسن النسبي المرتقب للظروف الاقتصادية في البلدان المصدرة الرئيسية للسلع الأولية، واستمرار الطلب المحلي القوي في البلدان النامية المستوردة للسلع الأولية. أما في عام 2018، فتشير توقعات البنك الدولي إلى استمرار التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي العالمي لينمو بنسبة 2.9 في المائة.

توقع البنك الدولي ارتفاع تدريجي للنمو في البلدان المتقدمة إلى 1.8 في المائة عام 2017 بفعل السياسة المالية التوسعية وحزم التحفيز المالي في بعض بلدان المجموعة لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سيساعد على رفع النمو الاقتصادي، إلا أن التداعيات السلبية المحتملة للتدابير الحماائية المتزايدة قد تضعف معدلات نمو المجموعة نسبياً وتؤدي لتراجع طفيف للنمو إلى 1.7 في المائة عام 2018. في المقابل، توقع البنك الدولي ارتفاع نمو مجموعة البلدان النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة إلى 4.2 في المائة عام 2017 مقارنة بنحو 3.4 في المائة عام 2016 الذي شهد تأثر معدلات نمو المجموعة بشكل كبير بالانخفاض المسجل في أسعار السلع الأساسية، كما توقع البنك الدولي استمرار تحسن معدل نمو المجموعة إلى 4.6 في المائة في عام 2018.

حذر البنك الدولي من التراجع المثير للقلق لنمو الاستثمار في الآونة الأخيرة في الدول النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة التي تُسهم بثلاث إجمالي الناتج المحلي العالمي ونحو ثلثي النمو الاقتصادي العالمي، ويعيش فيها نحو ثلاثة أرباع سكان العالم وفقرائه، بما يعد من أبرز التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة.

فمعدلات الاستثمار المُسجلة في هذه الدول حالياً أقل من مستوياتها التاريخية المسجلة على مدى خمسة وعشرين عاماً. حيث انخفض مُعدل نمو الاستثمار بدول المجموعة إلى 3.4 في المائة عام 2015 مقارنة بنحو 10 في المائة في المتوسط

عام 2010، وواصل انخفاضه كذلك العام الماضي ليصل إلى نحو 3 في المائة فقط. عزى البنك الدولي جانباً من هذا التراجع إلى التحديات التي واجهت الدول المُصدرة الرئيسية للسلع الأولية وأضعفت من الحيز المالي المتاح لديها وكذلك إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية المستوردة للسلع الأولية وبوجه عام إلى أعباء الديون العامة والخاصة وهو ما يضعف من قدرة بلدان المجموعة على تنفيذ المزيد من الاستثمارات.

من جانبها، تتوقع الأمم المتحدة³ حدوث انتعاش متواضع على الصعيد العالمي خلال عامي 2017 و2018 مشيرةً إلى أن الاقتصاد العالمي لم يخرج بعد من حالة النمو البطيء الناجمة عن ضعف مستويات الاستثمار والانتاجية وتباطؤ نمو التجارة الدولية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى مواصلة السياسات التصحيحية الرامية إلى إعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار يؤدي إلى نمو مرتفع الوتيرة وأكثر شمولية. توقعت المنظمة في تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2017" نمو الاقتصاد العالمي بنحو 2.7 في المائة و2.9 في المائة خلال عامي 2017 و2018 على التوالي. ومن المتوقع استمرار دور الدول النامية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي حيث من المتوقع أن تنمو بنحو 4.4 في المائة و4.8 في المائة خلال عامي 2017 و2018 وأن تساهم بنحو 60 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة (2016-2018) لا سيما الدول النامية في منطقة شرق وجنوب آسيا التي تظل الأكثر ديناميكية مستفيدة من قوة الطلب المحلي ومن السياسات الاقتصادية الكلية المواتية.

أما من حيث الاقتصادات المتقدمة، فقد توقع التقرير تسجيلها لمعدل نمو محدود الوتيرة يصل إلى نحو 1.7 في المائة العام الجاري و1.8 في المائة لعام 2018. توقع التقرير على ضوء الارتباط القوي ما بين مستويات الطلب والاستثمار والانتاجية والتجارة الدولية أن تطول فترة التعافي البطيء للاقتصاد العالمي ما لم يتم تبني سياسات اقتصادية عالمية منسقة لدفع الاستثمار وتنشيط الانتاجية. وهو ما يستلزم كذلك تبني سياسات أخرى أكثر توازناً وأكثر قدرة على استعادة مسارات النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأجل المتوسط والطويل. في هذا الإطار، من الأهمية بمكان ألا ينصب اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية فقط على سياسات إدارة جانب الطلب الكلي، وإنما لابد وأن يتم التركيز كذلك على تبني إصلاحات هيكلية دافعة ومعززة للنمو.

¹ International Monetary Fund, (2017). "World Economic Outlook Update", Jan.

² World Bank Group, (2017). "Global Economic Prospects: Weak Investment in Uncertain Times", Jan.

³ United Nations, (2017). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

فيما يتعلق بتوقعات النمو الاقتصادي على مستوى مجموعات الدول، فمن المتوقع أن يبقى النمو في **الاقتصادات المتقدمة** متأثراً بضعف مستويات الاستثمار والانتاجية وانخفاض معدلات التضخم، إلا أن أفق النمو الاقتصادي في دول المجموعة من المتوقع أن يستفيد من حزم التحفيز المالي المتوقع تنفيذها في بعض دول المجموعة. بيد أن المخاطر لا تزال قائمة وتتمثل في تأثير ارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن المسار المستقبلي للسياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وعدم تكشف التأثير المتوقع لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد على آفاق النشاط الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالأولويات على صعيد السياسات، فنظراً لكون معدلات التضخم مستقرة عند مستويات منخفضة، لا تزال هناك مخاطر تتمثل في استمرار انكماش مستويات الأسعار في بعض الدول المتقدمة. لذا، قد يكون من المناسب استمرار السياسة النقدية التيسيرية ولكن مع دور أكبر للسياسة المالية والإصلاحات الهيكلية لاسيما تلك الهادفة إلى تعزيز الحيز المالي ودعم النمو متوسط الأجل. في حال ضرورة مواصلة جهود الانضباط المالي لادب من التركيز على السياسات الأقل تأثيراً على النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالدول المتقدمة التي لا تزال بها فجوة للناتج، فلا بد من التركيز على دعم شبكات الضمان الاجتماعي واستيعاب اللاجئين ودعم البنية الأساسية من خلال تعزيز الاستثمارات وإصلاحات الضرائب بهدف إتاحة الفرصة لهذه الدول للعودة إلى مسارات السياسة النقدية التقليدية، كذلك من المهم تبني إصلاحات هيكلية هادفة إلى دعم المشاركة في قوة العمل وتعزيز الاستثمار في بناء القدرات والمهارات وتلبية متطلبات سوق العمل وزيادة ديناميكية أسواق المنتجات والخدمات⁶.

في **الولايات المتحدة الأمريكية**، شهد النشاط الاقتصادي تعافياً خلال النصف الثاني مقارنة بالأداء الضعيف المسجل خلال النصف الأول صاحبه نشاط في خلق الوظائف مع بلوغ مستويات التوظيف لمستويات مقاربة للتوظيف الكامل Full employment. سجل الاقتصاد الأمريكي وفق توقعات صندوق النقد الدولي نمواً نسبته 1.6 في المائة عام 2016، فيما يتوقع نمواً أعلى للاقتصاد الأمريكي خلال عام 2017 بحدود 0.6 نقطة مئوية ليصل إلى 2.2 في المائة العام الجاري.

تعكس هذه التقديرات التأثير المتوقع للتغيير في السياسات الاقتصادية الأمريكية، حيث يتوقع تبني سياسات مالية توسعية

من جانبها أشارت **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**⁴ إلى أن الاقتصاد العالمي لا يزال يتحرك في فح النمو منخفض الوتيرة الذي لم يتعد 3 في المائة على مدى نحو خمس سنوات، حيث لا تزال مستويات الاستثمار الخاص ضعيفة، فيما تراجعت وبشكل ملحوظ مستويات الاستثمار العام واستمر تباطؤ معدلات التجارة الدولية. ساهمت هذه العوامل في الحد من مستويات الطلب الكلي وأضعفت معدلات نمو الانتاجية والأجور وحالت دون ارتفاعها بالشكل المطلوب لزيادة معدلات نمو الناتج وتحسين مستويات المعيشة. تزامن ذلك مع ارتفاع في مستويات عدم اليقين بشأن مسارات سياسات الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية وهو ما يُلقي بظلاله على آفاق النمو المستقبلية.

في هذا السياق، ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن آمال إنعاش النشاط الاقتصادي العالمي تعتمد على قدرة البلدان المتقدمة والنامية على تبني سياسات مالية تحفيزية انتقائية يتم تنفيذها بالتزامن مع عدد من سياسات الإصلاح الهيكلي وإصلاحات تحرير التجارة بما يعطي دفعة للنمو الاقتصادي العالمي. أكدت المنظمة في هذا الصدد على أهمية التركيز على السياسات المالية التي بمقدورها حفز مستويات الطلب في الأجل القصير ودعم مستويات المعروض في الأجل الطويل. ومن أهم هذه السياسات تعزيز الاستثمار العام في مجال دعم البنية الأساسية المادية والبشرية والارتقاء بأنشطة البحث والتطوير.

استناداً إلى ما سبق، توقعت المنظمة ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى 3.3 في المائة عام 2017 مقارنة بنحو 3 في المائة للنمو المسجل عام 2016، فيما يتوقع استمرار تحسن النمو إلى 3.6 في المائة العام المقبل⁵. من المتوقع تحسن النشاط في اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل تدريجي ليصل معدل النمو هذا العام إلى 2 في المائة مقارنة بنحو 1.7 في المائة عام 2016 وارتفاعه العام المقبل إلى 2.3 في المائة عام 2018. أما فيما يتعلق بالنمو المتوقع للدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فتتوقع المنظمة أن يبلغ نحو 4.5 في المائة عام 2017 و4.5 في المائة عام 2018 مقارنة بما يقدر بنحو 4 في المائة للنمو المسجل عام 2016.

⁴ OECD, (2016). "Global Economic Outlook: Escaping the Low Growth Trap" Nov.

⁵ OECD, (2017). "Interim Global Economic Outlook: Will Risks Derail the Modest Recovery? Financial Vulnerabilities and Policy Risks", Mar.

⁶ International Monetary Fund, (2017). "World Economic Outlook Update", Jan.

مستويات الدخل المتاح للإنفاق ومستويات الاستهلاك وهو ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو في عام 2018. جدير بالذكر أنه رغم التحسن الضعيف لأسواق العمل وأوضاع الائتمان في منطقة اليورو لا يزال هناك ضعف في مستويات الاستثمار. كما أن هناك مخاوف من تأثير بقاء أسعار الفائدة عند مستويات متدنية ومن التسهل في شروط منح الائتمان وتأثيراته على مستويات ربحية المصارف والديون غير الموظفة في بعض دول منطقة اليورو.⁷

في اليابان، تم تسجيل معدل نمو محدود خلال عام 2016 بدعم من مستويات الاستهلاك الخاص، فيما لا تزال مستويات الاستثمار والصادرات ضعيفة. اتجه بنك اليابان المركزي خلال العام الماضي إلى تغيير هدف السياسة النقدية والبقاء على مستويات الفائدة طويلة الأجل عند مستويات تقترب من الصفر لدفع النمو ولتجنب الأثر السلبي لتراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية على ربحية المؤسسات المالية. وفي خطوة تستهدف تنشيط الاداء الاقتصادي تم الإعلان للمرة الثانية عن تأجيل ضريبة الاستهلاك التي كان من المقرر فرضها في شهر أبريل من هذا العام إلى شهر أكتوبر من عام 2019، إضافة إلى الاتجاه إلى تبني حزم للتحفيز المالي تقدر بما يتراوح حول 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التي من شأنها رفع معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.3 نقطة مئوية خلال عام 2017. تبقى أهم التحديات الاقتصادية متمثلة في شيخوخة السكان وتأثيراتها على أسواق العمل والإنتاجية ومستويات عدم اليقين بشأن السياسات لدى أهم الشركاء التجاريين.⁸

على صعيد الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، من المتوقع أن يتواصل تحسن مستويات النمو في دول المجموعة، بيد أن الأداء داخل المجموعة من المتوقع أن يشهد تبايناً. ففي الوقت الذي يتوقع أن تستفيد مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للسلع الأساسية في المجموعة من تعافي مستويات أسعار تلك السلع في الأسواق الدولية، فإن مجموعة الدول المستوردة لتلك السلع سوف تتأثر سلباً جراء ارتفاع أسعار النفط وعدد من السلع الأولية ولا سيما المعادن. أما من حيث الأولويات على صعيد السياسات فتتمثل في تعزيز مستويات صلابة الأسواق المالية وتبني التدابير اللازمة لمواجهة أوجه الهشاشة الناتجة عن ضيق الأوضاع المالية الدولية وتقادي حدوث تقلبات حادة في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال. لا بد كذلك من تبني ممارسات فعالة

من خلال خفض الضرائب على الشركات وضرائب الدخل وزيادة مستويات الانفاق لا سيما على البنية التحتية لرفع مستويات النشاط الاقتصادي. في المقابل، من المتوقع أن تؤدي هذه السياسات إلى ارتفاع سريع لمعدلات التضخم وهو ما قد يستوجب مسارات أسرع وأقوى للعودة لمسارات السياسة النقدية التقليدية. كذلك سوف يؤثر تيسير السياسة المالية وتشديد السياسة النقدية على تنافسية الصادرات الأمريكية ويعملاً على تحويل جانباً من الزيادة في الطلب المحلي إلى باقي الاقتصادات المتقدمة في صورة زيادة في صادرات تلك الدول إلى الولايات المتحدة الأمريكية بما يحول دون حدوث ارتفاع كبير في مستويات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال عام 2018 حيث من المتوقع أن يبلغ معدل النمو نحو 2.5 في المائة، وفق توقعات صندوق النقد الدولي. في المقابل، يتوقع البنك الدولي تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 1.9 في المائة العام المقبل بما يعكس استمرار انخفاض مستويات الإنتاجية في عدد من القطاعات والتوقعات برفع متتالي لأسعار الفائدة الأمريكية في ظل اقتراب مستويات التوظيف والتضخم من مستوياتها المستهدفة وهو ما سيؤدي إلى تقييد النمو.

على ضوء الدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي، يتوقع البنك الدولي أن تكون للتغيرات في اتجاه السياسات الأمريكية أثراً متباعدة واسعة الانتشار في الاقتصاد العالمي. فإذا انتهجت الولايات المتحدة سياسات مالية توسعية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعزيز النمو في الولايات المتحدة وفي الخارج في الأمد القريب، ولكن إذا طرأت تغييرات على السياسات التجارية أو السياسات الأخرى، فإنها قد تُبطل أثر تلك المكاسب. يشار كذلك إلى أنه قد يكون لزيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسات في بلدان العالم الرئيسية أيضاً آثار سلبية على النمو الاقتصادي العالمي.

في منطقة اليورو، من المتوقع وفق تقديرات صندوق النقد الدولي أن يبقى النمو ضعيفاً خلال العام الجاري وأن يتراجع بشكل طفيف إلى 1.6 في المائة خلال عامي 2017 و2018 مقارنةً بنحو 1.7 في المائة للنمو المسجل عام 2016. سيبقى النمو مدعوماً خلال تلك الفترة بالزيادة المتوقعة في قيمة الصادرات في ظل التراجع المتوقع في قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي وكنتيجة أيضاً لبعض السياسات المالية التحفيزية التي سيتم تبنيها تزامناً مع إجراء عدد من الجولات الانتخابية في دول المنطقة وهو ما يؤكد الارتفاع المسجل في قيمة موازنات عدد من دول الاتحاد الأوروبي عن العام الجاري. سيحد من ارتفاع النمو بشكل ملحوظ التأثير المتوقع لارتفاع الأسعار العالمية للنفط التي ستؤدي إلى تراجع

⁷ World Bank Group, (2017). "Global Economic Prospects: Weak Investment in Uncertain Times", Jan.

⁸ World Bank Group, (2017). "Global Economic Prospects: Weak Investment in Uncertain Times", Jan.

البنية الأساسية من خلال نموذج الشراكة مع القطاع الخاص⁹. إضافة إلى ذلك، ستستفيد مستويات الاستثمار من تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية ومن أبرزها إقرار قانون الضريبة على السلع والخدمات الذي سيتم في إطاره توحيد معدل الضريبة وسيؤدي إلى خفض تكلفة المعاملات وزيادة مستويات كفاءة المشروعات. لكن في المقابل من المتوقع أن تحد الأوضاع الضاغطة لموازنات المصارف والشركات من هذا التحسن لا سيما في الأجل القصير. من جانب آخر، سيعزز إبرام اتفاق الشراكة التجارية والاستثمارية الذي يجري مناقشته بين الهند ودول الاتحاد الأوروبي من آفاق نمو الاقتصاد الهندي خلال المدى المتوسط.

في **كومونولث الدول المستقلة**¹⁰ واصلت مجموعة رابطة كومونولث الدول المستقلة تسجيلها لانكماش خلال عام 2016 لكن بوتيرة أقل من تلك المسجلة خلال عام 2015، لا سيما في ظل تراجع معدل انكماش الاقتصاد الروسي. من المتوقع خلال عامي 2017 و2018، أن تسجل دول المجموعة نمواً إيجابياً مع ظهور بوادر التحسن في بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي.

في **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**، وبعد عامين من انكماش النشاط الاقتصادي، من المتوقع تسجيل دول المجموعة نمواً إيجابياً خلال عام 2017 يقدر بنحو 1.3 في المائة وارتفاعه إلى 2.1 في المائة في عام 2018 في ظل التحسن المتوقع في كل من اقتصادات الأرجنتين والبرازيل أكبر اقتصادات المجموعة، ذلك رغم التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه دول المجموعة. سידعم هذا التحسن النشاط المتوقع لمستويات الطلب الخارجي وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتراجع مستويات عدم اليقين على المسار السياسي وتبني بعض دول المجموعة سياسات نقدية توسعية في ظل تراجع معدلات التضخم. رغم ذلك، سيبقى أفق النمو ضعيفاً في دول المجموعة في ظل ارتفاع مستويات البطالة وتشديد السياسات المالية¹¹.

أسواق السلع الأساسية

تشير تقديرات منظمة الأوبك إلى أن أسواق النفط العالمية قد سجلت في عام 2016 ارتفاعاً في مستويات الطلب على النفط بواقع 1.38 برميل في اليوم بما يعكس تحسناً أكثر مما هو متوقعاً للنشاط الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ليصل إجمالي الطلب إلى 95 مليون برميل في اليوم.

في مجال إدارة المخاطر ودعم مستويات الحيز المالي في الدول الأقل نمواً التي تضررت بشكل كبير في الفترة الأخيرة.

من المتوقع تعافي اقتصادات الدول النامية المصدرة الرئيسية للسلع الأساسية نظراً للتحسن النسبي في أسعار هذه السلع فيما تظل هناك حاجة ماسة لتعزيز مقومات استقرار الاقتصاد الكلي. إضافة لذلك، هناك أهمية لدعم سياسات التنويع الاقتصادي في عدد من دول المجموعة، وكذلك مواصلة جهود التكامل الاقتصادي.

في **الصين**، سجل النشاط الاقتصادي تباطؤاً طفيفاً خلال العام إلى 6.7. وبقي النمو مدعوماً خلال عام 2016 بحزم التحفيز المالي وسياسات تنشيط الائتمان في إطار التوجه نحو استعادة التوازن الاقتصادي باتجاه دور أكبر للطلب المحلي لا سيما الاستهلاك المحلي وتوجيه محركات النمو القطاعي نحو قطاع الخدمات والحد من مستويات إحماء النشاط في القطاع الصناعي. مع تصاعد أسعار العقارات، ارتفعت الأهمية النسبية للقروض الموجهة إلى القطاع العقاري لتشكل ما يفوق 40 في المائة من الناتج (10 نقاط مئوية زيادة مقارنة بالمتوسط المسجل خلال السنوات الثلاث الماضية). نتج عن ذلك ارتفاع كبير في أسعار الأصول العقارية بما يقدر بنحو 30 في المائة في المدن الرئيسية.

من المتوقع أيضاً، وفق تقديرات البنك الدولي اعتدال النمو في الصين خلال عامي 2017 و2018 بما يعكس تباطؤ مستويات الطلب الخارجي وعدم اليقين بشأن السياسات لدى الشركاء التجاريين وتراجع مستويات الاستثمار الخاص. من المتوقع خلال أفق التقرير استمرار تبني الصين للسياسات الهادفة لاستعادة التوازن وتقليل مستويات النشاط في القطاعات التي تعمل بأكثر من طاقتها الانتاجية، ومن ثم نمو أكبر لقطاع الخدمات على حساب الصناعة ونمو الاستهلاك على حساب الاستثمار، وكذلك تنفيذ إصلاحات هادفة إلى إعادة هيكلة المؤسسات العامة والشركات وكذلك الحد من تراكم المخاطر في الأسواق المالية. لا يزال ارتفاع مستوى تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج يضغط على قيمة العملة لتنتج نحو الانخفاض حيث تراجعت العملة المحلية مقابل الدولار بنحو 7 في المائة خلال عام 2016.

وفي **الهند**، التي تُعد من بين أهم الاقتصادات الصاعدة ديناميكية، تأثر الاقتصاد الهندي نسبياً في نهاية عام 2016 بعملية إلغاء بعض فئات النقد القديمة ذات القيمة الكبيرة التي تشكل نحو 80 - 85 في المائة من النقد المتداول واستبدالها بفئات نقد جديدة، وهو ما أثر بشكل كبير على مستويات السيولة والنشاط الاقتصادي. من المتوقع تسجيل الهند معدل نمو يقدر بنحو 7.7 و7.6 في المائة خلال عامي 2017 و2018 وفق توقعات الأمم المتحدة مدعوماً بالسياسات النقدية التوسعية واستمرار الحكومة في تنفيذ عدد من مشروعات

⁹ United Nations, (2017). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

¹⁰ تضم رابطة كومونولث الدول المستقلة وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي: أبريل 2016، كل من: بيلاروس ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا، وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

¹¹ United Nations, (2017). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

دولاراً للبرميل. يشار إلى أن اللجنة الخماسية المكلفة بمراقبة مستويات الالتزام بخفض الإنتاج في منظمة الأوبك التي ترأسها الكويت حالياً ومكونة إضافة إلى الكويت من الجزائر وفنزويلا من داخل أوبك بالإضافة لدولتين من خارج أوبك هما روسيا وسلطنة عمان، قد أشارت في شهر يناير 2017 إلى مستويات مرتفعة من الالتزام بتنفيذ قرار خفض الإنتاج تراوحت بين 75-80 في المائة. فوق بيانات الإنتاج لشهر يناير 2017 شهدت مستويات المعروض النفطي من دول أوبك تراجعاً بنحو 900 ألف برميل يومياً. بناء على ما سبق، تشير التقديرات إلى بدء توازن أسواق النفط الدولية خلال الربع الأول من عام 2017 في ظل كل من الزيادة المتوقعة في النشاط الاقتصادي العالمي والتخفيضات في مستويات المعروض التي بدأت الدول المنتجة الرئيسية الالتزام بها، وهو ما عكسه تراجع مستويات المخزونات النفطية بنحو 1 مليون برميل يومياً بما يمثل ثالث أكبر انخفاض شهري منذ بداية عام 2014¹⁴.

في ضوء التوقعات بتحسين مستويات النشاط الاقتصادي وبالالتزام الدول المنتجة الرئيسية للنفط باتفاق خفض مستويات الإنتاج، من المتوقع حدوث تحسن نسبي لأسعار النفط العالمية خلال عامي 2017 و2018، فيما ستحد التوقعات بحدوث زيادة موازية في مستويات الإنتاج من النفط الصخري نتيجة ارتفاع مستويات الأسعار من الارتفاع المتوقع للأسعار العامين الجاري والمقبل كما سبق الإشارة، وتضع سقفاً على الزيادة المتوقعة للأسعار في الأجل القصير. في هذا السياق، ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي التي هي مبنية في الأساس على متوسط أسعار العقود المستقبلية لثلاث أنواع من النفط الخام وهي خام غرب تكساس، وخام برنت المملكة المتحدة وخام فاتح دبي، من المتوقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة تقارب 20 في المائة العام الحالي لتصل إلى 51.2 دولار للبرميل. أما في عام 2018، يتوقع الصندوق ارتفاع الأسعار بما يقرب من 4 في المائة العام المقبل لتصل إلى 53.2 دولار للبرميل. من جهته، توقع البنك الدولي زيادة أكبر لأسعار النفط لتصل إلى 55 دولار للبرميل ومواصلة الأسعار العالمية للنفط الارتفاع إلى نحو 60 دولار للبرميل العام المقبل.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، من المتوقع أن تجد دعماً خلال عامي 2017 و2018 في ظل التوقعات بارتفاع مستويات الطلب وانخفاض المعروض من عدد كبير من السلع الأساسية وهو ما سيدعم أسعار هذه السلع، لاسيما فيما يتعلق بأسعار المعادن التي ستستفيد من التوسع في أنشطة التشييد والبناء في الصين التي تعد مسؤولة عن نحو 50 في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي للمعادن. كذلك ستجد أسعار المعادن دعماً من ارتفاع مستويات الطلب في

في المقابل، شهدت مستويات المعروض من النفط من خارج أوبك تراجعاً خلال العام بنحو 0.66 مليون برميل ليصل إجمالي الإنتاج من خارج أوبك إلى 57.34 مليون برميل في اليوم فيما بلغ إجمالي الطلب على نفط أوبك 31.6 مليون برميل في اليوم بزيادة 1.9 مليون برميل في اليوم مقارنة بالمستوى المسجل عام 2015¹². نتج عن هذه التطورات تسجيل متوسط الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2016 وفق سلة خامات أوبك المرجعية نحو 40.8 دولار للبرميل¹³ وهو ما يقارب المستوى المتوقع في تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" إصداري مارس وسبتمبر 2016 البالغ 40 دولاراً للبرميل.

من المتوقع تسجيل أسواق النفط الدولية انتعاشاً نسبياً خلال عام 2017 في ظل نجاح منتجي النفط الرئيسيين داخل وخارج منظمة الأوبك في التوصل لاتفاق بنهاية عام 2016 لخفض كميات الإنتاج اعتباراً من الأول من يناير 2017 ولمدة ستة أشهر يمكن تمديدها في اجتماع أوبك المقبل في منتصف العام الجاري. يقضي هذا الاتفاق ولأول مرة منذ عام 2008 بخفض مستويات الإنتاج من داخل دول منظمة أوبك بنحو 1.2 مليون برميل يومياً ليصل إنتاج دول الأوبك إلى 32.5 مليون برميل يومياً. كما تم في أعقاب هذا الاتفاق إبرام اتفاق مع الدول المنتجة الرئيسية خارج أوبك لإجراء خفض بحدود 0.6 مليون برميل يومياً، (من المتوقع أن يأتي نصف هذا الخفض المتوقع من خارج منظمة الأوبك من الإنتاج الروسي) في إطار التعاون بين المنتجين داخل وخارج المنظمة بهدف تحقيق مزيداً من التوازن في أسواق النفط الدولية.

سيساعد الاتفاق -حال تحقيق مستويات جيدة من الالتزام به- على القضاء على مستويات تخمة المعروض من النفط في الأسواق التي تم تقديرها من قبل الوكالة الدولية للطاقة بنحو 650 - 700 ألف برميل يومياً. من جانب آخر، وعلى صعيد مستويات الطلب على النفط من المتوقع في ظل تحسن مستويات النشاط الاقتصادي العالمي خلال العام الجاري زيادة في مستويات الطلب بنحو 1.2 مليون برميل يومياً وفق تقديرات كل من الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة الأوبك.

يشار إلى أن الاتفاق قد ساعد بالفعل على دعم أسعار النفط الدولية التي ارتفعت في أعقاب التوصل للاتفاق ما بين شهري نوفمبر وديسمبر 2016 بنسبة تقارب العشرين بالمائة. إلا أن الارتفاع المتوقع في الأسعار سيعمل في المقابل على تشجيع منتجي النفط الصخري على معاودة زيادة كميات الإنتاج، وهو ما سيضع سقفاً للزيادة المتوقعة في أسعار النفط خلال عامي 2017 و2018، خاصة وأن الإنتاج من النفط الصخري لا سيما من الولايات المتحدة قد يسجل زيادة كبيرة حال ارتفعت الأسعار إلى مستويات تتراوح بين 55-60

¹⁴ U.S. Energy Information Administration. (2017). Short Term Energy Outlook, Mar.

¹² OPEC, (2017). 'Monthly Oil Market Report', Mar.

¹³ OPEC, (2017). 'OPEC Price basket'.

اليورو خلال العام على ضوء التوقعات ببقاء معدلات التضخم خلال العام عند مستوى 1.3 في المائة¹⁶، وهو ما يظل دون المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي (2 في المائة). من جهة أخرى، أبقى كل من بنك إنجلترا المركزي والبنك المركزي الياباني على سعر فائدة السياسة النقدية منخفضاً خلال عام 2016 عند مستوى 0.250 في المائة وصفر في المائة على التوالي. أما في الدول النامية والأسواق الصاعدة، شهدت أسعار الفائدة على السندات بالعملة المحلية ضغوطات في ضوء ضيق أوضاع التمويل، لا سيما في الأسواق الناشئة في أوروبا وأمريكا اللاتينية.

انعكست توجهات أسعار الفائدة ومسارات النمو الاقتصادي على أسعار صرف العملات الرئيسية خلال عام 2016 مع استمرار التباين في اتجاهات تطور أسعار الصرف في الاقتصادات المتقدمة واستمرار تحقيق الدولار الأمريكي لمكاسب مقابل عدد كبير من العملات الأخرى خاصة بنهاية العام في ضوء التوقعات بتبني الولايات المتحدة لسياسة مالية توسعية تساعد على دعم النمو والتوقعات بمسار أسرع وأقوى لرفع أسعار الفائدة. استناداً لذلك أنهى الدولار تعاملات عام 2016 مرتفعاً بما يقرب من 4 في المائة مقابل سلة مكونة من ست عملات رئيسية، فيما يتوقع استمرار الاتجاه الصعودي للدولار خلال عام 2017 استناداً للعوامل المشار إليها.

تم بنهاية عام 2016 إدراج اليوان في وحدة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي، ومن ثم اعتماد اليوان كعملة دولية قابلة للاستخدام الحر في تطور هو الأول من نوعه منذ اعتماد اليورو في تلك السلة. بذلك تتوزع أوزان العملات المدرجة في سلة وحدة حقوق السحب الخاصة على النحو التالي: (41.73 في المائة للدولار الأمريكي، و30.93 في المائة لليورو، و10.92 في المائة لليوان الصيني، و8.33 في المائة لليين الياباني، و8.09 في المائة للجنيه الاسترليني). يعكس هذا التطور التقدم الذي تحقق في إصلاح النظام النقدي والمالي في الصين¹⁷.

التجارة الدولية

سجل نمو حجم التجارة الدولية أدنى مستوياته منذ الأزمة المالية العالمية خلال عام 2016 نتيجة ضعف الطلب على الواردات في الاقتصادات المتقدمة، إضافة إلى تأثير التحولات الهيكلية في الدول ذات النقل في التجارة الدولية مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية باتجاه اعتماد

الاقتصادات المتقدمة لتنفيذ عدداً من مشروعات البنية الأساسية. في المقابل، من المتوقع استقرار أسعار السلع الغذائية بفعل ملائمة مستويات المعروض منها وارتفاع مستويات المخزون من السلع الغذائية الرئيسية وتحسن الظروف المناخية.¹⁵

أسعار الفائدة والصرف

لا زالت أسعار فائدة السياسة النقدية في أدنى مستوياتها في العديد من الاقتصادات المتقدمة والنامية في ظل الاعتماد الكبير على السياسة النقدية لرفع مستويات النمو الاقتصادي واستمرار فجوات الناتج وتدني معدلات التضخم. في المقابل بدأت أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ منحى مختلفاً على ضوء تحسن النشاط الاقتصادي ووصول معدل التشغيل لمستوى قريب من المستوى الأمثل للتوظيف ووجود بوادر لظهور ضغوط تضخمية. استناداً لذلك قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال عام 2016 برفعين لأسعار الفائدة على الدولار الأمريكي لتصل إلى ما يتراوح بين 0.50-0.75 في المائة. فيما يتعلق بمسار أسعار الفائدة الأمريكية خلال عام 2017، فسوف يتوقف ذلك على التطورات الاقتصادية خلال العام الجاري. ففي حال لم يحدث تغيير كبير في السياسة الاقتصادية، من المتوقع اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لإجراء أكثر من رفعين لأسعار الفائدة وفق مسار معتدل ومتدرج. أما في حال تبني سياسات مالية تحفيزية ذات أثر واسع على معدلات التضخم فقد يتجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى عودة أسرع للمسارات التقليدية وتشديد أكبر للسياسات النقدية. هذا، وقد قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بالرفع الأول لأسعار الفائدة هذا العام بنحو 25 نقطة أساس منتصف شهر مارس 2017.

في المقابل، يتوقع استمرار السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية في عدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى على ضوء الحاجة إلى تحفيز أكبر للنشاط الاقتصادي، ومحدودية قدرة السياسة المالية على القيام بهذا الدور نظراً للمشاكل التي تعاني منها الميزانيات الخاصة بالمصارف وقطاع الشركات واستمرار عبء المديونية الكبير في عدد من هذه البلدان. ففي منطقة اليورو، قرر البنك المركزي الأوروبي في شهر ديسمبر الماضي مد العمل ببرنامج التيسير الكمي ثمانية أشهر أخرى ولكن مع حجم أقل لعمليات شراء الأصول التي يقوم بها شهرياً. كما قرر البنك الإبقاء على معدلات أسعار عمليات إعادة التمويل والإقراض والإيداع عند مستوياتها المسجلة مسبقاً البالغة صفر في المائة و0.25 في المائة و-0.40 في المائة على التوالي. بناء على ما سبق من المتوقع استمرار السياسة النقدية التيسيرية وأسعار الفائدة المنخفضة في منطقة

¹⁶ Focus Economics (2017). "Interest Rate in Euro Zone".

¹⁷ صندوق النقد الدولي (2016). "الصندوق يطلق سلة جديدة لحقوق السحب الخاصة تضم اليوان الصيني ويحدد مبالغ جديدة للعملات"، بيان صحفي رقم 16/440.

¹⁵ World Bank Group, (2017). "Global Economic Prospects: Weak Investment in Uncertain Times", June.

أعباء المديونيات العامة والخاصة، إضافة إلى عدم تكشف تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بعد على الاقتصاد العالمي.

- الاتجاه المتزايد نحو تبني سياسات تجارية حمائية:

يعد هذا الخطر من أكبر المخاطر الاقتصادية التي قد تعيق النمو الاقتصادي في المرحلة الراهنة وتحول دون حدوث تعافي حقيقي للنشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية بفعل اتجاه عدد من الدول إلى تبني سياسات من شأنها إضعاف فرص نمو الطلب الخارجي والتجارة الدولية كما سبق الإشارة. استمر هذا الاتجاه واضحاً كذلك مع بداية العام الحالي الذي شهد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ، في الوقت الذي استكملت فيه اليابان إجراءات الانضمام للاتفاقية في ضوء أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، وهو ما دعا الدول المنضمة للاتفاقية لدراسة دعوة الصين للانضمام لها. من شأن تزايد هذا الاتجاه أن يؤثر على فرص النمو والتشغيل في عدد من الدول المتقدمة والنامية. فعلى سبيل المثال، تعتمد مستويات التشغيل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الطلب الخارجي حيث يعد مصدراً لتوفير 25 في المائة من فرص العمل في دول المنظمة.²⁰

- تزايد المخاطر المالية

في ظل المستويات المتدنية لأسعار الفائدة في عدد من الدول المتقدمة، استمر تراكم المخاطر المالية والتشوهات في أسعار الأصول وارتفاع أسعار العقارات في عدد من الدول على الرغم من السياسات الاحترازية الكلية التي يتم تبنيها. كذلك شهدت الأونة الأخيرة تقلبات ملموسة في أسواق الصرف، وهي كلها عوامل تهدد الموازنات الخاصة وتضع المزيد من التحديات على مستويات ربحية البنوك والاستقرار طويل الأجل لصناديق المعاشات. في السياق ذاته، سيظل كذلك تباين مسارات السياسة النقدية ما بين الأسواق المتقدمة أحد العوامل المؤثرة سلباً على الاستقرار المالي العالمي. فمع تحسن النمو في بعض تلك الاقتصادات واستمرار ضعفه في اقتصادات أخرى سيظل هناك فارق كبير في مستويات أسعار الفائدة يلقي بظلاله على الأسواق المالية، وقد يستلزم تجاوز هذا الفارق مسارات متعجلة للعودة إلى السياسات النقدية التقليدية في وقت لا تزال فيه الأنشطة الاقتصادية في هذه البلدان بحاجة إلى دعم من قبل السياسة النقدية التيسيرية.

مستويات أكبر للمكون المحلي، وهو ما عمل على إضعاف مستويات مرونة التغيرات في التجارة الدولية للتغيرات في الناتج العالمي لاسيما في الدول المتقدمة. كذلك تأثرت التجارة الدولية بالسياسات الحمائية التجارية المتزايدة في البلدان المتقدمة التي انعكست سلباً على البلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الدولية لدفع النمو والتوظيف. فعلى سبيل المثال، تبنت دول مجموعة العشرين خلال الفترة منذ منتصف عام 2015 وحتى منتصف عام 2016 نحو 145 إجراءً تجارياً حمائياً جديداً (بمعدل 21 إجراء شهرياً)¹⁸. إضافة لذلك عمل ضعف مستويات الاستثمار على تقليل مستوى الواردات من السلع الرأسمالية التي تشكل نحو ثلث التجارة الدولية¹⁹. نتج عن كافة هذه العوامل تراجع معدل نمو حجم التجارة الدولية من نحو ما يمثل أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي العالمي قبل الأزمة المالية العالمية إلى ما يساوي تقريباً معدل نمو الاقتصاد العالمي. من المتوقع تعافي مستويات التجارة الدولية خلال عامي 2017 و2018، بدعم من الارتفاع المتوقع لمستويات الطلب على واردات الدول النامية والأسواق الصاعدة، فيما سيحد استمرار ضعف مستويات الاستثمار والسياسات الحمائية التجارية من فرص حدوث تعافي كبير للتجارة الدولية.

المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة يتمثل أهمها في:

- عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية

لا يزال الغموض وعدم الوضوح يكتنف مسارات السياسة في الاقتصادات المتقدمة، خاصة فيما يتعلق بتأثير وتداعيات التغير المتوقع في السياسة الاقتصادية الأمريكية على مستويات التجارة الدولية وأسعار الفائدة والصرف. في حال تم تبني سياسات مالية توسعية وحزم للتنشيط المالي سينعكس ذلك إيجاباً على النمو المحقق على مستوى الاقتصادات المتقدمة، إلا أنه سيعزز مستويات عدم اليقين بشأن احتمالات تبني مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لنهج أسرع وأقوى لعودة السياسة النقدية الأمريكية لمساراتها التقليدية، وهو ما قد يؤدي إلى تقلبات في الأسواق المالية الدولية وتأثيرات سلبية على الدول النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة ومن ثم قد يؤثر ذلك على مستويات الاستقرار المالي. من جانب آخر، لا يزال هناك عدم يقين بشأن مسارات الاقتصاد الكلي في منطقة اليورو على ضوء استمرار

¹⁸ World Trade Organization (2016). "Report on G20 Trade Measures (Mid-October 2015 To Mid-May 2016)", June.

¹⁹ World Bank (2017). "Global Economic Prospects", Jan.

²⁰ OECD, (2016). "Global Economic Outlook: Escaping the Low Growth Trap" Nov.

الافتراضات الرئيسية للتقرير²¹

معدل نمو الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية

من المتوقع كما سبق الإشارة، نمو الاقتصاد العالمي بحدود 3 في المائة خلال عام 2017 وتحسنه إلى نحو 3.3 في المائة عام 2018 وفق متوسط تقديرات النمو المتوقعة من قبل المنظمات الدولية. كذلك من المتوقع استمرار ضعف معدلات نمو التجارة الدولية التي من المتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 3.3 في المائة و3.7 في المائة خلال عامي 2017 و2018 على التوالي. من شأن استمرار وتيرة النمو البطيء للنشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية أن يؤثر على آفاق النمو الاقتصادي في الدول العربية وأن يؤدي إلى نمو محدود لصادرات السلع والخدمات وهو ما سيحد من قدرة البلدان العربية على التعافي الاقتصادي، لا سيما في ظل أهمية الطلب الخارجي في دعم مستويات النشاط الاقتصادي في عدد كبير من تلك البلدان حيث يساهم الطلب الخارجي بنحو 42 في المائة من إجمالي الطلب الكلي في الدول العربية.

أسعار النفط

تشير الدلائل في أسواق النفط الدولية إلى التوقعات باتجاه مستويات المعروض النفطي نحو الانخفاض بما قد يسمح بامتصاص تخمة المعروض لا سيما على ضوء التوقعات بتحسين مستويات النشاط الاقتصادي العالمي وما سيستتبعه من ارتفاع في مستويات الطلب على النفط خلال عام 2017، بالتالي دعم مستويات الأسعار لترتفع مقارنةً بمستويات الأسعار المسجلة عام 2016 البالغة نحو 40.8 دولار للبرميل. عليه، يتوقع تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" ارتفاع مستويات الأسعار العالمية لتدور حول مستويات تتراوح حول 55 دولار للبرميل خلال عام 2017 ذلك بافتراض مستوى التزام جيد من الدول المنتجة الرئيسية للنفط داخل وخارج أوبك باتفاق خفض الإنتاج، فيما يتوقع استقرار أسعار النفط العالمية خلال عام 2017 دون هذا المستوى حال انخفاض مستويات الالتزام بهذا الاتفاق. أما في عام 2018 فمن المتوقع مواصلة الأسعار الارتفاع لكن بوتيرة أبطأ لتصل إلى مستوى 57 دولار للبرميل. سيؤدي هذا التحسن في الأسعار العالمية للنفط إلى دعم مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المصدرة له بفعل الزيادة المتوقعة في قيمة كل من الصادرات والإيرادات النفطية وسيوفر حيزاً نسبياً لدعم الإنفاق المالي المحفز للنمو الاقتصادي. في المقابل، سيليقي هذا الارتفاع المتوقع لأسعار النفط بظلاله على عدد من الدول العربية التي لا زالت تدعم جزئياً أو كلياً الأسعار المحلية للطاقة وسيؤثر على موازنتها ويضغط على الموارد المتاحة لديها لتعزيز الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي. أما في الدول العربية المستوردة للنفط التي تبنت تدابير لتحرير أسعار الطاقة، سوف يؤدي هذا الارتفاع إلى انخفاض مستويات الدخل المتاح للإنفاق ومن ثم التأثير سلباً على مستويات الطلب الكلي، وسيخفف من هذا الأثر المكاسب الإيجابية المحققة من خلال تحول نمط التصنيع في هذه البلدان باتجاه الصناعات كثيفة استخدام العمالة وهو ما سيوفر المزيد من فرص العمل ومن ثم سيدعم النمو. كذلك، من المتوقع في ضوء اتجاه بعض الدول العربية إلى تشجيع مصادر الطاقة البديلة لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أن يكون لارتفاع الأسعار العالمية للنفط أثراً أقل على اقتصادات هذه البلدان تدريجياً.

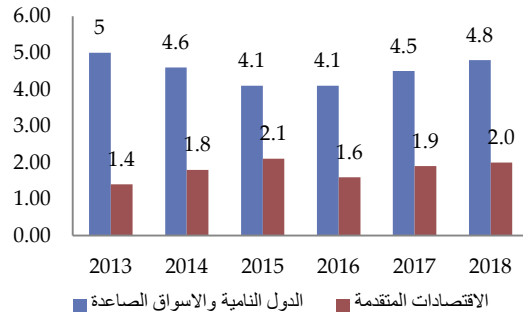
أسعار الفائدة

تعتمد المسارات المتوقعة لأسعار الفائدة بشكل كبير على تطورات النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة وعلى مسارات السياسات الاقتصادية الكلية. ففي ظل التوقعات بتبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات مالية توسعية لحفز النمو الاقتصادي واقتراب مستويات الناتج من مستويات الناتج الممكنة Potential Output واتجاه توقعات التضخم في الأجل الطويل نحو الارتفاع، قد يتجه الفيدرالي الأمريكي إلى تبني مسارات أسرع لتشدّد السياسة النقدية لخفض مستويات التضخم وهو ما قد يتوقع على ضوءه تبني أكثر من جولة لرفع أسعار الفائدة لترتفع أسعار الفائدة بما يتراوح بين 0.50-0.75 نقطة مئوية، ومن ثم بلوغها مستوى 1.50 في المائة خلال العام الحالي. سوف يكون لهذا التوجه انعكاسات على السياسة النقدية في الدول العربية وعلى أوضاع التمويل في تلك البلدان. فمن المتوقع أن تتجه المصارف المركزية العربية التي تتبنى نظاماً ثابتة للصرف إلى رفع مماثل للفائدة على عملاتها المحلية للحفاظ على سياسة سعر الصرف وهو ما قد يحد من قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان ويضيف المزيد من الضغوط على مستويات السيولة المحلية. كما سيكون لهذا الرفع تأثيراً على الدول العربية التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف لا سيما تلك التي تعاني من نقص المعروض من الصرف الأجنبي حيث سيؤدي إلى استمرار تراجع قيمة عملات عدد من هذه الدول أمام الدولار. إضافة لذلك، سوف يؤدي تشديد السياسة النقدية الأمريكية إلى ضيق أوضاع التمويل الخارجي في وقت تتجه فيه الكثير من البلدان العربية لإصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجزات في الموازنات العامة. كذلك سيؤدي رفع الفائدة على الدولار إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية والأسواق الصاعدة ومن بينها الدول العربية ومن ثم ضغوطات محتملة على أسعار الفائدة والصرف وارتفاع في أعباء خدمة الدين الخارجي.

²¹ تخضع كافة التوقعات الخاصة بالسيناريو الرئيسي للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الرئيسية ومن ثم تحديث تلك التوقعات في إصدار سبتمبر 2017 من هذا التقرير. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية لا سيما فيما يتعلق بمستويات المعروض من النفط والطلب عليه ومستويات التزام الدول المنتجة للنفط باتفاق خفض الإنتاج، وكذا احتمالية مد العمل بهذا الاتفاق خلال النصف الثاني من عام 2017، كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملة الرئيسية الأخرى.

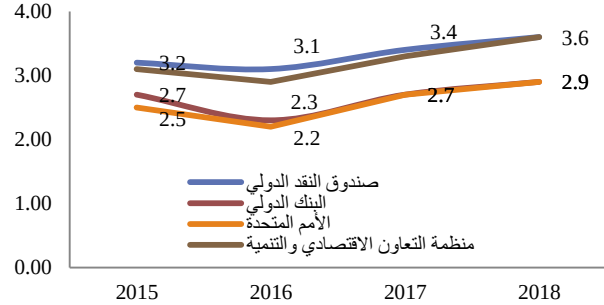
شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2017-2018)

في ضوء تحسن النشاط الاقتصادي في الدول النامية والأسواق الناشئة وبدرجة أقل تواصل النمو في الدول المتقدمة
معدل نمو الاقتصادات المتقدمة والدول النامية والأسواق الناشئة (%)



IMF, (2017). "World Economic Outlook (WEO) Update", Jan.

من المتوقع حدوث تحسن نسبي للاقتصاد العالمي
خلال عامي 2017 و2018
معدل نمو الاقتصاد العالمي (%)



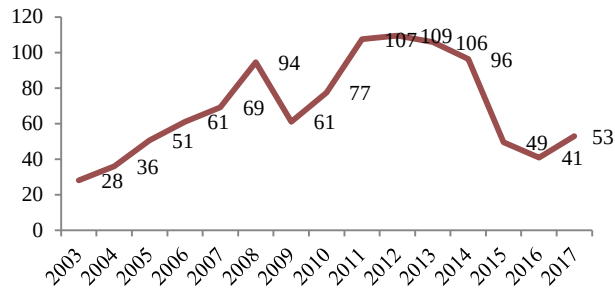
IMF, (2017). "World Economic Outlook (WEO) Update", Jan.
World Bank, (2017)". Global Economic Prospects", Jan.
United Nations (2017) World Economic Situation Prospects.
OECD, (2016). "Global Economic Outlook: Escaping the Low Growth Trap", Nov.

من المتوقع بقاء أسعار الفائدة في عدد من الدول عند مستويات منخفضة لدفع النمو الاقتصادي
أسعار فائدة السياسة النقدية حتى نهاية عام 2016 (%)

تاريخ آخر تغيير	سعر الفائدة الأساسي	
2016/12/14	0.750 %	مجلس الاحتياطي الفيدرالي
2015/10/23	4.350 %	البنك المركزي الصيني
2016/10/03	0.000 %	البنك المركزي الأوروبي
2016/01/02	0.000 %	بنك اليابان المركزي
2016/09/16	10.000 %	البنك المركزي الروسي
2016/03/17	7.000 %	البنك المركزي لجنوب أفريقيا
2015/01/15	-0.750 %	البنك المركزي السويسري

Global Rates

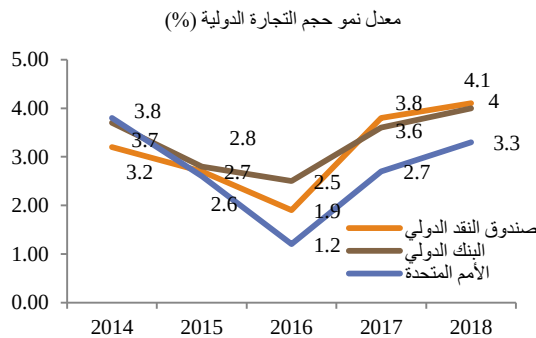
من المتوقع تحسن الأسعار العالمية للنفط عام 2017 على ضوء الاتفاق بخفض كميات الإنتاج
متوسط سعر سلة أوبك المرجعية (دولار)



OPEC Basket Price OPEC, (2017).

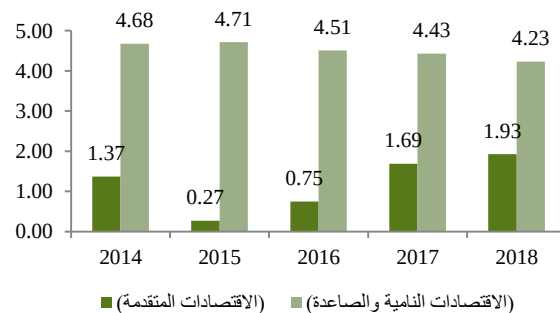
Data for 2017 till 19th March 2017.

من المتوقع تعافي نسبي لمعدلات نمو حجم التجارة الدولية إلا أنها تبقى أقل من مستوياتها التاريخية
معدل نمو حجم التجارة الدولية (%)



IMF, (2017). "World Economic Outlook (WEO) Update", Jan.
World Bank, (2017)". Global Economic Prospects", Jan.
United Nations (2017) World Economic Situation Prospects.

من المتوقع ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصادات المتقدمة نظراً لتحسن مستويات النشاط الاقتصادي والتوظيف في بعضها وتراجعها نسبياً في الدول النامية والأسواق الناشئة بما يعكس جهود الضبط المالي
معدل التضخم (%)



IMF (2017). "World Economic Outlook Database".

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية 2017-2018 النمو الاقتصادي²²

انعكست التطورات الاقتصادية الدولية غير المواتية على أوضاع الاقتصادات العربية خلال عام 2016 في ظل استمرار تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة وانخفاض الأسعار العالمية للنفط، كما استمر خلال العام تأثر عدد من البلدان العربية بأوضاع داخلية امتدت آثارها إلى دول عربية أخرى مجاورة. جاء ذلك في الوقت الذي استلزمت فيه تطورات الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية تقييد السياسة المالية سواء في الدول العربية المصدرة للنفط لتحقيق الانضباط المالي على خلفية تواصل الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط في الأسواق الدولية أو في الدول العربية المستوردة للنفط لاحتواء العجزات المتزايدة في الموازنات العامة ووضع الدين المحلي في مسارات تنازلية، وهو ما انعكس على مستويات الطلب الكلي.

تشير التقديرات إلى تراجع معدل نمو الدول العربية كمجموعة إلى 2.1 في المائة في عام 2016 مقارنة بنحو 3.1 في المائة عام 2015 انعكاساً لتراجع معدل نمو مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط إلى 2.3 في المائة عام 2016 مقارنة بنحو 3 في المائة للنمو المسجل عام 2015 وتراجع أقل حدة لتأثير النشاط الاقتصادي في البلدان المستوردة للنفط التي سجلت نمواً بلغ 3.3 في المائة عام 2016 مقابل 3.6 في المائة للنمو المحقق عام 2015.

على ضوء ما سبق شهدت الآونة الأخيرة تحولاً بارزاً في نهج السياسات والإصلاحات الاقتصادية المطبقة في البلدان العربية. ففي الدول العربية المصدرة للنفط لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظهر هناك اتجاهاً واضحاً نحو التركيز بشكل أكبر على إعطاء دفعة قوية لسياسات التنويع الاقتصادي من خلال تبني رؤى وخطط واستراتيجيات وطنية مستقبلية لزيادة مستويات التنويع وفق أهداف كمية، وبرامج تنفيذية موضوعية لتحقيق إنجاز ملموس على صعيد التنويع الاقتصادي، مع الحرص على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط التنويع سواء من خلال السحب من الاحتياطيات، أو الخصخصة، أو تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الاستثمارية المهمة. والأمثلة على ذلك كثيرة من بينها "برنامج التحول الوطني 2020" في المملكة العربية السعودية، وبرنامج "تنفيذ" في سلطنة عُمان، والخطة الإنمائية لدولة الكويت.

من جهة أخرى استلزم تجاوز الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية اتجاه بعض الدول العربية الأخرى لا سيما المستوردة للنفط منها إلى تبني إصلاحات اقتصادية صعبة في إطار برامج متوسطة المدى للإصلاح تنفذ بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات تسهيل ممتد واتفاقات استعداد انتمائي بإجمالي تمويل يقدر بنحو 21 مليار دولار. تدعم تلك الاتفاقات برامج وطنية للإصلاح تشتمل على عدة إجراءات وتدابير نقدية ومالية وأخرى متعلقة بنظم الصرف لتعزيز مستويات الاستقرار الاقتصادي في تلك البلدان. من المؤمل أن يسهم تطبيق هذه الإصلاحات في تخفيف حدة الاختلالات التي تواجه هذه البلدان وتوفير حيز مالي داعم للنمو ومعزز لشبكات الحماية الاجتماعية.

(22) التقديرات الخاصة بتوقعات معدل نمو الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة تستند إلى عدة مصادر، من بينها تقديرات النمو الاقتصادي المتضمنة في استبيان تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الذي يهتم برصد توقعات المختصين في الجهات المعنية، وعلى رأسها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ووزارات المالية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد الكلي في الدول العربية على عدد من الأصعدة التي يهتم بها التقرير ومن بينها النمو الاقتصادي. كذلك تستند التقديرات الواردة في هذا الجزء على نتائج بعض النماذج القياسية القطرية وتقديرات الناتج القطاعية التي يقوم بها صندوق النقد العربي استناداً إلى بيانات الحسابات القومية لاستشراف آفاق النمو في الدول العربية وكذلك على عدد من المصادر الدولية والمحلية الأخرى ذات الصلة. يتم حساب تقديرات النمو على مستوى المجموعات المختلفة للدول العربية باستخدام منهجية معدلات النمو المرجحة بالأهمية النسبية للاقتصادات العربية، حيث يتم ترجيح معدلات النمو المتوقعة بأوزان تمثل المتوسط المتحرك لمساهمة اقتصاد كل دولة عربية في بيانات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة لفترة خمس سنوات سابقة لأفق التوقع المتضمن في التقرير. تجدر الإشارة إلى أن بيان معدل نمو كل من مجموعتي الدول العربية والدول العربية المصدرة للنفط لا يتضمن في هذا التقرير البيانات الخاصة بكل من معدل نمو كل من الاقتصاد الليبي واليمن نظراً للتحولات الحادة التي يشهدها معدل النمو في هاتين الدولتين خلال الفترة الأخيرة.

فيما يتعلق بتوقعات نمو الاقتصادات العربية خلال عام 2017، من المتوقع استمرار تباطؤ نشاط الاقتصادات العربية حيث من المتوقع أن تسجل معدل نمو يتراوح حول مستوى 2.3 في المائة. يأتي ذلك كمحصلة لتراجع معدل نمو الدول العربية المصدرة للنفط إلى 1.8 في المائة في ظل ضعف معدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة في البلدان المصدرة للنفط نظراً لاتجاه هذه البلدان إلى خفض كميات الانتاج النفطي في إطار اتفاق أوبك لخفض كميات الانتاج لتحقيق توازن أسواق النفط العالمية. سوف يؤثر ذلك على مستويات ناتج القطاعات النفطية. من جانب آخر، لا تزال توجهات المالية العامة في عدد من هذه البلدان تحد من فرص التعافي القوي للنشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، أضف إلى ذلك التحديات الناتجة عن التوقعات باتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع في عدد من هذه البلدان بما يعكس الارتفاعات المرتقبة لأسعار الفائدة الأمريكية خلال العام الجاري بما سيحول نسبياً دون عودة معدلات نمو الائتمان الممنوح لمساراتها السابقة وسينعكس على النشاط الاقتصادي في هذه البلدان. في المقابل، من المتوقع أن يساهم الارتفاع المسجل في معدل نمو الدول العربية المستوردة للنفط في التخفيف جزئياً من تأثير تراجع النمو في الدول المصدرة للنفط على معدل النمو المسجل على مستوى الدول العربية كمجموعة. في هذا الصدد، من المتوقع أن تواصل الدول العربية المستوردة للنفط النمو مرتفع الوتيرة خلال عام 2017، وإن كان بمعدل أقل من ذلك المسجل في السنوات السابقة مدعومة بالتوقعات بتحسين مستويات النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وبالأستقرار النسبي للأوضاع الداخلية في بعضها وكذا بالتأثير الإيجابي للإصلاحات المتبناة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين بيئات الأعمال وبسعي بعضها لتعزيز دورها كمركز إقليمي لتدفقات التجارة والاستثمار، وهو ما سيساعد في مجمله على ارتفاع معدل نمو دول المجموعة إلى 3.9 في المائة العام الجاري.

أما فيما يتعلق بتوقعات النمو لعام 2018، من المتوقع تعافي وتيرة النشاط الاقتصادي في الدول العربية ونموه بمعدل 2.7 في المائة بفعل عدد من العوامل الدافعة للنمو. ففي الدول المصدرة للنفط من المتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 2.3 في المائة على ضوء عودة كميات الانتاج النفطي لمساراتها السابقة وتواصل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وإن كانت بنسبة أقل من تلك المتوقعة العام الجاري، وكذلك التأثير الإيجابي المتوقع للتراجع التدريجي للأثر الانكماشى لسياسات الانضباط المالي على مستويات الطلب الكلي، إضافة إلى التوقعات بحدوث تحسن نسبي في الأوضاع الداخلية في بعض بلدان المجموعة بما يدعم النمو الاقتصادي. من جانب آخر، سيتواصل تحسن النشاط الاقتصادي في البلدان العربية المستوردة للنفط ليصل معدل نمو المجموعة إلى نحو 4.1 في المائة العام المقبل بفعل زيادة الطلب الخارجي نظراً لتحسن النشاط الاقتصادي العالمي، وهو ما سيدعم مستويات الصادرات والاستثمار، كما ستستفيد معدلات النمو الاقتصادي في عدد من تلك البلدان من النتائج الإيجابية لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها لتجاوز الاختلالات الاقتصادية القائمة كما سبق الإشارة.

بعد الاستعراض الموجز لتطورات النمو في المنطقة العربية، يعرض الجزء التالي التطورات على صعيد النمو الاقتصادي في مجموعتي الدول العربية المصدرة للنفط والمستوردة له.

أولاً: الدول العربية المصدرة للنفط

ضريبة القيمة المضافة في بعض بلدان المجموعة يُمكن مستقبلاً توجيه حصيلتها لدعم النمو.

تبقى مواصلة جهود تنويع مستويات النشاط الاقتصادي أبرز الأولويات على صعيد السياسات الاقتصادية في البلدان العربية المصدرة للنفط على ضوء استمرار تأثير ارتباط القطاعات غير النفطية بالتقلبات في أسعار النفط بما يشكل تحدياً للوصول إلى مستويات نمو أكثر استدامة في بعض بلدان المجموعة.

فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للنفط، من المتوقع انخفاض معدل نمو دول المجموعة خلال العام الجاري إلى 1.8 في المائة. في ظل اتفاق خفض كميات الانتاج النفطي الذي توصلت إليه الدول المصدرة الرئيسية للنفط على مستوى العالم. في المقابل، من المتوقع تحسن جزئي لمستويات النشاط في القطاعات غير النفطية على ضوء بدء الانحسار التدريجي لتأثير تدابير التصحيح المالي التي تم تبنيها لتحقيق التوازن المالي.

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

لا زالت التطورات في السوق العالمية للنفط تلقي بظلالها على مستويات النشاط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ منتصف عام 2014 وحتى الآن مع استمرار

فيما يتوقع ارتفاع النمو بدول المجموعة خلال عام 2018 ليسجل 2.3 في المائة نظراً للارتفاع المتوقع لمستويات الانتاج النفطي خلال العام المقبل في ظل التوسع المرتقب لطاقت الانتاج من النفط والغاز وعودة كميات الانتاج النفطي لمساراتها المعهودة، وتوفر حصيلة مالية جراء فرض

مستوى الإيرادات غير النفطية بدول مجلس التعاون حيث يُقدر الوفر المتحقق جراء فرض هذه الضريبة بما يتراوح بين 1-2 في المائة من الناتج المحلي²³. رغم تأثير الضريبة على مستوى الاستهلاك الخاص، إلا أن تأثيرها على النمو الاقتصادي من المتوقع أن يبقى محدوداً لا سيما في ضوء كون نسبة الضريبة المزمع فرضها (5 في المائة) تعد من أقل معدلات ضرائب الاستهلاك المفروضة عالمياً، واحتمالات توجيه حصيلة هذه الضريبة لتعزيز مستويات الانفاق الرأسمالي وهو ما سيدعم النشاط الاقتصادي.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي نبذة عن توقعات النمو الاقتصادي في دول المجموعة:

في **السعودية** تأثر النشاط الاقتصادي في المملكة خلال عام 2016 بتراجع الأسعار العالمية للنفط وبالسياسات التي تم تنفيذها سعياً لتحقيق الانضباط المالي التي أدت إلى تراجع مستويات الانفاق العام بما انعكس على أنشطة القطاع غير النفطي.

تشير التقديرات الأولية للهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد بلغ 2581 مليار ريال خلال عام 2016 مقارنة بنحو 2545 مليار ريال خلال عام 2015 بمعدل نمو بلغ 1.4 في المائة. جاء هذا النمو انعكاساً لنمو ناتج القطاع النفطي بنسبة تقارب 3.37 في المائة متراجعاً مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2015 البالغ نحو 5.30 في المائة فيما انخفض معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة للقطاع غير النفطي إلى 0.23 في المائة بالمقارنة مع 3.20 في المائة لنمو القطاع المسجل خلال عام 2015 في ظل تأثر أنشطة عدد من القطاعات غير النفطية بانخفاض مستويات الانفاق العام.

سجل نشاط تكرير الزيت أعلى معدل نمو قطاعي بين الأنشطة الاقتصادية حيث ارتفع بنسبة 14.78 في المائة خلال عام 2016 مقارنة بنحو 12.64 في المائة للنمو المسجل العام السابق عليه. في المقابل تراجع معدل نمو قطاع التعدين والتجبير من 4.71 في المائة في عام 2015 إلى 2.39 في المائة عام 2016 بما يعكس انخفاض الأسعار العالمية للنفط بنحو 17.6 في المائة خلال العام السابق²⁴. يشار إلى أن كمية انتاج النفط الخام السعودي قد شهدت ارتفاعاً إلى نحو 10.460 مليون برميل يومياً خلال عام

الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط التي انخفضت خلال عام 2016 إلى 40.8 دولار للبرميل مقارنة بنحو 49.5 دولار للبرميل للمتوسط المسجل عام 2015 وفق بيانات منظمة الأوبك بما يمثل تراجعاً بنسبة تقارب 18 في المائة.

بناءً عليه، تراجعت معدلات نمو الانفاق العام في بعض دول المجلس، فيما انخفضت مستويات الانفاق العام في دول أخرى وهو ما أدى إلى تراجع ملحوظ للنشاط في القطاع غير النفطي في بعض دول المجموعة، فيما يلاحظ استمرار تماسك أداء القطاعات غير النفطية وتحقيقها لمعدلات نمو تراوحت بين المعتدلة والقوية في دول المجموعة ذات مستويات التنويع الاقتصادي الأعلى بما ساهم بشكل كبير في تعزيز مستويات نمو الناتج بالأسعار الثابتة.

أدى تحول مسارات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتجاه بعض دول المجموعة إلى تقييد السياسة النقدية في الوقت الذي شهدت فيه احتياجات التمويل تنامياً واضحاً مع ارتفاع العجوزات في الموازنة العامة والحاجة إلى تمويل عدد من المشروعات الضخمة لدعم مستويات التنويع الاقتصادي ولاستضافة بعض الفاعليات الدولية. استلزم هذا الأمر تبني دول المجموعة لمزيج متوازن من خيارات التمويل بشكل يراعي تقوية أوضاع النمو الاقتصادي وتجنب ظهور ضغوط حادة في السيولة وذلك عبر الاتجاه إلى التمويل من خلال الاقتراض الخارجي إضافة إلى خيارات التمويل من خلال حفز الشراكة مع القطاع الخاص في تنفيذ عدد من المشروعات وتبني برامج لخصخصة بعض المشروعات.

في المحصلة، تشير التقديرات إلى تراجع معدل نمو مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى 1.9 في المائة عام 2016 فيما يتوقع كذلك استمرار تباطؤ نمو دول المجموعة خلال العام الجاري لتسجل 1.7 في المائة عام 2017 بما يعكس تأثير اتفاق خفض كميات انتاج النفط خلال النصف الأول من العام، واستمرار تأثير بعض القطاعات غير النفطية بتداعيات إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، إلا أن هذا التأثير سوف يشهد انحساراً نسبياً مقارنة بمستويات التأثير المسجلة العام الماضي.

في المقابل، تشير التوقعات إلى تحسن أفق نمو دول المجموعة عام 2018 لتصل إلى 2.2 في ظل عودة مستويات الانتاج لسابق عهدها والتوسع المرتقب لطاقت الانتاج من النفط والغاز في عدد من تلك الدول. كذلك ستشهد الأنشطة غير النفطية تعافياً نسبياً يدعم آفاق النمو. تجدر الإشارة إلى أن العام المقبل سيشهد كذلك بدء تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في دول المجموعة وهو ما يتوقع أن يعزز من

²³ Christine Lagarde (2017). "Generating Public Revenue to Build Resilient Economies", Speech delivered at The Second Arab Fiscal Forum, UAE, Dubai, Feb.

⁽²⁴⁾ منظمة الأوبك، (2017). "قاعدة بيانات سلة أوبك السعيرية".

عام 2017، أحد أكبر مجمعات الفوسفات المتكاملة في العالم.²⁸

أما العامل الثاني، فيتمثل في استمرار جهود ضبط أوضاع المالية العامة حيث ستواصل الحكومة السعي إلى خلق توازن جيد بين تعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستدامة المالية، عبر تبني عدة تدابير لضبط الانفاق العام من خلال تقليص أو تأجيل المشروعات ذات الأولوية الأقل، مع الاستمرار في الوقت نفسه في تنفيذ البرامج الاستثمارية الهامة في كل من رأس المال البشري، والبنية التحتية لضمان استمرار السياسة المالية في تحقيق أهدافها.

بناءً عليه، من المتوقع استمرار تأثير القطاعات غير النفطية بهذه التدابير، إلا أنه من المتوقع أن يكون مستوى تأثير أنشطة القطاع الخاص بتدابير ضبط الانفاق العام خلال العام الجاري أقل من المستويات المسجلة العام الماضي نظراً لعدد من العوامل من بينها: تضمن موازنة عام 2017 لارتفاع في النفقات العامة بنسبة 8 في المائة بما يشمل الانفاق على المبادرات في برنامج التحول الوطني 2020، الذي يستهدف تعزيز النمو وزيادة مستويات التنوع الاقتصادي مع تركيز أكبر في بنود الانفاق على الاستثمارات ذات الأولوية التي تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة وتدعم مستويات النشاط في القطاع الخاص²⁹. إضافة لذلك ستجد أنشطة القطاع الخاص دعماً نسبياً من قيام الحكومة بسداد المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص البالغ قيمتها 105 مليار ريال سعودي تم تضمينها بموازنة عام 2016 وهو ما سيعمل على دعم بعض أنشطة القطاع الخاص، لا سيما نشاط قطاع التشييد والبناء.

يشار إلى تبني المملكة العربية السعودية لاستراتيجية مستقبلية تتمثل في "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" وبرنامج التحول الوطني 2020 يهدفان إلى زيادة مستويات التنوع الاقتصادي وتوفير المزيد من الوظائف للمواطنين في القطاع الخاص وتحقيق توازن الموازنة العامة بحلول عام 2020 كأبرز الأولويات.

بناءً على ما سبق، من المتوقع تحقيق الاقتصاد السعودي لمعدل نمو يتراوح حول 0.7 في المائة في عام 2017 كما يتوقع تعزيز آفاق النمو عام 2018 إلى نحو 1.5 في المائة بما يعكس تحسن كميات إنتاج النفط وأسعاره وبالتالي ارتفاع ناتج القطاع النفطي. كذلك سيستفيد القطاع الخاص من التلاشي

2016 مقارنة بنحو 10.193 مليون برميل يومياً لمستويات الانتاج المسجلة خلال عام 2015 بارتفاع نسبته 2.6 في المائة. شهد الربع الثالث من العام الماضي أعلى مستوى ارتفاع للانتاج حيث بلغ الانتاج اليومي مستوى 10.651 مليون برميل يومياً²⁵.

في المقابل، سجل ناتج قطاع التشييد والبناء بالأسعار الثابتة انكماشاً بنسبة 3.1 في المائة خلال عام 2016 مقارنة بنمو بلغت نسبته 4.1 في المائة العام السابق عليه، هذا وتصل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 5 في المائة. كذلك انكمش ناتج قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 1.16 في المائة مقارنة بنمو بلغ 2.81 في المائة عام 2015 وساهم القطاع بنحو 8.9 في الناتج المحلي الإجمالي. خفف من حدة تراجع هذه الأنشطة ارتفاع معدل نمو ناتج قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال بنحو 3.18 في المائة مقارنة بنحو 2.32 في المائة لعام 2015 وساهم القطاع بنحو 9.2 في المائة من الناتج²⁶.

من المتوقع أن تتأثر آفاق النمو في عامي 2017 و2018 بعاملين أساسيين يمثل الأول في اتفاق الدول المنتجة الرئيسية على خفض كميات الانتاج، حسب هذا الاتفاق من المتوقع انخفاض الانتاج اليومي للمملكة العربية السعودية بنحو 486 ألف برميل يومياً²⁷. في ظل هذا الانخفاض من المتوقع أن تتراجع كمية الصادرات من النفط الخام خلال النصف الأول من العام الحالي. لكن في المقابل من المتوقع أن يؤدي خفض الانتاج إلى ارتفاع مستويات الأسعار العالمية لتصل إلى مستوى 55 دولار للبرميل وفق السيناريو الأساسي للتقرير وهو ما سيعزز قيمة الصادرات من النفط الخام السعودي خلال عام 2017 ويدعم مستويات الناتج في القطاع النفطي بالأسعار الجارية مقارنة بالمستويات المسجلة العام الماضي، في حين ستتأثر مستويات الناتج بالأسعار الثابتة بتراجع كميات الانتاج خلال العام.

يشار إلى أن أحد العوامل التي ستدعم النمو خلال عامي 2017 و2018 هو النمو الملموس لنشاط قطاع التعدين غير النفطي بنسبة تتراوح بين 7-8 في المائة، مما قد يجعله أسرع القطاعات نمواً عام 2017. يعود ذلك إلى زيادة كميات الإنتاج من الفوسفات من خلال مشروع لإنتاج الفوسفات تبلغ تكلفته 96 مليار دولار. سيصبح هذا المشروع، بعد اكتماله

²⁵ OPEC, (2017). "Monthly Oil Market Report". Feb.

²⁶ الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية (2016). "مؤشرات الحسابات القومية".

²⁷ OPEC, (2016). "Agreement", Press Release.

²⁸ جدوى للاستثمار (2017). "الاقتصاد السعودي لعام 2017"، فبراير.
²⁹ وزارة المالية، (2017). "ميزانية المملكة العربية السعودية"، نسخة البيان العام.

مستويات الأجور في القطاع العام يبقى أهم التحديات التي تواجه زيادة مستويات تشغيل المواطنين في القطاع الخاص.

كذلك، من المتوقع أن يسهم فرض الضريبة المضافة في عام 2018 في توفير موارد مالية يمكن توجيهها لدعم النمو مستقبلاً، فيما سيساهم انخفاض مستوى شريحة الضريبة المفروضة (5 في المائة بما يعد من أقل الشرائح المطبقة عالمياً) في التخفيف من أثرها المتوقع على مستويات الاستهلاك الكلي. إضافة لما سبق من المتوقع أن تتسارع وتيرة تنفيذ عدد من المشروعات الضخمة ومشروعات البنية الأساسية في إمارة دبي خلال العام المقبل استعداداً لاستضافة فعاليات معرض أكسيو 2020 وهو ما سيساهم في رفع مستويات الانفاق بما يقدر بنحو 7 مليارات دولار. بناء على ما سبق من المتوقع أن يواصل النمو تحسنه العام المقبل ليصل إلى نحو 3 في المائة مدفوعاً بشكل رئيسي بتحسين ملحوظ لمعدل نمو الأنشطة غير النفطية³².

في **قطر**، سجل الاقتصاد نمواً معتدلاً على الرغم من الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط خلال عام 2016، حيث تشير التقديرات الرسمية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد سجل نمواً بنسبة 2.2 في المائة العام الماضي مقارنة بنحو 3.6 في المائة للنمو المسجل عام 2015³³. يعود هذا النمو إلى نمو القطاع غير النفطي بما يعكس التقدم الجيد الذي تم إحراره على صعيد استراتيجية التنويع الاقتصادي.

من المتوقع تحسن النمو في عام 2017 بدعم من نمو النشاط في كل من القطاعين النفطي وغير النفطي على حد سواء. فمن المتوقع أن يستفيد قطاع النفط والغاز من ارتفاع الكميات المنتجة في ظل دخول مشروع "غاز برزان" مرحلة الإنتاج بتكلفة تُقدر بنحو 10 مليار دولار، ومن المتوقع أن يساهم هذا المشروع في زيادة إنتاج الغاز المنقول بالأنابيب بنسبة 21 في المائة. كذلك ستساهم مصفاة "لفان 2" التي ستنتج وقود الطائرات النفثة والنفط الغازي للاستهلاك المحلي وتصدير منتجات أخرى كالديزل للأسواق الآسيوية في دعم مستويات النشاط في القطاع النفطي.

علاوة على ذلك، من المتوقع أن يواصل القطاع غير النفطي زخم النمو مستفيداً من استمرار الحكومة في تطوير البنية التحتية وهو ما يستلزم بقاء الإنفاق الحكومي عند مستويات مرتفعة. حيث تعمل الحكومة وفي إطار الترتيب لاستضافة فعاليات كأس العام 2022 على مواصلة الانفاق على عدد من المشروعات الضخمة في مجال البنية الأساسية والمواصلات

التدريجي لتأثير تدابير ضبط الانفاق العام ومن ثم تعافي أنشطة القطاع غير النفطي.

في **الإمارات**، التي تُعد من أكثر اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط تنوعاً حيث تسهم فيها الأنشطة النفطية بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي فقط، تشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد بلغ 2.6 في المائة خلال عام 2016 مقارنة بنحو 3.8 في المائة للنمو المسجل عام 2015 بما يعكس تأثير جهود ضبط أوضاع المالية العامة وتباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي لدى أبرز الشركاء التجاريين والاتجاه الهبوطي لأسعار النفط. انعكست هذه العوامل على نشاط القطاعات غير النفطية التي تراجع معدل نموها من 3.2 في المائة عام 2015 إلى 2.7 في المائة في عام 2016³⁰، وكذلك على نمو القطاع النفطي الذي سجل خلال العام الماضي نمواً محدوداً، فيما ساهمت زيادة مستويات الإنتاج من النفط الخام إلى 3.1 مليون برميل يومياً خلال عام 2016 وفقاً لبيانات منظمة الأوبك نسبياً في التخفيف من حدة تراجع مستويات الأسعار. يُشار إلى أن شركة إنتاج النفط الوطنية قد أعلنت خلال العام الماضي عن خططها لمضاعفة إنتاجها من مشاريع البتروكيماويات من 4.5 مليون طن سنوياً عام 2016 إلى 11.4 مليون طن سنوياً بحلول عام 2025.

من المتوقع أن يبقى النمو الاقتصادي خلال العام الجاري مدعوماً بالمُضي قدماً في تنفيذ عدد من المشروعات في قطاعات البنية الأساسية والمشروعات المتضمنة في الخطط التنموية، وذلك بالاستفادة من الفوائض المالية ومن فرص التمويل المتاحة عبر طرح سندات في الأسواق الدولية، لا سيما على ضوء الرغبة في تخفيف الضغوط على أوضاع السيولة المحلية التي تأثرت بانخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة. في المقابل، من المتوقع تأثر كميات الإنتاج النفطي في ظل اتفاق خفض كميات إنتاج النفط الذي يقضي بخفض كميات الإنتاج من النفط الخام الإماراتي بنحو 139 ألف برميل يومياً³¹. استناداً إلى ما سبق، من المتوقع تسجيل معدل نمو يقدر بنحو 2.4 في المائة خلال العام الجاري.

من حيث أفق النمو للعام 2018، من المتوقع أن يساهم صدور قانون الإفلاس خلال عام 2017، وكذا تواصل الإجراءات والسياسات الهادفة إلى التوسع في تشجيع منح الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص خلال العام المقبل، إلا أن ارتفاع

³² Economic Intelligence Unit (EIU), 2017. Country Profile. (UAE).

³³ وزارة التخطيط التنموي والإحصاء.

³⁰ استناداً إلى بيانات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

³¹ OPEC, (2016). "Agreement", Press Release.

والخاص وهو ما يستلزم مواصلة العمل على تحسين وزيادة مستويات تنافسية بيئة الأعمال.

تسعى الخطة بشكل عام إلى مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية ومن أهمها ضرورة زيادة مستويات التنويع الاقتصادي ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، حيث من المستهدف رفع مساهمة القطاع غير النفطي في توليد الناتج إلى 64 في المائة بنهاية أفق الخطة مقارنة بنحو 45.1 في المائة للمتوسط المسجل في السنوات الثلاث الأخيرة. إضافة إلى رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج إلى 42 في المائة والعمل على تكوين شركات طويلة الأجل مع القطاع الخاص لتنفيذ عدد من المشروعات المهمة برؤوس أموال مشتركة تقدر بنحو 8 مليار دينار كويتي، لا سيما في صناعة البتروكيماويات والصناعات التحويلية وتطوير منطقة شمال الكويت من خلال إقامة ميناء بهذه المنطقة يرتبط بعدد من خطوط النقل البري.

من جهة أخرى، تستهدف الخطة توفير حزم متكاملة من الخدمات المساندة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرفع نسبة العمالة الكويتية في القطاع الخاص.

شهدت القطاعات غير النفطية خلال عام 2016 نمواً معتدلاً بدعم من الانفاق الرأسمالي الحكومي وسجلت معدلات نمو فاقت مثيلاتها المسجلة في السنوات الماضية مع تحسن مستويات الاستثمار الخاص. أما القطاعات النفطية فقد تأثرت خلال العام بانخفاض الأسعار العالمية للنفط، إلا أن زيادة مستويات الانتاج بنسبة 3.3 في المائة خلال العام الماضي وفق بيانات منظمة الأوبك قد ساهمت جزئياً في التخفيف من حدة هذا الانخفاض.

من المتوقع وفق اتفاق خفض كميات انتاج النفط الذي توصلت إليه الدول المنتجة الرئيسية للنفط أن ينخفض انتاج الكويت من النفط الخام. أعلنت الحكومة مطلع عام 2017 عن التزامها بالخفض المقرر في كميات الانتاج من النفط الخام الكويتي بواقع 131 ألف برميل يومياً³⁶ وهو ما يمثل 4.6 في المائة من إجمالي الانتاج المسجل عام 2016. من المتوقع أن يسهم خفض الإنتاج في تعافي مستويات أسعار النفط ودعم ناتج القطاع النفطي بالأسعار الجارية والإيرادات النفطية ومن ثم تقليل الضغوطات على الموازنة العامة للدولة، وبالتالي تمكين الحكومة من زيادة مستويات الانفاق الرأسمالي لدعم النمو في القطاعات غير النفطية.

تسعى الكويت في السنوات المقبلة إلى زيادة مستويات انتاج صناعة تكرير النفط وإنتاج الوقود النظيف من خلال تنفيذ

بإجمالي استثمارات تقدر بنحو 65 مليار دولار³⁴. تركز الحكومة حالياً على تحديد أولويات المشروعات التي سيتم تنفيذها بحيث يتم انتقاء المشروعات الضرورية واللازمة لضمان استضافة ناجحة لتلك الفاعلية وكذلك المشروعات التي من شأنها زيادة مستويات التنويع الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي والتشغيل. كذلك، لا يزال النمو السكاني دافعاً لزيادة مستويات الطلب الإجمالي في ظل تدفق المزيد من العمالة لإنجاز المشروعات القائمة حيث شهد شهر ديسمبر نمواً سنوياً في أعداد السكان بنحو 7 في المائة.

من جانب آخر، من المتوقع ارتفاع مستوى الاستثمارات الخاصة في ظل المبادرات التي يجري تنفيذها حالياً لزيادة مستويات مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهو ما سيزيد من مستويات الطلب على الائتمان من قبل القطاع الخاص بما يتماشى مع نمو القطاع غير النفطي لا سيما في إطار النمو القياسي المسجل من قبل قطاع الخدمات والتشييد والبناء والصناعة التحويلية والكهرباء والماء التي شهدت العام الماضي معدلات نمو تفوق السبعة في المائة.

على ضوء ما سبق، من المتوقع تحقيق الاقتصاد القطري لنمو بحدود 3.4 في المائة العام الجاري فيما يتوقع تراجع النمو العام المقبل ليصل إلى 2.8 في المائة نظراً لوصول الاستثمارات في البنية التحتية لذروتها ومن ثم اتجاهها نحو الاستقرار، وكذلك بما يعكس تباطؤ مستويات النمو السكاني وهو ما سيؤثر على النشاط في القطاعات غير النفطية³⁵.

أما في الكويت، تستهدف الحكومة في خططها الإنمائية للسنوات الممتدة خلال الفترة من عام 2010 وحتى عام 2019 الإبقاء على الانفاق الرأسمالي عند مستويات داعمة للنمو خلال أمد الخطة. بناء عليه عملت الحكومة خلال عام 2016 رغم انخفاض الأسعار العالمية للنفط على زيادة مستويات الانفاق العام على عدد من مشروعات البنية الأساسية ومشروعات التشييد والبناء وغيرها من المشروعات الهادفة إلى تنويع بنية الاقتصاد الكويتي والمتضمنة في الخطة المشار إليها بدعم من الفوائض المالية المحققة في السنوات الماضية.

إضافةً لذلك وبهدف تخفيف الضغوط على الموازنة العامة للدولة، تسعى الحكومة من خلال الخطة الإنمائية المشار إليها إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تمويل عدد من هذه المشروعات في إطار اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام

³⁴ Economic Intelligence Unit (EIU), (2017). Country Report. Qatar.

³⁵ وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2016). "الآفاق الاقتصادية لدولة قطر"، أكتوبر.

³⁶ OPEC, (2016). "Agreement", Press Release.

الاقتصاد، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص والارتفاع بالمواطن العُماني وتحسين حالته المعيشية. كما أنها تقدم خارطة طريق تمهد لصياغة الرؤية المستقبلية (عُمان 2040).

روعي عند إعداد الخطة التنموية الخمسية التاسعة عدداً من الاعتبارات أهمها المشاركة المجتمعية الواسعة، إضافة إلى دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء الهيئة العُمانية للشراكة من أجل التنمية للتعاون فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل وجذب الاستثمارات إلى السلطنة. في هذا الإطار، تم الانتهاء من إنشاء برنامج "تنفيذ" كأحد برامج المرحلة الجديدة من مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وهو معني بالأساس بترجمة ما ورد بخطة التنمية الخمسية التاسعة إلى برنامج تنفيذي مُفصل يتم من خلاله تنفيذ التوجهات الرئيسية للخطة الخمسية التاسعة فيما يتعلق بتنويع مصادر الدخل، ومحاولة إيجاد مصادر جديدة للنمو الذاتي بعيداً عن النفط، عبر التركيز على المزايا النسبية للسلطنة في القطاعات المختلفة. برنامج "تنفيذ" هو برنامج استفاد من تجارب قامت بها عدد من دول شرق آسيا.

أنهى البرنامج مراحله الأولى، والثانية، والثالثة حتى الآن، وخرج بعدد من المبادرات، وهي عبارة عن مجموعة من المشاريع بلغت 121 مشروعاً، ومبادرة في القطاعات الاقتصادية الثلاثة التي تم التركيز عليها من القطاعات الاقتصادية الخمسة المعتمدة في خطة التنمية الخمسية التاسعة (الصناعات التحويلية، والسياحة، والخدمات اللوجستية)، إضافة إلى قطاعين مُمكنين لتلك القطاعات وهما قطاع المالية والتمويل المبتكر، وقطاع سوق العمل والتشغيل، فيما سيتم التركيز على القطاعين الآخرين، وهما (الثروة السمكية والتعدين) في مراحل لاحقة.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع تحسن معدل النمو الاقتصادي إلى نحو 2.2 في المائة في عام 2017 وإلى 2.5 في المائة في عام 2018 وهو ما يُعزى بشكل رئيسي إلى استمرار النمو مرتفع الوتيرة للقطاعات غير النفطية التي من المتوقع أن يتجاوز معدل نموها مستوى 4 في المائة خلال عامي 2017 و2018.

في **البحرين**، رغم تراجع الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2016، ساهم اتجاه المملكة إلى تنفيذ عدد من المشروعات العملاقة لا سيما في قطاع البنية التحتية بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 32 مليار دولار في دعم أنشطة بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع الخدمات والتشييد والبناء والمال والأعمال، وهو ما عزز من أداء الاقتصاد البحريني خلال عام 2016. من بين هذه المشروعات خط أنابيب النفط الذي

"مشروع الزور" بتكلفة 16 مليار دولار لتكرير النفط وتنفيذ مشروع لإنتاج الوقود النظيف بكلفة 12 مليار دولار، ذلك إضافة إلى السعي نحو تنفيذ مشروعات لحفز كميات إنتاج النفط من الحقول النفطية القديمة في شمال الكويت³⁷. وهو ما يتوقع على ضوءه ارتفاع ناتج القطاع النفطي خلال الفترة (2018-2020) في إطار استهداف الحكومة زيادة مستويات الإنتاج النفطي إلى نحو 4 ملايين برميل يومياً خلال عام 2020.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع تحقيق الاقتصاد الكويتي لنمو بحدود 2 في المائة خلال عام 2017 وتحسن النمو إلى مستوى 2.5 في المائة العام المقبل.

في **عُمان**، بلغ معدل نمو الاقتصاد العُماني ما يقرب من 1.8 في المائة في عام 2016 عاكساً النمو المحدود للنشاط في ناتج القطاع النفطي بالأسعار الثابتة الذي بلغ 0.8 في المائة، فيما بقي النمو الاقتصادي مدعوماً بشكل كبير بالنشاط في القطاعات غير النفطية التي بلغ معدل نموها نحو 2.7 في المائة خلال العام الماضي.

من المتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي خلال أفق التوقع الخاص بالتقرير بعدد من التطورات الخارجية والداخلية، فعلى صعيد التطورات الخارجية، من المتوقع في إطار الاتفاق الأخير للدول المصدرة الرئيسية للنفط داخل وخارج منظمة الأوبك أن تتجه السلطنة إلى خفض الإنتاج النفطي بنحو 45 ألف برميل يومياً³⁸، وهو ما قد يقود إلى تطورات ايجابية في سوق النفط العالمية باتجاه تحسن الأسعار خلال الأعوام القليلة القادمة. بناء عليه، فمن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى دعم مستويات الناتج للقطاع النفطي بالأسعار الجارية وكذلك ارتفاع مستويات الإيرادات الحكومية، وبالتالي دفع مستويات النمو الاقتصادي والتشغيل.

أما على صعيد التطورات الداخلية³⁹، فيتمثل أهمها في تواصل الجهود التي تبذلها السلطنة بهدف زيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم أنشطة القطاع الخاص التي ستعمل على دعم النمو الاقتصادي. ففي هذا السياق، تم إعداد خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020) بمنهجية مغايرة للخطط التنموية السابقة. تُعتبر هذه الخطة خاتمة سلسلة الخطط التنموية ضمن "رؤية عُمان 2020" التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل القومي وتغيير دور الحكومة في

³⁷ Economic Intelligence Unit (EIU). Country Profile, Kuwait.

³⁸ المجلس الأعلى للتخطيط (2017)، سلطنة عُمان.
³⁹ المرجع السابق ذكره.

ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

لا زالت الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط تواجه عدداً من التحديات بسبب هبوط أسعار النفط في ظل انخفاض مستويات التنوع الاقتصادي في معظم هذه الدول. إضافة لما سبق، لا زالت تطورات الأوضاع الداخلية في هذه البلدان – باستثناء الجزائر – تحد من فرص تعافي النشاط الاقتصادي. رغم التحسن النسبي للأوضاع الداخلية في بعض هذه الدول، إلا أن التحديات التي تواجه هذه الدول لا تزال قائمة مع تنامي كبير في احتياجات التمويل اللازمة سواء فيما يتعلق بالتمويل المطلوب لسداد العجوزات في الموازنات العامة أو ذلك المطلوب لإعادة الإعمار واستعادة مستويات البنية الأساسية اللازمة لحفز النمو في القطاع النفطي وغير النفطي. وهو ما يستلزم تكاتف الجهود الدولية بهدف توفير الدعم المادي اللازم لهذه الاقتصادات.

خلال العام الماضي وفي محاولة لدعم مستوى الإيرادات النفطية، شهدت بعض دول المجموعة زيادة كبيرة في مستويات الإنتاج النفطي لا سيما العراق وهو ما ساعد على دعم مستويات النشاط في القطاع النفطي في تلك البلدان، فيما لم تتوافر إحصاءات دقيقة عن مستوى الإنتاج في دول المجموعة الأخرى. في المقابل سجلت القطاعات غير النفطية انكماشاً في بعض بلدان المجموعة نتيجة التطورات الداخلية التي تمر بها هذه البلدان.

كان من نتائج ذلك تسجيل دول المجموعة لنمو محدود بنسبة 1.6 في المائة عام 2016 في ضوء انكماش الناتج في كل من ليبيا واليمن، فيما ساهم تحسن النمو في كل من العراق والجزائر في دعم معدل نمو الناتج المحلي على مستوى المجموعة. من المتوقع تراجع معدل نمو المجموعة المسجل العام الجاري إلى نحو 1.1 في المائة في ظل التوقعات بانخفاض معدل النمو المسجل في القطاع النفطي بما يعكس تأثير خفض كميات الإنتاج النفطي في إطار اتفاق أوبك. فيما يتوقع ارتفاع معدل النمو إلى 3 في المائة العام المقبل بفرض تعافي الأنشطة الاقتصادية وحدث تقدم على صعيد الأوضاع الداخلية يدعم الناتج في القطاعين النفطي وغير النفطي.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في الجزائر، وفي إطار اتفاق خفض كميات إنتاج النفط خلال النصف الأول من عام 2017 تعهدت الجزائر بخفض كميات الإنتاج بواقع 50 ألف برميل يومياً بما يمثل 4.6 في المائة من إجمالي إنتاجها المرجعي (مستوى الإنتاج المسجل في أكتوبر 2016)⁴². من المتوقع أن يسهم الالتزام بتنفيذ هذا

يربط بين البحرين والسعودية ومشروع "ألبا لصهر الألمنيوم"⁴⁰. ساعد استمرار العمل في هذه المشروعات على التخفيف من حدة تراجع النشاط في القطاع النفطي ومكن المملكة جزئياً من مواجهة التقلبات الناتجة عن هذا التراجع.

تعكس قفزة القطاع غير النفطي خلال عام 2016 التنامي الملحوظ للمشاريع المنفذة من قبل صندوق التنمية الممول من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تشير التقديرات إلى أن قيمة المشروعات الجارية الممولة من خلال هذا الصندوق قد بلغت نحو 4 مليار دولار حتى نهاية عام 2016. شكلت المشاريع في مجال الإسكان نحو 36 في المائة من إجمالي هذه المشروعات، يليها مشروعات الماء والكهرباء بنحو 21 في المائة والطرق بنسبة 12 في المائة ومشروع توسعة المطار بنسبة 16 في المائة.

بناء على هذه التطورات، تشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة المسجل العام الماضي قد بلغ 2.1 في المائة مقارنة بنحو 2.9 في المائة للنمو المسجل عام 2015. يأتي هذا النمو كمحصلة ارتفاع نشاط القطاعات غير النفطية بنسبة 3 في المائة والنمو المحدود للقطاع النفطي بنسبة 1 في المائة⁴¹.

نظراً للضغوط التي تواجه الأوضاع المالية في ظل تراجع الأسعار العالمية للنفط، تسعى المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في تنفيذ عدد من المشاريع وهو ما عكسه الاتجاه إلى تعديل القوانين المنظمة للاستثمار بما يسمح بملكية كاملة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التعدين والعقارات.

أما من حيث آفاق النمو المتوقعة خلال عامي 2017 و2018 فمن المتوقع أن تتأثر بعاملين رئيسيين يتمثلان في: اتجاه الحكومة إلى مواصلة تدابير ضبط أوضاع الموازنة العامة من خلال خفض مستويات الدعم وهو ما سيؤثر على مستويات الدخل المتاح للإنفاق، إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكون لجهود الضبط المالي المماثلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأثيراتها على وتيرة إنجاز المشروعات الممولة من خلال صندوق التنمية. بناء عليه، من المتوقع أن تتأثر وتيرة النمو المرتفعة نسبياً المحققة في القطاعات غير النفطية بهذين العاملين، وهو ما سيحد من فرص النمو المتوقعة خلال عامي 2017 و2018 لتتخفض إلى نحو 1.9 في المائة.

⁴⁰ Focus Economics, (2017). Bahrain Economic Outlook.

⁴¹ مجلس التنمية الاقتصادية، (2016). مملكة البحرين، التقرير الفصلي للاقتصاد البحريني، سبتمبر.

⁴² OPEC, (2016). "Agreement", Press Release.

تم خلال عام 2016 استكمال صندوق النقد الدولي للمراجعة الأولى لتنفيذ برنامج الإصلاح الوطني في العراق المدعوم باتفاق استبعاد ائتماني بقيمة 3.831 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 5.34 مليار دولار أمريكي). يهدف البرنامج إلى معالجة احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة، والوصول بالإنفاق العام إلى مستوى يتناسب مع انخفاض أسعار النفط العالمية، وضمان استمرارية الدين في حدود يمكن تحملها. ويتضمن البرنامج أيضاً إجراءات لحماية الفقراء، وتعزيز إدارة المالية العامة، ودعم استقرار القطاع المالي.

وفي إطار استكمال المراجعة الأولى، وافق الصندوق على طلب تعديل معايير الأداء وشرط انطباق أهداف نهاية سبتمبر لمعايير الأداء الأربعة المتعلقة بالحد الأدنى لإجمالي الاحتياطيات الدولية والحد الأقصى لصافي الأصول المحلية لدى البنك المركزي العراقي والحد الأقصى لرصيد المتأخرات القائمة المستحقة لشركات النفط الدولية والحد الأقصى لرصيد إجمالي الدين العام، بالإضافة إلى طلب تعديل مراحل تنفيذ الاتفاق⁴⁵ في ظل الظروف التي تمر بها البلاد.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع تحقيق الاقتصاد العراقي لنمو بحدود 1.8 في المائة العام الحالي بما يعكس انخفاض مستويات الإنتاج النفطي خلال النصف الأول من العام سواء نتيجة للانخفاض المقرر في كميات الإنتاج أو نتيجة للتحديات التي تواجه الحكومة في توفير الاستثمارات اللازمة لدعم مستويات إنتاج وتصدير النفط وكذا تأثير إجراءات ضبط الإنفاق العام لا سيما تلك المتعلقة بخفض الأجور الحكومية. بيد أن النشاط غير النفطي قد يشهد بعض التحسن النسبي على ضوء ارتفاع مستوى الصادرات والإيرادات النفطية واتجاه الحكومة إلى سداد بعض المتأخرات المالية التي تقدر بنحو 11.0 مليار دولار وهو ما سيعمل على تخفيف إجراءات خفض الإنفاق العام. أما في عام 2018 فمن المتوقع على ضوء الاستقرار النسبي للأوضاع الداخلية ومواصلة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط تواصل وتيرة النمو الاقتصادي وارتفاعها إلى 2.5 في المائة.

أما في ليبيا، فإن استمرار اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على القطاع النفطي في توليد الناتج والإيرادات العامة يجعله عرضةً لصدمات التقلبات في مستويات إنتاج وأسعار النفط، حيث تشكل الصادرات النفطية قرابة 95 في المائة من إجمالي الصادرات، كما تشكل الإيرادات النفطية قرابة 90 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، وبالتالي فإن التنبؤ بمستويات النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كبير على التطورات

الاتفاق في دعم الصادرات والإيرادات الهيدروكربونية التي تأثرت خلال السنوات الماضية جراء تراجع الأسعار العالمية وهو ما أثر بشكل كبير على أوضاع السيولة المحلية وعلى قيمة العملة المحلية ومستويات النشاط الاقتصادي.

تركز الحكومة جهودها في المرحلة الحالية على حفز مستويات التنويع الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تبني عدة إصلاحات لتحسين مستويات جاذبية مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال وإصلاحات أخرى هادفة إلى زيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في هذا الإطار، تمكنت بعض القطاعات غير الهيدروكربونية من تحقيق نشاط ملموس في الجزائر من بينها صناعتي السيارات والأدوية.

من المتوقع أن يتأثر النمو جزئياً خلال عام 2017 بجهود الانضباط المالي وبخفض المتوقع لمستويات إنتاج النفط، إلا أن النشاط سوف يجد دعماً بفعل النمو معتدل الوتيرة للقطاعات غير النفطية. في المقابل، من المتوقع تحسن أكبر للنشاط الاقتصادي خلال عام 2018 في ظل تحسن الإيرادات النفطية وظهور بوادر إيجابية للإصلاحات التي تتبناها الحكومة لتحسين بيئة الأعمال ودخول عدد من مشروعات الغاز الطبيعي مرحلة الإنتاج. عليه من المتوقع تحقيق الاقتصاد الجزائري لنمو بحدود 2.5 في المائة العام الجاري و3.0 في المائة العام المقبل.

في العراق، شهد إنتاج النفط العراقي ارتفاعاً قياسيماً خلال عام 2016 حيث ارتفع بنسبة تقارب 33 في المائة وفقاً لبيانات منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك ليصل إجمالي حجم الإنتاج اليومي إلى نحو 4.6 مليون برميل يومياً مقارنة بنحو 3.5 مليون برميل يومياً خلال عام 2015⁴³. من المُقدر أن يتم خفض مستويات الإنتاج من النفط العراقي بنسبة 2.3 في المائة خلال النصف الأول من عام 2017 في إطار الاتفاق الذي توصلت إليه الدول المنتجة الرئيسية للنفط في شهر نوفمبر الماضي⁴⁴.

لا يزال النشاط الاقتصادي متأثراً بالأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد وارتفاع معدلات البطالة نتيجة استمرار حالات العجز التراكمي وارتفاع مستويات الإنفاق المطلوب لإعادة إعمار المناطق المتضررة، وكذلك كلفة النازحين من الدول المجاورة لا سيما من الأراضي السورية إضافة إلى تأثير تراجع مستويات التجارة الخارجية والاستثمار المحلي والأجنبي.

⁴⁵ صندوق النقد الدولي، (2016). "العراق: المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة الأولى لتنفيذ اتفاق الاستبعاد الائتماني". ديسمبر.

⁴³ OPEC, (2017). "Monthly Oil Market Report", Jan.

⁴⁴ OPEC, (2016). "Agreement", Press Release.

الكلّي بفعل مواصلة دول المجموعة لتنفيذ إصلاحات مالية لاحتواء عجز الموازنات وخفض معدلات الدين العام للنواتج المحلي الإجمالي، التي فاقت في بعضها مستوى 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بما تضمنه ذلك من إجراءات لتحرير أو خفض مستويات دعم الطاقة وإصلاحات أخرى أثرت بشكل كبير على مستويات الدخل المتاح للإنفاق ومن ثم على مستويات الاستهلاك المحلي.

رغم تحسن مستويات النشاط في بعض دول المجموعة خلال عام 2016، إلا أن تلك المعدلات لا تزال غير قادرة على خفض معدلات البطالة التي لا تزال مستقرة عند مستويات مرتفعة نسبياً بما يشكل أهم التحديات التي تواجه دول المجموعة.

بناءً على ما سبق، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض معدل نمو دول المجموعة خلال عام 2016 إلى 3.3 في المائة فيما يتوقع العام الجاري ارتفاع معدل نمو المجموعة إلى 3.9 في المائة بفعل التحسن المتوقع في مستويات النشاط الاقتصادي في بعضها، وكذلك بمضي عدد كبير منها قدماً في تنفيذ إصلاحات صعبة لاستعادة توازناتها الداخلية والخارجية بالتعاون مع المؤسسات الدولية كان لها أثراً ملموساً في دعم مستويات ثقة المستثمرين، وتمكين تلك الدول من الوفاء بجزء من احتياجاتها التمويلية. من جهة أخرى سيساعد تحسن الظروف المناخية على ارتفاع النشاط الزراعي في بعض البلدان فيما ستستفيد بعض دول المجموعة الأخرى من أفق اقتصادية أرحب على صعيد التعاون الدولي في مجالات التجارة والاستثمار والمعاملات المالية بما سيدعم النمو الاقتصادي خلال العام. من جهة أخرى يتوقع التقرير معاودة المجموعة تسجيل نمو مرتفع الوتيرة يقدر بنحو 4.1 في المائة في عام 2018.

تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في الدول العربية المستوردة للنفط في احتواء الزيادة الكبيرة في مستويات العجوزات المالية وضمان استدامة الدين العام بما يسمح بتوفير حيز مالي داعم للنمو والتشغيل في هذه الدول، والقدرة على مواصلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى دعم مستويات الانتاجية والتنافسية الدولية.

توقعات النمو على مستوى دول المجموعة

في **مصر**، يواجه الاقتصاد منذ عام 2011 عدد من التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل كبير على أوضاع المالية العامة وميزان الحسابات الجارية، وأدت إلى ارتفاع ملموس لمستويات الدين العام ونقص في مستويات المعروض من النقد الأجنبي، فيما لم تساعد سياسة سعر الصرف المتبعة

في أسعار وإنتاج وصادرات النفط الخام والتي بدأت تشهد تحسناً مع نهاية عام 2016، إلا أن كميات الانتاج النفطي لا تزال محدودة مقارنة بالمستويات التاريخية حيث قدرت بنحو 370 ألف برميل يومياً فقط في المتوسط خلال الفترة يناير-نوفمبر 2016 فيما تضاعف الانتاج في شهر ديسمبر إلى نحو 600 ألف برميل يومياً وفقاً لبيانات الوكالة الدولية للطاقة. أما فيما يتعلق بناتج القطاع غير النفطي فلا يزال يعاني انكماشاً في ظل الأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد والقيود على قدرة الحكومة على الوفاء باحتياجات التمويل المتزايدة للعودة إلى مسارات النمو السابقة. عليه، من المتوقع تواصل انكماش الاقتصاد الليبي خلال عام 2017 فيما قد يجد النشاط الاقتصادي دعماً نسبياً خلال عام 2018 حال حدوث استقرار نسبي للأوضاع الداخلية، الأمر الذي من شأنه أن يخفف جزئياً من حدة الانكماش الاقتصادي.

في **اليمن**، لا يزال الاقتصاد اليمني متأثراً جراء الأوضاع التي يشهدها منذ عام 2011 التي أدت إلى توقف انتاج النفط المورد الاقتصادي الرئيسي وإلى تأثر حاد لمستويات البنية الأساسية والسيولة المصرفية بما أثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير النفطي. بناء عليه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد اليمني تحقيق انكماش في مستويات النشاط الاقتصادي هذا العام مع توقعات بتحسن نسبي لمستويات النشاط الاقتصادي العام المقبل حال التوصل إلى تفاهات داعمة للأوضاع الاقتصادية، وهو ما سيعمل على معاودة الانتاج النفطي ودعم مستويات الإنفاق الحكومي والاستهلاك وتدفق المنح الرسمية من دول الجوار للمساهمة في استعادة النشاط الاقتصادي.

(3) الدول العربية المستوردة للنفط

تأثر النشاط الاقتصادي في البلدان العربية المستوردة للنفط بتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتدفقات التجارة الدولية والاستثمار إضافة إلى تأثير الأوضاع الداخلية في عدد منها وامتداد الآثار الانتشارية لتلك التطورات Spillover effects إلى بلدان عربية أخرى مستوردة للنفط. عملت هذه التطورات على زيادة مستوى الاختلالات الاقتصادية وتنامي حاجة عدد من هذه الدول للتمويل في بيئة اقتصادية اتسمت بضيق أوضاع التمويل الخارجي جراء اتجاه أسعار الفائدة على الدولار نحو الارتفاع، وتدفق المزيد من رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية والاقتصادات الصاعدة ومن بينها الدول العربية، إضافة إلى الارتفاع في تكلفة التمويل بالنسبة لهذه البلدان على ضوء ضعف أفاق النمو الاقتصادي في بعضها. في ظل هذه التطورات استمر تباطؤ مستويات الطلب

يهدف مواجهة هذه الاختلالات تبنت الحكومة المصرية في شهر نوفمبر من عام 2016 برنامجاً وطنياً للإصلاح بهدف احتواء الاختلالات الاقتصادية مدعوماً باتفاق تسهيل ممتد Extended Fund Facility (EFF) مع صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات بقيمة 12 مليار دولار (يمثل 422 في المائة من حصة مصر لدى الصندوق لدعم برنامج السلطات المصرية للإصلاح الاقتصادي).

يهدف البرنامج إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ودعم فرص الوصول للنمو الشامل عبر إصلاح الاختلالات الخارجية ودعم التنافسية، وخفض كل من مستويات عجز الموازنة العامة والدين العام ووضعهما في مسار تنازلي بما يساعد على حفز النمو وخلق المزيد من فرص العمل وفق مسار للإصلاح يراعي الطبقات محدودة الدخل.

تمثلت أهم دعائم الإصلاح الاقتصادي وفق هذا البرنامج في:

1. تحرير سياسة سعر الصرف للقضاء على نقص المعروض من النقد الأجنبي وجذب الاستثمار وحفز الصادرات.
2. تبني سياسة نقدية انكماشية تستهدف خفض معدلات التضخم.
3. تبني إجراءات حاسمة للانضباط المالي للحفاظ على استدامة الدين، ووضعها في مسار تنازلي من خلال زيادة الإيرادات العامة عبر تطبيق ضريبة القيمة المضافة وخفض مستويات دعم الطاقة واحتواء الزيادة في مستويات الأجور، وهو ما يتوقع أن يسهم في تحقيق وفر مالي بحدود 10 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية البرنامج.
4. تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي من خلال زيادة دعم الغذاء والتحول لنظام الدعم النقدي، من خلال تخصيص جانباً من الوفر المالي المتوقع لتعزيز الانفاق الاجتماعي سنوياً.
5. تبني إصلاحات هيكلية لدعم النمو وضمان شموليته وزيادة مستويات التشغيل لا سيما في أوساط الشباب والنساء عن طريق إصلاحات هادفة إلى تحسين بيئة الأعمال وإصلاحات أسواق العمل.
6. الاتجاه إلى التمويل الخارجي لسد فجوات التمويل.

كي تترجم هذه الدعائم إلى سياسات للإصلاح، أعلن البنك المركزي تبني نظام مرن لسعر الصرف بحيث يتم تحديده استناداً إلى قوى السوق بما يساعد على دعم التنافسية وحفز الصادرات وتنشيط السياحة وجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة بناء الاحتياطيات الأجنبية.

في دعم العملة المحلية التي بقيت مقومة بأكثر من قيمتها بما أثر على مستويات التنافسية والاحتياطيات من النقد الأجنبي، وأدى إلى تنامي نشاط أسواق الصرف الموازية. من جانب آخر، أدى ضعف نمو الإيرادات العامة نتيجة تباطؤ مستويات الطلب الكلي واستمرار ارتفاع فاتورة الأجور إلى ارتفاع مستويات عجز الموازنة والدين العام المحلي.

بناءً عليه، تبنت السلطات المصرية في عام 2014/2015 حزمة من الإصلاحات تم على أثرها خفض قيمة الجنيه المصري بنحو 5 في المائة، وزيادة أسعار الفائدة لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن خفض قيمة العملة المحلية. كما تم رفع أسعار الوقود والكهرباء مع تنفيذ خطة تدريجية لتحرير أسعارها بالكامل بحلول عام 2018. بناءً على ذلك، تراجعت كلفة برامج دعم الطاقة بنحو 3 نقاط مئوية من الناتج في العام المالي المشار إليه.

كذلك تم اقتراح تعديلات على نظام الخدمة المدنية واتخاذ قرار بإحلال ضريبة القيمة المضافة محل الضريبة العامة على المبيعات. إلا أن زخم الإصلاحات قد شهد تباطؤاً خلال عام 2015/2016، مع تأجيل الزيادات المقررة في أسعار الوقود، وإقرار تخفيضات على ضريبة الدخل وتأجيل فرض ضريبة على المكاسب الرأسمالية وكذا ضريبة القيمة المضافة.

في ضوء ما سبق، تأثرت وتيرة النشاط في عدد من القطاعات الاقتصادية خلال العام المالي 2015/2016، فيما أدى ارتفاع قيمة العملة المقومة بأكثر من قيمتها إلى التأثير على صادرات السلع والخدمات بالأسعار الثابتة والتي تراجعت بنحو 14.5 في المائة. إضافة لما سبق، استمر تأثر قطاع السياحة. نتج عن ذلك ارتفاع كبير لمستوى عجز ميزان الحساب الجاري وتصادت معدلات التضخم وتراجع ملموس لمستوى الاحتياطيات الدولية لتغطي ثلاثة أشهر فقط من الواردات. لم يساعد اتجاه البنك المركزي في شهر مارس 2016 بخفض قيمة العملة بنحو 13 في المائة في استعادة التوازن ومن ثم تواصلت الضغوطات على سعر الصرف وعلى الاحتياطيات الأجنبية. مع نهاية شهر سبتمبر 2016، اتسعت الفجوة بين سعر الصرف المسجل في السوق الرسمي والسعر في السوق الموازي في ظل التقديرات التي تشير إلى أن الجنيه المصري مقوماً بأكثر من قيمته الحقيقية بنحو 25 في المائة⁴⁶.

⁴⁶ IMF (2017). "Request for Extended Arrangement under the Extended Fund Facility – press release; Staff Report and Statement by the Executive Director for the Arab republic of Egypt", Jan.

الاقتصادي في منطقة اليورو. هناك عدد من العوامل التي من المتوقع أن تدعم النمو في الأجل المتوسط ومن بينها تحسن النشاط في منطقة اليورو ونشاط صناعات التصدير عالية القيمة المضافة، وانفتاح المغرب على عدد من الشركاء التجاريين الجدد في القارة الأفريقية بما يؤهل المغرب للتحويل إلى مركز إقليمي للتجارة والاستثمار بين أفريقيا وأوروبا، ودعم مكانة المغرب في سلاسل القيمة المضافة العالمية وذلك في ضوء القرار الذي اتخذ مطلع العام الجاري بعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي بعد 30 سنة.

من جهة أخرى من المتوقع أن يستفيد النشاط الاقتصادي بشكل كبير من مواصلة الحكومة المغربية تنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى احتواء الاختلالات الداخلية والخارجية، التي ساعدت بشكل ملحوظ على تقوية وضع الموازنة العامة وأطر السياسة في القطاع المالي وساهمت في زيادة مستويات التنويع الاقتصادي.

تتمثل أبرز أولويات الإصلاح الحالية في تقليل مواطن الهشاشة الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل، والاستمرار، خفض مستويات الدين العام في سياق أطر السياسة المالية الداعمة للنمو الاقتصادي، والتحرك التدريجي باتجاه سياسة أكثر مرونة لسعر الصرف لدعم التنافسية وتعزيز مستويات منعة الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تعزيز تدابير السياسة الاحترازية الكلية لاحتواء أية مخاطر قد تنشأ عن توسع قطاع المصارف المغربية في بعض الدول الأفريقية لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء خاصة لتجاوز مخاطر ارتفاع القروض المتعثرة ومستويات التركيز الائتماني. إضافة إلى ذلك هناك أهمية لتنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية لدعم فرص الوصول للنمو الشامل والمستدام⁴⁹.

فيما يتعلق بتوقعات النمو الاقتصادي لعام 2017 من المتوقع تحسن الأوضاع المناخية مما سيساعد على زيادة ناتج القطاع الزراعي الذي يوظف نحو 40 في المائة من العمالة، وهو ما سيدعم مستويات الطلب الكلي. كما سيستفيد الاقتصاد كذلك من التعافي التدريجي لمعدلات النمو المسجلة في منطقة اليورو والزيادة المتوقعة في مستويات الاستثمار المحلي والأجنبي. من ثم، فمن المتوقع ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المغربي خلال العام الجاري إلى ما يقارب 4.3 في المائة فيما يتوقع تراجع طفيف للنمو العام المقبل إلى نحو 3.8 في المائة في ظل التباطؤ المتوقع للنشاط في منطقة اليورو.

من شأن تطبيق حزمة الإصلاحات المشار إليها أن يسهم في دعم مستويات ثقة المستثمرين وخفض معدلات البطالة ودعم بناء الاحتياطيات الأجنبية وتقوية أوضاع المالية العامة وحفز أنشطة القطاع الخاص. بالفعل، ساعد تنفيذ البرنامج على حدوث تحسن نسبي في مستويات ثقة المستثمرين لا سيما الأجانب في الاقتصاد المصري وهو ما عكسه الإقبال الكبير على السندات التي طُرحت بالدولار في الأسواق الدولية بقيمة 4 مليارات دولار وفاقت طلبات شرائها قيمتها المطروحة بعدة مرات، وهو ما عزز مستويات الاحتياطي من النقد الأجنبي التي ارتفعت في شهر ديسمبر الماضي لأعلى مستوى منذ عام 2011. من جانب آخر، شهد مؤشر مديري المشتريات تحسن في أعقاب قرار تحرير سعر الصرف⁴⁷.

في المقابل انعكس قرار تحرير سعر الصرف على نشاط عدد من القطاعات ومن أبرزها قطاع الصناعة نتيجة ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة، كما انعكس على مستويات الدخل المتاح للإفاق في ظل الارتفاع الكبير للرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي ارتفع على أساس سنوي بنحو 24 في المائة في شهر ديسمبر الماضي نتيجة أثر التمرير الناتج عن التغييرات في سعر الصرف.

على ضوء ما سبق، من المتوقع أن تسهم عدة عوامل في تحسن النشاط الاقتصادي خلال عام 2017 من أهمها ارتفاع مستويات الطلب العالمي والتجارة الدولية ومضي الحكومة قدماً في تنفيذ الإصلاحات الضرورية لدعم النمو والانحسار النسبي للضغوط الناتجة عن الاختناقات في سوق النقد الأجنبي، وهو ما سيساعد في مجمله على زيادة مستويات الثقة في الاقتصاد المصري ويعمل على دعم الاستثمار المحلي والأجنبي⁴⁸، ومستويات الصادرات. في المقابل ستحد مجموعة عوامل من نمو مستويات الاستهلاك العائلي والحكومي بما يعكس تأثير إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة. في المجمل، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد المصري نمواً بحدود 4 في المائة خلال عام 2017 و4.5 في المائة في عام 2018.

في المغرب، سجل الاقتصاد المغربي معدل نمو بلغ 1.0 في المائة خلال عام 2016 بما يعكس انخفاض القيمة المضافة في القطاع الزراعي نتيجة ظروف الجفاف والنمو المحدود للقيمة المضافة في القطاع غير الزراعي في ظل تباطؤ النمو

⁴⁷ Focus Economics, (2017). "Egypt: Economic Outlook".

⁴⁸ يشار في هذا الصدد إلى أن العامين الماليين 2015 و2016 قد شهدا تحسن مستوى الاستثمارات المنفذة سواء على مستوى القطاع الخاص أو القطاع العام بارتفاع بلغت نسبته 22.3 في المائة و11.4 في المائة على التوالي. كما ارتفع أيضاً صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة 7.2 في المائة، وفق بيانات وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

⁴⁹ IMF (2017). "Article II consultation; Press Release; Staff Report and statement by the Executive Director of Morocco", Jan.

المدفوعات وعلى سعر صرف الدينار وعلى المالية العامة. كمحصلة، من المتوقع تحقيق الاقتصاد التونسي لمعدل نمو يقدر بنحو 2.5 في المائة العام الجاري ومواصلته الارتفاع إلى نحو 3 في المائة العام المقبل.

في **السودان**، يواجه الاقتصاد السوداني منذ عام 2012 عدد من التحديات الاقتصادية الناتجة عن فقدان شمال السودان لنحو ثلاثة أرباع الصادرات النفطية في أعقاب انفصال جنوب السودان إضافة إلى ارتفاع أعباء المديونية الخارجية، وتأثر مستويات التجارة والاستثمار بالعقوبات الاقتصادية على السودان، والضغطات في أسواق الصرف الأجنبي.

تأثر الاقتصاد السوداني خلال عام 2016 لا سيما خلال النصف الأول من العام سلباً باستمرار العقوبات الاقتصادية وانقطاع علاقات البنوك المراسلة، وكذا بعدم التمكن من التوصل لاتفاق لمعالجة الديون الخارجية أو الاعفاء منها مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي.

في المقابل، هناك عدة عوامل سوف تساعد على دعم النمو الاقتصادي خلال عامي 2017 و2018 يأتي على رأسها القرار الأمريكي الذي اتخذ مطلع العام الجاري برفع العقوبات على السودان، وهو ما سوف يُمكن السودان من ممارسة الأعمال المالية والتجارية مع دول العالم وكذلك يسمح برفع الحظر على أرصدة المؤسسات والأفراد والحكومة السودانية وهو ما سيدعم النشاط في العديد من القطاعات الاقتصادية على رأسها التجارة والمال والأعمال⁵¹. إضافة إلى تواصل تدفق الاستثمارات إلى عدد من القطاعات الإنتاجية الرئيسية بالنسبة للاقتصاد السوداني مثل قطاعات الزراعة وتربية الثروة الحيوانية واستخراج الذهب وهو ما سيساعد على زيادة مستويات القيمة المضافة في هذه القطاعات وتنشيط النمو الاقتصادي.

تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في ضبط أوضاع المالية العامة واحتواء مواطن الهشاشة الاقتصادية ودعم النمو الشامل وزيادة مستويات مرونة سعر الصرف وبناء الحيز المالي المطلوب لدعم الانفاق الرأسمالي والاجتماعي⁵².

استناداً لما سبق، من المتوقع ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد السوداني إلى نحو 5 في المائة خلال عامي 2017 و2018.

أما في **الأردن**، لا تزال تداعيات الأوضاع الإقليمية تؤثر على أداء النشاط الاقتصادي للمملكة لا سيما في قطاعات السياحة،

في **تونس**، سجل الاقتصاد التونسي وتيرة نمو محدودة خلال عام 2015 بما يعكس استمرار تباطؤ النمو في منطقة اليورو، وتأثير الأوضاع الداخلية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة التي أثرت على مستويات النشاط في القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به إضافة إلى استمرار التحديات التي تواجه القطاع المصرفي. في المقابل، تشير التقديرات إلى تحسن لأداء الاقتصاد التونسي خلال عام 2016 ليسجل نحو 1.5 في المائة.

من جانب آخر، هناك عدد كبير من العوامل التي من المتوقع أن تدعم تعافي مستويات النشاط الاقتصادي في تونس خلال عامي 2017 و2018 لعل من أهمها وعلى المستوى المحلي التوقعات باستعادة النشاط الفلاحي لانتعاشه والأثر الإيجابي المتوقع لذلك على نشاط قطاع الصناعات الغذائية، وعودة النشاط لقطاع التعدين في ظل التحسن المرتقب لإنتاج النفط والغاز، إضافة إلى تواصل انتعاش قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع الصناعات الكيماوية وقطاع الاتصالات. من جهة أخرى، وعلى الصعيد الدولي من المتوقع تواصل التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي في منطقة اليورو عام 2017، وهو ما سوف يؤثر إيجابياً على حجم الطلب الخارجي وزيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعكس الإصلاحات الاقتصادية المنفذة.

تتمثل أبرز الأولويات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه تونس في المرحلة الحالية لمدة أربعة سنوات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والمدموم "باتفاق تسهيل الصندوق الممتد" (EFF) Extended Fund Facility في احتواء الزيادات السريعة في الدين العام الذي ارتفعت نسبته إلى ما يفوق 60 في المائة من الناتج، من خلال سلسلة من سياسات الإصلاح المالي وإرساء أسس داعمة النمو المستدام. كما يتضمن إصلاحات لضبط أوضاع الموازنة من خلال ضبط الانفاق العام على الاجور (الذي تمثل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي واحداً من أعلى المعدلات العالمية) وإصلاحات ضريبية متوسطة الاجل إضافة إلى استراتيجية شاملة لإصلاح نظام الخدمة المدنية⁵⁰.

من جانب آخر، يبدو أن المخاطر التي من شأنها أن تؤثر سلباً على التوقعات لا تزال قائمة، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني. ففي مجال المخاطر الخارجية، تظل الأوضاع الجيوسياسية أحد المخاطر. كما أن تواصل تباطؤ اقتصاد منطقة اليورو خلال عام 2018 سيكون له تداعيات على نمو الصادرات الصناعية التونسية. أما على الصعيد الوطني، فإن عوامل المخاطر تتمثل في تواصل الضغوط على ميزان

⁵¹ وزارة المالية، جمهورية السودان.

⁵² IMF (2016). "Article IV consultation – press release; Staff Report and statement by the Executive Director for Sudan", Oct.

⁵⁰ IMF (2017). "IMF Statement on Tunisia", Feb.

خلال عام 2016، ليرتفع إلى 3.0 في المائة عام 2017، و3.3 في المائة عام 2018.

في لبنان، استفاد الاقتصاد اللبناني خلال العام الماضي من استقرار الأوضاع على الساحة الداخلية ومن تشكيل حكومة جديدة وهو ما عكسه عدد من المؤشرات ومن بينها مؤشر مصرف لبنان المركزي للنشاط الاقتصادي الذي سجل تحسناً قياسياً بزيادة بلغت 6.2 في المائة خلال شهر نوفمبر 2016 على أساس سنوي⁵³. في المقابل، لا تزال الأوضاع في سوريا تؤثر على الاقتصاد اللبناني وتؤدي إلى اختلالات هيكلية تعيق التعافي الملموس للنشاط الاقتصادي.

تشير التقديرات إلى تحسن معدل نمو الاقتصاد اللبناني خلال عام 2016 ليصل إلى 2.0 في المائة، ومن المتوقع استقرار معدل النمو عند مستوى 2 في المائة العام الجاري وارتفاعه إلى 2.5 في المائة عام 2018.

في فلسطين، تشير المعطيات المتاحة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني ورغم تحقيقه معدلات نمو تقارب الـ 3 في المائة سنوياً خلال السنوات القليلة الأخيرة، إلا أن هذه المعدلات ما زالت تتخذ اتجاهاً متباطئاً. يعزى هذا التباطؤ إلى مجموعة من العوامل أبرزها:

- (1) استمرار حالة عدم اليقين.
- (2) الإجراءات والقيود والمعوقات الإسرائيلية وأثر ذلك على ثقة المستثمرين.
- (3) ضعف القطاع العام وعدم مقدرة القطاع الخاص على النهوض بالاقتصاد الوطني.
- (4) استمرار الاستيطان وتقييد النشاط الاقتصادي في المناطق المسماة (ج) من الضفة الغربية.
- (5) استمرار حصار وإغلاق قطاع غزة من قبل الجانب الإسرائيلي، وتأثير ذلك على حركة التبادل التجاري ومجمل النشاط الاقتصادي في القطاع.

أما بالنسبة للآفاق الاقتصادية، وعلى الرغم من بعض الإصلاحات التي نُفذت خلال العام 2016 في مجالات عدة مثل تعزيز الإدارة الضريبية، وتكثيف الحوار مع الجانب الإسرائيلي بشأن حجم وضمن تدفق إيرادات المقاصة، وإطلاق وزارة المالية لبرنامج تمويل مستحقات الموردين للحكومة من خلال إصدار سندات الأذن قصيرة الأمد، إلا أنه من المتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي متأثراً خلال عامي

والتجارة، والنقل البري، وتدفع الاستثمارات الأجنبية. حيث شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تباطؤاً طفيفاً خلال النصف الأول من عام 2016 ليصل إلى 2.1 في المائة بالمقارنة مع 2.2 في المائة خلال ذات الفترة من عام 2015. من المتوقع أن يستمر تأثر الاقتصاد الأردني بالأوضاع الإقليمية. وعليه، فإن أبرز التطورات والعوامل الرئيسية المتوقعة أن تؤثر على النمو الاقتصادي هي:

- تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة والعالم، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الأردني الذي حقق نمواً بالمتوسط نسبته 3.0 في المائة خلال الفترة (2009-2015) في أعقاب مرحلة من النشاط الاقتصادي القوي (8.0 في المائة في المتوسط خلال الفترة 2004-2008).
- استمرار تدفق اللاجئين السوريين، وتواجد أعداد كبيرة منهم داخل المملكة، الأمر الذي يشكل ضغطاً على الموارد المتاحة، إضافة إلى الأثر على سوق العمل.
- تأثر النمو الاقتصادي بالتذبذب الحاصل في صافي الدخل من الخارج (حوالات العاملين والمساعدات الخارجية)، ذلك في ضوء انخفاض أسعار النفط العالمية.
- تنامي احتياجات التمويل الخارجي، حيث أن مواجهة التحديات السابق الإشارة إليها وما نتج عنها من تدفق العديد من اللاجئين السوريين، تفوق كثيراً قيمة المنح المقدمة للأردن، الأمر الذي يضطر الأردن إلى اللجوء إلى الاقتراض، بالتالي ارتفاع المديونية إلى مستويات غير مسبقة، حيث تجاوز الدين العام في الوقت الراهن 94 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- التأثير المتوقع للتعافي المرتقب للأسعار العالمية للنفط خلال الفترة القادمة على أوضاع الاقتصاد الأردني، الذي يعتمد بشكل شبه كامل في سد احتياجاته من الطاقة على الاستيراد.

رغم التحديات السابقة، يشار إلى أن الحكومة الأردنية قد انتهت من تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي (2012-2015) الذي نُفذ بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، كما تم البدء بتنفيذ برنامج تصحيحي جديد مع صندوق النقد الدولي للفترة (2016-2018) بهدف البناء على الإنجازات السابقة، وضبط أوضاع المالية العامة، وتوسيع الإصلاحات الهيكلية لتهيئة الظروف للمزيد من النمو الشامل وخلق فرص العمل. عليه، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الأردني نمواً حقيقياً نسبته 2.4 في المائة

⁵³ Focus Economic, (2017). Lebanon Economic Outlook.

2017 و2018 بظروف عدم اليقين الاقتصادي وأن تتراوح معدلات النمو المسجلة خلال هذين العامين بين 3.2-3.4 في المائة خلال هذين العامين على التوالي.

في **موريتانيا**، لا يزال الهبوط الذي تشهده أسعار المواد الأولية وخاصة نشاط التعدين منها يؤثر على أداء الاقتصاد الموريتاني حيث تمثل هذه المواد أغلب صادرات البلاد، ولمواجهة هذه الوضعية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني التي يقدر لها أن تستمر على مدى السنوات القادمة، اتخذت السلطات الموريتانية عدة إجراءات من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي لمواجهة تأثير الصدمات الخارجية وخاصة المرتبطة منها بهبوط أسعار صادرات التعدين على معدلات التبادل التجاري.

في هذا السياق، اتجهت الحكومة إلى تبني سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية مستخدمة الاحتياطات الوقائية على مستوى المالية العامة والحساب الخارجي التي تراكمت خلال السنوات الماضية إبان فترة ارتفاع أسعار المعادن لتنشيط الطلب الكلي لدعم النشاط الاقتصادي. إضافة لذلك، عملت الحكومة على انتهاز سياسات اصلاح هيكلية تهدف إلى تنويع القاعدة الانتاجية وتحقيق النمو الشامل. استناداً لما سبق، من المتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة الي

3.1 في المائة عام 2016 مقارنة بنحو 1.3 في المائة للنمو المحقق عام 2015. أما فيما يتعلق بتوقعات النمو لعام 2017، من المتوقع أن يستمر تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي لينمو بنحو 4 عام 2017 وهو ما يرتبط بشكل رئيسي بالزيادة المتوقعة في إنتاج الحديد وتحسن أداء القطاعات غير المنجمية نتيجة للإجراءات المتخذة من أجل تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

في **الصومال**، تتأثر آفاق النمو الاقتصادي بالأوضاع الداخلية التي تشهدها البلاد وبضعف مستويات البنية الأساسية وبالموارد المالية المتاحة، وبمحدودية القاعدة الانتاجية والتصديرية التي تقوم بالأساس على الناتج الزراعي والثروة الحيوانية بما يجعل البلاد عرضة للصدمات الخارجية وبحول دون قدرة الحكومة على توفير الموارد المالية اللازمة للوفاء بمتطلبات التنمية وضمان استقرار البيئة الاقتصادية الكلية. استناداً لما سبق، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الصومالي وتيرة نمو بحدود 2.6 في المائة خلال عامي 2017 و2018.

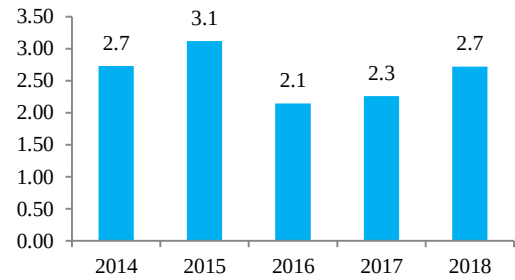
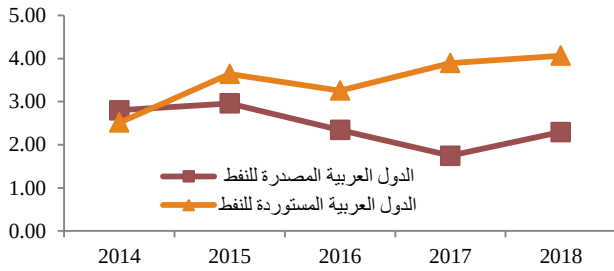
شكل رقم (2): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2017 و2018 النمو الاقتصادي

متأثراً بالانخفاض المتوقع لمعدل نمو الدول العربية المصدرة للنفط إلى 1.7 في المائة في ظل اتفاق المنتجين الرئيسيين لخفض كميات الإنتاج،،

من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الدول العربية كمجموعة نحو 2.3 في المائة عام 2017 وتحسنه إلى 2.7 في المائة العام المقبل،،

معدل النمو: مجموعات الدول العربية (%)

معدل نمو الدول العربية (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

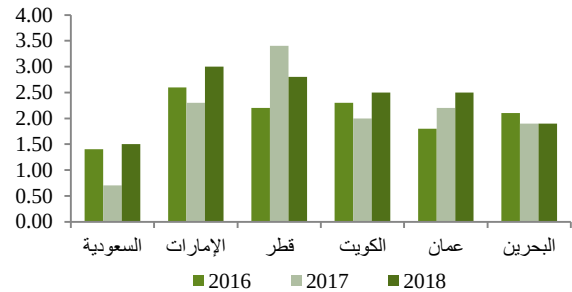
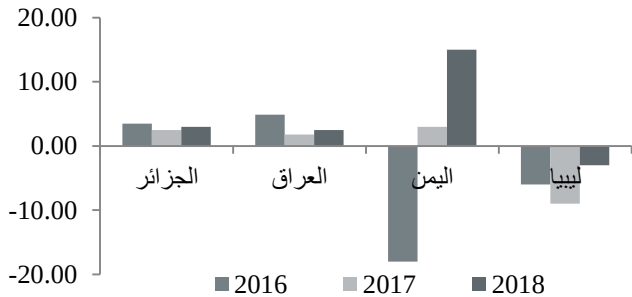
المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

وان يتواصل تأثير النمو في الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط بالتطورات في أسواق النفط وبأوضاعها الداخلية

من المتوقع أن تتأثر معدلات النمو بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتراجع كميات إنتاج النفط وتأثير سياسات التصحيح المالي

معدل النمو: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)

معدل النمو: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي ومصادر وطنية.

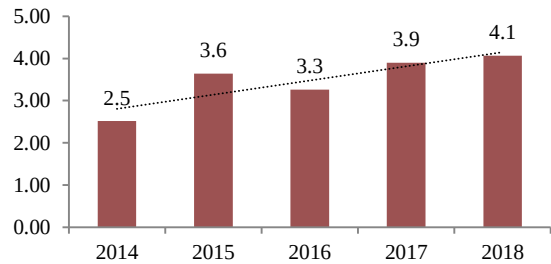
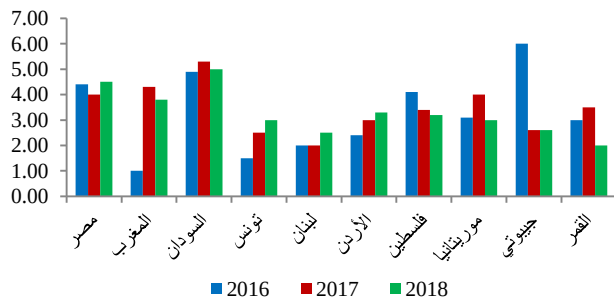
المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

فيما يتوقع ارتفاع النمو العام المقبل بفعل التأثير الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتحسن البيئة الاقتصادية العالمية

من المتوقع تسجيل الدول العربية المستوردة للنفط معدل نمو يقدر بنحو 3.9 في المائة عام 2017

معدل النمو المتوقع: الدول العربية المستوردة للنفط (%)

معدل النمو: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات وتوقعات صندوق النقد العربي.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2017 و2018 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

شهد عام 2016 ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ليصل إلى نحو 8.4 في المائة، مقارنة مع حوالي 6.6 في المائة مسجلة خلال عام 2015. جاء ذلك كنتيجة أساسية لقيام معظم الدول باتخاذ إجراءات تستهدف خفض مستويات الدعم المقدم وخاصة بالنسبة لمواد الوقود والطاقة. إضافة إلى أثر الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول لترشيد الواردات من السلع الكمالية كنتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر صرف الدولار مع انخفاض الموارد من النقد الأجنبي. كما تأثر معدل التضخم في عام 2016 بالظروف الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول وأثرها على المعروض من السلع والخدمات.

بالنسبة لتوقعات التضخم خلال عامي 2017 و2018، يتوقع أن يتأثر معدل التضخم بمجموعة من العوامل المحلية والخارجية. فعلى الصعيد المحلي، من المتوقع أن يتأثر معدل التضخم في الدول العربية باستمرار بعض الدول في اتخاذ الإجراءات الهادفة لتخفيض مستوى الدعم المقدم، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في عدد من الدول. إضافة إلى احتمال صدور ضرائب أخرى جديدة في بعض الدول مثل ضريبة استهلاك بعض السلع الضارة. كما يتوقع أن يتأثر بمدى تحسن مستويات الإنتاج الزراعي وأثره على المعروض من السلع الغذائية. أما العوامل الخارجية المؤثرة في مستويات التضخم في الدول العربية فتشمل توقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط مع الإجراءات المتخذة لخفض الإنتاج النفطي من قبل الدول المنتجة الرئيسية، كما تشمل تلك العوامل مدى استمرار ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وأثر ذلك في خفض قيمة الواردات السلعية في الدول العربية التي تتبنى نظاماً ثابتاً للصرف مقابل الدولار.

في ظل العوامل السابقة، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في الدول العربية خلال عام 2017 حوالي 9.8 في المائة، ونحو 9.6 في المائة خلال عام 2018.

1) الدول العربية المصدرة للنفط

أ) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أثرت الإجراءات التي اتخذتها السلطات في بعض دول المجموعة بهدف خفض مستويات الدعم لمجموعة الوقود والطاقة على مستوى التضخم في هذه الدول خلال عام 2016. وخفف من حدة هذه الضغوط التضخمية تطبيق آلية التمرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للأسواق المحلية في بعض دول المجموعة. إضافة إلى أثر ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى. كما أدى انخفاض معدلات نمو السيولة المحلية إلى تراجع أثر الضغوط التضخمية المدفوعة بعوامل جذب الطلب. بناءً على العوامل سالفة الذكر، فقد بلغ معدل التضخم في دول المجموعة خلال عام 2016 نحو 2.9 في المائة.

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.9 في المائة خلال عام 2017، أما بالنسبة لتوقعات عام 2018، فمن

شهد عام 2016 ارتفاع معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول ليصل إلى نحو 6.6 في المائة مقارنة مع نحو 4.4 في المائة مسجلة خلال عام 2015. جاء ذلك كنتيجة أساسية لارتفاع معدل التضخم في مجموعة الدول العربية المصدرة الأخرى للنفط، حيث بلغ حوالي 9.8 في المائة. بينما سجل معدل التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2016 ليلعب نحو 2.9 في المائة.

على صعيد توقعات معدل التضخم في دول المجموعة خلال عامي 2017 و2018، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 6.9 في المائة و7.9 في المائة على التوالي.

فيما يلي عرض للتطورات المتوقعة على مستوى المجموعات الفرعية المتضمنة.

المرتبط بالدولار الأمريكي. إضافة إلى أثر التباطؤ في تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية على مستويات الطلب المحلي. ونتيجة للتطورات السابقة فقد بلغ متوسط معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 1.7 في المائة.

فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة لعامي 2017 و2018، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.8 في المائة، 3.2 في المائة على الترتيب. ويرجع ذلك إلى الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للنفط، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة مع بداية عام 2018. فيما سيخفف توقع استقرار الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وتراجع أسعار المساكن والإيجارات مع زيادة مستويات المعروض نظراً لدخول وحدات جديدة وتباطؤ مستويات الطلب من ارتفاع مستويات التضخم خلال الفترة.

في **قطر**، ارتفع معدل التضخم خلال عام 2016 ليصل إلى 3 في المائة مقارنة مع نحو 1.8 في المائة خلال العام السابق. ويُعزى ذلك إلى ازدياد مستويات الطلب المحلي مع الاستمرار في تنفيذ مشاريع البنية التحتية المخطط لها، الأمر الذي أدى إلى زيادة أسعار عدد من السلع والخدمات وخاصة المساكن. وقد ساعد على الحد من زيادة الأسعار تحسن مستويات المعروض من المساكن وزيادة المنافسة في بعض القطاعات الخدمية الأخرى. كما أدى رفع الدعم الحكومي عن الماء والكهرباء في أواخر عام 2015 والمحروقات بدايةً من عام 2016، إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال عام 2016.⁵⁶

بالنسبة لمعدلات التضخم المتوقعة في دولة قطر خلال عامي 2017 و2018، فمن المتوقع أن تبلغ معدلات التضخم حوالي 3.1 في المائة و3.4 في المائة على التوالي، وذلك في ضوء توقع معاودة أسعار النفط للارتفاع واستقرار الأسعار العالمية للسلع الأساسية الأخرى مع زيادة مستويات المعروض منها. إضافة إلى أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة بحلول عام 2018 واحتمال صدور ضرائب أخرى جديدة خاصة على السلع المضرة.

أوضحت التقديرات أن معدل التضخم في **الكويت** قد بلغ حوالي 3.1 في المائة خلال عام 2016⁵⁷، ويُعزى ذلك إلى اتجاه الحكومة نحو ترشيد مستويات الدعم خاصة بالنسبة لمنتجات الطاقة.

المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.7 في المائة، ذلك على ضوء تطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية من يناير 2018 على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في **السعودية**، تأثرت مستويات الأسعار بالمملكة خلال عام 2016 بجملة من العوامل، حيث أدت التدابير المتخذة لتخفيض مستويات الدعم لمجموعة الوقود والطاقة، ورفع أسعار الكهرباء والمياه، إلى زيادة معدلات التضخم. من ناحية أخرى، فقد أدى بقاء الأسعار العالمية للسلع الغذائية عند مستويات منخفضة وارتفاع القوة الشرائية للريال السعودي المرتبط بالدولار الأمريكي إلى تخفيض أثر هذه الضغوط التضخمية على المستوى العام للأسعار خلال عام 2016. إضافة إلى تراجع أثر الضغوط التضخمية المدفوعة بعوامل جذب الطلب مع انخفاض معدلات نمو السيولة المحلية. كما ساهم رفع الحظر عن بعض السلع الغذائية⁵⁴ في تخفيف حدة الزيادة في معدل التضخم السنوي خلال عام 2016، والذي بلغ نحو 3.4 في المائة⁵⁵ مقارنة مع نحو 2.2 في المائة محققة خلال عام 2015.

بالنسبة لعام 2017، ومع مضي السلطات في اتخاذ التدابير الخاصة برفع أسعار الطاقة وأثره على ارتفاع المستوى العام للأسعار سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، ورفع الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الغذائية. إضافة إلى أثر تطبيق الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية الضارة، إضافة إلى أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية عام 2018. وقد يخفف من حدة الضغوط التضخمية سائلة الإشارة انخفاض الأسعار العالمية للسلع الغذائية، وانخفاض المعروض النقدي، وتراجع تكلفة الواردات نتيجة لارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

في ضوء العوامل السابقة، فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2017 حوالي 3 في المائة، ونحو 4.1 في المائة خلال عام 2018.

في **الإمارات**، انحسرت الضغوط التضخمية مع تطبيق آلية التمرير التلقائي وارتباط الأسعار المحلية للمنتجات النفطية بالأسعار العالمية وارتفاع القوة الشرائية للدرهم الإماراتي

⁵⁶ وزارة التخطيط التنموي والإحصاء - "الأفاق الاقتصادية لدولة قطر 2018/2016".

⁵⁷ البنك المركزي الكويتي - استبيان تقرير "أفاق الاقتصاد العربي" - مارس 2017.

⁵⁴ جدوى للاستثمار، "تقرير التضخم - فبراير 2017".

⁵⁵ الهيئة العامة للإحصاء - "الرقم القياسي لتكلفة المعيشة" - ديسمبر 2016.

(ب) الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

تواصل تأثر معدلات التضخم في هذه المجموعة من الدول (باستثناء الجزائر) بالتطورات الداخلية في هذه المجموعة وأثرها على المعروض من السلع والخدمات. كما تولدت ضغوط على سعر صرف العملات المحلية لتلك الدول مع تراجع الموارد من النقد الأجنبي وانخفاض الاحتياطيات من النقد الأجنبي، مما أدى إلى اتخاذ السلطات عدد من الإجراءات للحد من الطلب على النقد الأجنبي منها حظر استيراد بعض السلع والتركيز فقط على السلع الأساسية والضرورية.

كمحصلة للتطورات سالة الذكر، فقد بلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 9.8 في المائة. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم في دول المجموعة حوالي 7.8 في المائة خلال عام 2017، أما بالنسبة لعام 2018 فيتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 9.2 في المائة.

وفي اليمن، استمر تأثر مستويات التضخم بالتطورات الداخلية الجارية وتراجع مستويات المعروض من السلع والخدمات. إضافةً إلى تراجع سعر صرف العملة المحلية⁶⁰. كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 18 في المائة خلال عام 2017، ونحو 20 في المائة خلال عام 2018.

وفي ليبيا، ارتفع معدل التضخم خلال عام 2016 ليصل إلى حوالي 25.9 في المائة مقارنة مع مستوى 9.8 في المائة محققة خلال عام 2015⁶¹. يُعزى ذلك إلى قيام السلطات باتخاذ إجراءات نحو حظر استيراد بعض السلع والاقتصار فقط على استيراد السلع الأساسية والضرورية، الأمر الذي أدى إلى توليد ضغوط تضخمية نتيجة لنقص المعروض من السلع والخدمات. كما تأثر المستوى العام للأسعار في ليبيا بالتراجع الذي شهده الدينار الليبي نتيجة للقيود التي تم وضعها بسبب انخفاض رصيد الاحتياطيات من النقد الأجنبي.

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2017 حوالي 12 في المائة، و16 في المائة خلال عام 2018.

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.5 في المائة خلال عام 2017، ونحو 3.9 في المائة خلال عام 2018. ذلك على ضوء استمرار الحكومة في التوجه نحو تخفيض مستويات الدعم، والارتفاع المتوقع في أسعار النفط العالمية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة مع بداية عام 2018.

في البحرين، تأثر المستوى العام للأسعار خلال عام 2016 بالضغوط التضخمية التي شهدتها المجموعات الخاصة بالنقل، والسكن، والمياه والكهرباء، والغاز وأنواع الوقود الأخرى، والتعليم، والتبغ. يُعزى ذلك للإجراءات التي اتخذتها السلطات لخفض مستويات الدعم المُقدم للمحروقات، مستفيدةً في ذلك من تراجع أسعار النفط العالمية. إضافةً إلى الإجراءات المتخذة لتعديل هيكل الدعم بالنسبة للكهرباء والماء. في ضوء التطورات سالة الذكر، بلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 2.7 في المائة⁵⁸.

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2017 حوالي 2.1 في المائة، ونحو 2.3 في المائة خلال عام 2018. ذلك في ضوء المُضي في تخفيض مستويات الدعم بصورة متدرجة لبعض القطاعات، وأثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في يناير 2018، والضرائب على السجائر والمشروبات الكحولية والغازية.

في عُمان، كمحصلة للإجراءات التي اتخذتها السلطنة لخفض مستويات الدعم المُقدم وخاصةً بالنسبة للمحروقات وبعض الخدمات العامة، فقد ارتفع معدل التضخم من مستوى 0.1 في المائة مسجل خلال عام 2015 ليصل إلى حوالي 1.1 في المائة خلال عام 2016⁵⁹. وعلى ضوء استمرار تبني السلطات اتخاذ إجراءات هادفة لخفض مستويات الدعم ومستويات الانفاق الحكومي، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وبعض الضرائب الأخرى. فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.4 في المائة خلال عام 2017 و1.7 في المائة خلال عام 2018. سيساهم أثر تراجع مستويات الطلب المحلي في الحد من الضغوط التضخمية.

⁶⁰ Economic Intelligence Unit (EIU), "Yemen: Country Profile".

⁶¹ مصرف ليبيا المركزي - استبيان تقرير "أفاق الاقتصاد العربي - مارس 2017".

⁵⁸ هيئة المعلومات والحكومات الإلكترونية - ديسمبر 2016 - مملكة البحرين.

⁵⁹ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان - يناير 2017.

بالنسبة لتوقعات التضخم خلال عامي 2017 و2018، فإنه مع تواصل الإجراءات الخاصة بالخفض التدريجي لمستوى الدعم المُقدم في عدد من الدول، وانحسار الضغوط التضخمية الناشئة عن الإجراءات المتخذة لتحرير سعر الصرف. إضافةً إلى التحسن في مستويات الإنتاج الزراعي وأثره على توافر المعروض من السلع الغذائية، والارتفاع المتوقع في أسعار النفط العالمية.

على ضوء ما سبق، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم في دول هذه المجموعة نحو 12.8 في المائة خلال عام 2017، وحوالي 11.7 في المائة خلال عام 2018.

ففي **مصر**، تأثر المستوى العام للأسعار خلال عام 2016 بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة لخفض مستويات الدعم وزيادة أثر التمرير الناتج عن الضغوط التي تعرض لها سعر الصرف نتيجة لنقص المعروض من النقد الاجنبي، وقيام الحكومة في نهاية عام 2016 بتبني نظام مرّن لسعر الصرف يُحدد وفقاً لقوى العرض والطلب. كما تأثر معدل التضخم خلال عام 2016 بقيام السلطات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، واتخاذ عدد من الإجراءات الهادفة لترشيد الواردات الأمر الذي أثر على حجم المعروض من السلع في السوق المحلي. كمحصلة لهذه التطورات بلغ معدل التضخم خلال عام 2016 نحو 13.8 في المائة.

في ضوء مضي الحكومة في التخفيض التدريجي لمستويات الدعم وانحسار الضغوط التضخمية الناتجة عن الإجراءات المُتخذة لتحرير سعر الصرف، إضافةً إلى الارتفاع المتوقع في أسعار النفط العالمية، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 18 في المائة خلال عام 2017، ونحو 15 في المائة خلال عام 2018.

في **تونس**، ساهمت الضغوط التضخمية الناشئة من زيادة أسعار المواد الغذائية والسكن والطاقة المنزلية والملابس والنقل، في بلوغ معدل التضخم نحو 3.7 في المائة خلال عام 2016⁶⁴.

على صعيد توقعات المستوى العام للأسعار لعامي 2017 و2018، فمن المتوقع أن تبلغ مُعدلات التضخم حوالي 4.1 في المائة و3.9 في المائة على الترتيب. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل منها العودة التدريجية لمستويات الإنتاج في عدد من القطاعات المنتجة مثل الصناعات الغذائية، وتنظيم منافذ التوزيع والحد من التهريب والتجارة الموازية. إضافةً إلى أثر عودة الأسعار العالمية للنفط للارتفاع.

أما في **العراق**، فقد بلغ معدل التضخم في عام 2016 حوالي 0.4 في المائة⁶². يعتبر تراجع المستوى العام للأسعار العالمية للسلع الأساسية وخاصة الغذائية، وتباطؤ مستويات الطلب المحلي، من أبرز العوامل المؤثرة في اتجاه مستويات التضخم بالعراق.

بالنسبة للتوقعات لعامي 2017 و2018، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.5 في المائة و3.1 في المائة على الترتيب.

في **الجزائر**، بلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 6.4 في المائة، جاء ذلك كمحصلة للضغوط التضخمية التي شهدتها المجموعات السلعية الخاصة بالملابس، والنقل، والصحة، والسكن والأثاث، والمواد الغذائية⁶³. يُعزى ذلك للضغوط التضخمية الناشئة عن تخفيض مستويات الدعم بالنسبة لمنتجات الطاقة.

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2017 حوالي 7.5 في المائة. وبالنسبة لعام 2018 فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 7.9 في المائة.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

سجل معدل التضخم في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط ارتفاعاً من مستوى 8.9 في المائة محققة خلال عام 2015 ليصل إلى نحو 10.4 في المائة خلال عام 2016. يرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها السلطات في معظم دول تلك المجموعة لتقليص حجم الدعم المُقدم. كما أنه نظراً لتعرض سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول لضغوط مع تراجع حجم الموارد من النقد الاجنبي، فقد اضطرت بعض الدول لاتخاذ إجراءات هادفة إلى زيادة مرونة سعر الصرف، إضافةً إلى الإجراءات الأخرى للحد من زيادة مستويات الطلب على النقد الاجنبي مثل ترشيد استيراد عدد من السلع الكمالية مما أثر على حجم المعروض السلعي في السوق المحلي بتلك الدول. تأثر أيضاً معدل التضخم في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2016 بتواصل تسجيل الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية لمستويات منخفضة، خاصة مع قيام بعض الدول بتطبيق آلية التمرير التلقائي للتغيرات في تلك الأسعار إلى الأسواق المحلية.

⁶² Economic Intelligence Unit (EIU), "Iraq: Country Profile".

⁶³ الديوان الوطني للإحصائيات - الجزائر - "نشرة ديسمبر 2016".

⁶⁴ البنك المركزي التونسي - استبيان تقرير "أفاق الاقتصاد العربي - مارس 2017".

من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال عام 2017 حوالي 1.8 في المائة، ونحو 2.4 في المائة خلال عام 2018. وسيأتي ذلك كانعكاس للارتفاع المتوقع لأسعار النفط العالمية ومدى تأثير مستويات الطلب المحلي مع تواصل توافد النازحين من مناطق أخرى.

في **فلسطين**، تراجع المستوى العام للأسعار خلال عام 2016، حيث انكمش بنحو 0.2 في المائة، مقارنة بمستوى تضخم بلغ 1.4 في المائة خلال عام 2015. يُعزى ذلك بالأساس لانخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية، وبخاصة الغذاء والوقود، واللذان تعتبران إحدى أهم محددات التضخم في فلسطين.

بالنسبة للتوقعات خلال عامي 2017 و2018، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم نحو 1.2 في المائة، و1.5 في المائة على التوالي.

في **السودان**، ارتفع معدل التضخم خلال عام 2016 ليلبلغ نحو 17.8 في المائة مقارنة مع حوالي 16.9 في المائة خلال عام 2015. يُعزى ذلك لارتفاع الضغوط التضخمية المتولدة عن مجموعة الأغذية والمشروبات والنقل والسكن والمياه والكهرباء والغاز⁶⁹.

على صعيد التوقعات بالنسبة لعامي 2017 و2018، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 19 في المائة وحوالي 20 في المائة على الترتيب. يُعزى ذلك للارتفاع المتوقع في أسعار النفط العالمية والضغوط التي قد يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في ظل تراجع الموارد من النقد الاجنبي والرفع التدريجي للدعم عن المحروقات والكهرباء والقمح.

بالنسبة **للمغرب**، بلغ معدل التضخم خلال عام 2016 نحو 1.6 في المائة. يعزى ذلك للضغوط التضخمية لمجموعات المواد الغذائية والمطاعم والتعليم⁶⁵.

من المتوقع أن يتأثر المستوى العام للأسعار خلال عامي 2017 و2018 بالارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للنفط نظراً لتطبيق آلية التمرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية إلى السوق المحلي. ومدى توفر الانتاج المحلي للسلع الغذائية المرتبطة بتحسين الانتاج من القطاع الفلاحي إضافة إلى أثر مدى تحسن مستويات الطلب المحلي.

على ضوء التطورات سالفة الذكر، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 1.7 في المائة خلال عام 2017 وحوالي 1.8 خلال عام 2018.

في **موريتانيا**، بلغ معدل التضخم خلال عام 2016 حوالي 1.5 في المائة⁶⁶. وفي ضوء توقع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، ومدى ارتفاع مستويات الطلب المحلي وتحسين الانتاج الزراعي، فإنه من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 3.4 في المائة خلال عام 2017 و4.5 في المائة خلال عام 2018.

في **الأردن**، تواصل تراجع معدل التضخم للعام الثاني على التوالي ليلبلغ حوالي 0.8 في المائة خلال عام 2016، مقابل تراجع قدره نحو 0.9 في المائة مسجل خلال عام 2015⁶⁷. جاء ذلك كمحصلة لانخفاض الضغوط التضخمية لمجموعة المواد الغذائية والنقل والوقود والإنارة، نظراً لانعكاس الانخفاض في أسعار النفط العالمية على الأسواق المحلية.

بالنسبة للتوقعات لعامي 2017 و2018، فمن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 2.4 في المائة و2.9 في المائة على التوالي. يُعزى ذلك للارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للنفط، وارتفاع مستويات الطلب المحلي، إضافة إلى أثر مدى قوة سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى.

أما في **لبنان**، فقد تأثر معدل التضخم خلال عام 2016 بتراجع الضغوط التضخمية لأسعار مجموعة السكن والمياه والغاز والكهرباء والنقل والصحة، وذلك مع بقاء الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة. كمحصلة للتطورات المذكورة، فقد انكمش معدل التضخم خلال عام 2016 بنسبة بلغت 0.8 في المائة⁶⁸.

⁶⁵ المندوبية السامية للتخطيط – المملكة المغربية – ديسمبر 2016.

⁶⁶ البنك المركزي الموريتاني – استبيان تقرير "أفاق الاقتصاد العربي –

مارس 2017".

⁶⁷ دائرة الإحصاءات العامة – المملكة الأردنية الهاشمية – ديسمبر

2016.

⁶⁸ إدارة الإحصاء المركزي – الجمهورية اللبنانية – الرقم القياسي لأسعار

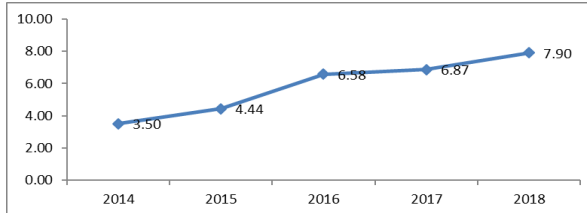
الاستهلاك - ديسمبر 2016.

⁶⁹ الجهاز المركزي للإحصاء – جمهورية السودان – ديسمبر 2016.

شكل رقم (3): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2017 و2018 اتجاهات تطور الأسعار المحلية

ويتوقع أن تنخفض معدلات التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط خلال عام 2017 وتعاود الارتفاع في عام 2018.

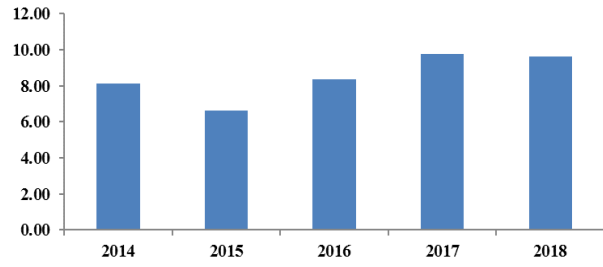
معدل التضخم في الدول العربية المصدرة للنفط (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

من المتوقع ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية خلال 2017 و2018

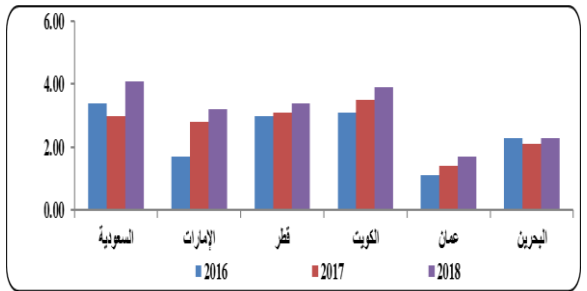
معدل التضخم في الدول العربية (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي

حيث ستشهد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدلات تضخم أقل

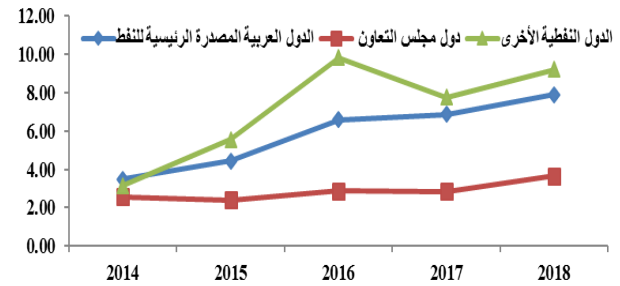
معدل التضخم: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

، وستتأين وتيرة تلك الارتفاعات ما بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

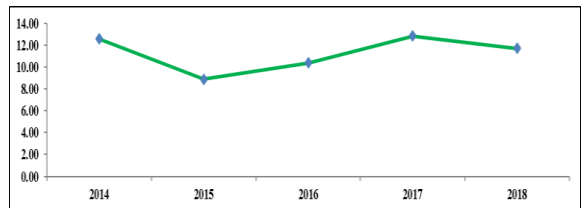
معدل التضخم: الدول العربية المصدرة للنفط (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

كما ستجهد معدلات التضخم في الدول العربية المستوردة للنفط نحو الارتفاع خلال عام 2017، وتعاود الانخفاض خلال عام 2018.

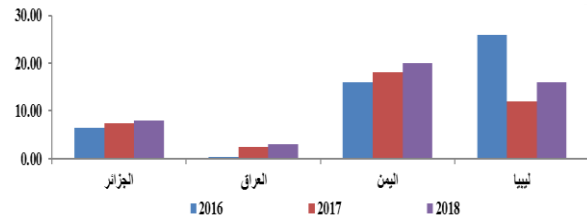
معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

في حين يتوقع تسجيل معدلات التضخم بالدول العربية الأخرى المصدرة للنفط مستويات أكبر

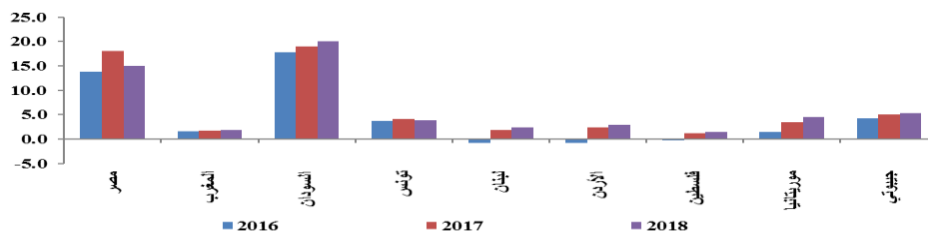
معدل التضخم: الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

في عدد من دول المجموعة

معدل التضخم: الدول العربية المستوردة للنفط (%)



المصدر: تقديرات رسمية وتوقعات صندوق النقد العربي.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2017 و2018 التطورات النقدية والمصرفية

واجهت الأوضاع النقدية في الدول العربية ضغوطات خلال عام 2016 ناتجة عن تنامي احتياجات التمويل المحلي في ضوء ارتفاع العجزات في الموازنات العامة، في الوقت الذي شهدت فيه الودائع في بعض بلدان المجموعة تراجعاً بفعل التأثيرات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، وتراجع مستويات النشاط الاقتصادي، وهو ما انعكس على أوضاع السيولة المحلية وعلى أسعار الفائدة لا سيما فيما يتعلق بسوق تعاملات ما بين البنوك. شهد عام 2016 نمواً محدوداً لمستوى السيولة المحلية للعام الثاني على التوالي حيث نمت السيولة بنسبة 4.7 في المائة خلال عام 2016، مقارنة بنحو 5.1 في المائة للمستوى المسجل خلال عام 2015، وبما يُمثل تقريباً نصف معدل نمو السيولة المسجل عام 2014 الذي شهد بداية الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط.

بالرغم من ارتباط عدد كبير من العملات العربية بالدولار الأمريكي، لم تنعكس قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة الرسمية في بعض تلك الدول خلال عام 2016 نظراً لاختلاف الدورة الاقتصادية في تلك البلدان والدورة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، وحرص بعض الدول العربية التي تتبنى نظم أسعار الصرف الثابتة مقابل الدولار على توفير الائتمان اللازم لدعم النمو وهو ما برز واضحاً في اختلاف مسارات السياسة النقدية بين المجموعتين.

إزاء الضغوطات التي شهدتها أوضاع السيولة المحلية في عدد من الدول العربية، نشطت تدخلات المصارف المركزية العربية لدعم السيولة في القطاعات المصرفية. كما ظهر واضحاً خلال العام التنسيق ما بين السياستين النقدية والمالية من خلال تدابير السياسة المالية الهادفة إلى الاتجاه إلى الاقتراض الخارجي لتمويل جانباً من العجزات في الموازنات تجنباً لمزامنة الائتمان الموجه للقطاع الخاص الذي تعول عليه هذه البلدان لدفع النمو.

من جانب آخر، واصلت بعض المصارف المركزية العربية لا سيما في الدول العربية المستوردة للنفط سعيها إلى تبني نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف سواءً على ضوء ضغوطات نقص المعروض من النقد الأجنبي أو في ظل حرص بعضها على زيادة قدرة نظم الصرف على امتصاص الصدمات الخارجية، وهو ما يستلزم في الحالتين تطوير أطر السياسة النقدية وزيادة مستويات التنسيق ما بين السياستين المالية والنقدية، لا سيما فيما يتعلق باحتواء العجزات في الموازنات العامة.

من المتوقع خلال عام 2017 و2018 أن تخف ضغوطات السيولة في البلدان العربية المُصدرة للنفط نسبياً على ضوء الارتفاع المتوقع في أسعار النفط وهو ما سيدعم مستوى الودائع وسيتيح الفرصة لتوجيه قدر أكبر من الائتمان للقطاعات غير النفطية لزيادة مستويات الناتج والتتبع الاقتصادي، وهو ما سيحد نسبياً من التأثير الانكماش المتوقع في السياسة النقدية في ظل جولات الرفع المرتقب لأسعار الفائدة الأمريكية خلال عامي 2017 و2018 التي سيواكبها على الأغلب عدد أكبر من المصارف المركزية لا سيما في ظل انخفاض الهامش المسجل في أسعار فائدة عدد من العملات العربية والدولار في الآونة الأخيرة. في هذا السياق، اتجه عدد من المصارف المركزية العربية إلى رفع أسعار الفائدة في أعقاب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة الأمريكية بنحو ربع نقطة مئوية للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر بنهاية الربع الأول من عام 2017، وهو ما يفرض عدداً من التحديات على إدارة السياسة النقدية في هذه البلدان.

أما في الدول العربية المستوردة للنفط فمن المتوقع استمرار تأثير تلك الدول بضيق أوضاع التمويل المحلي والخارجي خاصة على ضوء وصول أسعار الفائدة في بعضها لمستويات مرتفعة. سيبقى تحسن الأوضاع النقدية في بعضها مرتبطاً بتحسين مستويات الطلب الخارجي وهو ما سيدعم صافي الأصول الأجنبية ويساعد على توفير الائتمان المحلي وخفض أسعار الفائدة، ويساعد على تراجع الضغوط في سوق الصرف الأجنبي.

المجموعة إلى رفع سعر الفائدة بنحو ربع نقطة بنهاية الربع الأول من العام الجاري..

يعرض الجزء التالي التطورات النقدية والمصرفية على مستوى دول المجموعة.

في **السعودية**، استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال عام 2016 في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى ثبات أسعار الصرف واستقرار مستوى السيولة من خلال الإبقاء على معدل اتفاقيات إعادة الشراء دون تغيير (2 في المائة) التي تستخدم لدعم السيولة المصرفية رغم الرفع الأخير للفائدة الأمريكية بنحو 25 نقطة بنهاية عام 2016، وزيادة معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (25 نقطة أساس) ليصبح (0.75 في المائة) في 14 ديسمبر 2016، وهو ما سيساعد على ارتفاع ربحية البنوك لارتفاع تكلفة الودائع.

بهدف التخفيف من تأثير انخفاض الأسعار العالمية للنفط على أوضاع السيولة المحلية، اتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي عدد من الإجراءات التي من شأنها المساهمة في توفير واستقرار السيولة عن طريق توفير اتفاقيات إعادة الشراء بأجل استحقاق مختلفة تشمل 7 أيام و28 يوماً و90 يوماً، إضافة إلى آجال الاستحقاق المعمول بها لفترة ليلة واحدة.

من جهة أخرى، سمحت المؤسسة بارتفاع نسبة القروض إلى الودائع لدى البنوك التجارية لتصبح 90 في المائة، وضخت عشرين مليار ريال كودائع زمنية لدى الجهاز المصرفي. وأيضاً خفضت سقف إصدارتها من الأدونات من 9 مليارات أسبوعياً إلى 3 مليارات ريال أسبوعياً. عززت هذه الإجراءات من وضع السيولة لدى البنوك لا سيما خلال الربع الرابع من العام. ومن المتوقع استمرار معدلات السيولة بمستويات كافية لمطالبات تمويل الأنشطة الاقتصادية⁷⁰.

سجل عرض النقود بمفهومه الواسع (M3) نمواً بنسبة 0.7 في المائة بنهاية عام 2016 مقارنة بالمستوى المسجل بنهاية عام 2015⁽⁷¹⁾. ونمت الودائع المصرفية بنسبة 0.8 في المائة بنهاية عام 2016 مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية عام 2015، فيما سجل إجمالي المطلوبات ارتفاعاً بنسبة 2.2 في

1. الدول العربية المصدرة للنفط

أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

اتجهت بعض المصارف المركزية في دول المجموعة بنهاية عام 2016 إلى رفع أسعار الفائدة الرسمية فيما فضل عدد منها الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها السابقة مستفيداً من الفارق المسجل بين أسعار الفائدة على عملات هذه الدول والفائدة أعلى الدولار الأمريكي. جاء ذلك في الوقت الذي شهدت أوضاع السيولة المحلية بعدد من دول المجموعة ضغوطات ناتجة عن انخفاض أو تباطؤ معدل نمو الودائع لا سيما في ظل التراجع في الودائع الحكومية. تزامن مع ذلك ارتفاع في مستويات الطلب على الائتمان لتمويل العجوزات في الموازنات العامة وهو ما أدى في بعض هذه الدول إلى ارتفاع لأسعار الفائدة في أسواق تعاملات ما بين البنوك.

إزاء تلك التطورات، اتجهت المصارف المركزية بدول المجموعة إلى تبني إجراءات لدعم السيولة تضمنت استخدام بعض أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، حيث لجأ بعضها إلى خفض نسبة الاحتياطي القانوني، أو إلى تعديل بعض أدوات السياسة الاحترازية الكلية لدعم السيولة من خلال رفع سقف نسبة الائتمان الممنوح إلى الودائع للتقليل من ضغوطات السيولة المحلية، كذلك قام بعضها بخفض حجم إصدارات البنوك المركزية من الأدونات.

من جانب آخر، ظهر جلياً في عام 2016 التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية الكلية في هذه البلدان. ففي ظل ضيق الأوضاع النقدية، اتجهت حكومات عدد من دول المجموعة إلى تمويل جانباً من العجوزات المالية من خلال الاقتراض الخارجي لتخفيف الطلب على الائتمان المحلي وإتاحة الفرصة للتوسع في منح الائتمان للقطاع الخاص الذي شهدت معدلات نموه تراجعاً في خمسة من دول المجلس مستفيدة من ارتفاع تصنيفها الائتماني وانخفاض مستويات الدين الخارجي لديها. كذلك، قامت بعض هذه الدول بضخ جانباً من أموال السندات التي تم إصدارها بالعملة الأجنبية في صورة ودائع بالقطاع المصرفي لدعم السيولة المحلية.

جاءت هذه الخطوة لتعكس كذلك رغبة هذه الدول في إتاحة الفرصة للقطاعات غير النفطية للنمو لتعويض تراجع مستويات النمو في القطاع النفطي، وهوما يستلزم توفر الائتمان اللازم لتنفيذ عدد أكبر من المشروعات وتوسع الأنشطة غير النفطية لدعم الناتج ومستويات التنوع الاقتصادي. اتجهت غالبية المصارف المركزية بدول

⁷⁰ مؤسسة النقد العربي السعودي (2017). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-مارس 2017"

⁷¹ مؤسسة النقد العربي السعودي (2016)، تقرير التطورات النقدية والمصرفية، الربع الرابع.

المائة عام 2016 مقارنة بنحو 3.6 في المائة و12.6 في المائة للنمو المسجل عامي 2015 و2014.⁷²

من المتوقع استمرار الحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف الثابت خلال عامي 2017 و2018 التي ساعدت في دعم استقرار الأداء الاقتصادي. فيما يتوقع اللجوء لتعزيز مستويات السيولة المحلية عبر مواصلة الاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لتوفير ودعم السيولة في القطاع المصرفي. ففي هذا الصدد، قررت مؤسسة النقد العربي السعودي بنهاية الربع الأول من العام الجاري رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من 75 نقطة أساس إلى 100 نقطة أساس وإبقاء معدل اتفاقيات إعادة الشراء عند 2 في المائة.

تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع ألا يكون للزيادة في أسعار الفائدة واحتمالات المزيد من رفع أسعار الفائدة الأمريكية خلال عام 2017 تأثيراً كبيراً على وضع السيولة المحلية وهو ما يعود إلى حرص مؤسسة النقد العربي السعودي على اتخاذ العديد من التدابير مؤخراً لتعزيز وضع السيولة في النظام المالي المحلي.

في **الإمارات**، تستهدف السياسة النقدية ضمان اتساق أسعار الفائدة قصيرة الأجل مع أسعار الفائدة الأمريكية، مع الحفاظ على مستوى كاف من السيولة في النظام المصرفي. تعتبر مراقبة وضع السيولة في القطاع المصرفي العنصر الأكثر أهمية عند استعمال الأدوات النقدية المتاحة، إذ يعطي المصرف المركزي إشارات إنذار مبكر فعالة بشأن تطورات السوق. في هذا الصدد، يتمثل دور المصرف المركزي في توفير عدد من أدوات السياسة النقدية البديلة للبنوك العاملة في الدولة، لمساعدتها على ممارسة الإدارة اليومية للسيولة (امتصاص السيولة في فترات الوفرة / ضخ السيولة عند الحاجة)، والتحقق من تزويد السوق المحلية بسيولة كافية من الدرهم/الدولار من خلال سوق الصفقات الفوري (Spot Market)⁷³.

في هذا السياق، اتجه المصرف المركزي خلال عام 2016 إلى رفع سعر فائدة السياسة النقدية (أسعار الفائدة على شهادات الإيداع قصيرة الأجل التي يصدرها المصرف) بنحو ربع نقطة مئوية ليصل سعر الفائدة إلى 0.5-0.75 في المائة.

سجلت السيولة المحلية خلال عام 2016 ارتفاعاً بنسبة 3.3 في المائة⁷⁴ مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.5 في المائة عام 2015 ونحو 8 في المائة عام 2014. نمت الودائع المصرفية بنسبة 6.2 في المائة عام 2016 مقارنة بنحو 3.5 و11.1 في المائة للنمو المسجل خلال عامي 2015 و2014 على التوالي مستفيدة من الارتفاع المسجل في قيمة الودائع الحكومية وودائع المقيمين.

أما من حيث معدل نمو الائتمان، فقد تمكنت المصارف بفضل المستوى المرتفع للودائع ومن ملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بالائتمان المصرفي الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 6 في المائة خلال عام 2016 مقارنة للنمو المسجل عام 2015 بنحو 7.8 في المائة ونحو 8.0 في المائة لنمو الائتمان المسجل عام 2014.

سجلت المصارف الإسلامية نشاطاً ملحوظاً في منح الائتمان خلال العام الماضي بنمو سنوي بلغت نسبته 9.4 في المائة في شهر ديسمبر 2016 على أساس سنوي، بما يعكس تنامي أنشطة الصيرفة الإسلامية لا سيما في ضوء الاعلان عن دبي كعاصمة للصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، وما ترتب عليه من زيادة حجم ودائع المؤسسات الحكومية لدى المصارف الإسلامية في الدولة بما مكنها من التوسع في مستويات منح الائتمان⁷⁵.

اتجه المصرف المركزي إلى رفع أسعار الفائدة على شهادات الإيداع بنحو ربع نقطة مئوية خلال كل من الربع الأخير من عام 2016، والربع الأول من عام 2017، ذلك إثر قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي في هذا الشأن. كما قام برفع سعر فائدة عمليات اتفاقات إعادة الشراء بنحو ربع نقطة مئوية أيضاً ليصل إلى 1.25 في المائة.

في **قطر**، في ظل استمرار تباطؤ تعافي أسعار النفط، واصل مصرف قطر المركزي العمل على تحقيق هدفه الرئيسي المتمثل في الحفاظ على سياسة ربط سعر الصرف بالدولار وضمان الاستقرار النقدي والمالي. حيث استمر مصرف قطر المركزي خلال عام 2016 في تبني سياسة نقدية تيسيرية على النحو المبين في أسعار الفائدة التي بقيت دون تغيير منذ أغسطس 2011، كما استمر مصرف قطر المركزي في إدارة

⁷⁴ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (2017). "تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة"، الربع الرابع 2016.

⁷⁵ Central Bank of the UAE, (2016). "Quarterly Economic Review". Q4.

⁷² مؤسسة النقد العربي السعودي (2016). "النشرة الإحصائية الشهرية"، ديسمبر.
⁷³ المرجع السابق.

مستويات السيولة المحلية، وزيادة كلفة الاقتراض وأسعار الفائدة⁷⁸.

قام مصرف البحرين المركزي في عام 2016 برفع أسعار فائدة السياسة النقدية بنحو 25 نقطة أساس دعماً لسياسة سعر الصرف الثابت. بالتالي ارتفع سعر العائد على تسهيلات الإيداع لمدة أسبوع من 0.75 في المائة إلى 1 في المائة.

واصل معدل نمو السيولة المحلية تراجعها خلال عام 2016 ليصل إلى نحو 2.4 في المائة مقارنة بنحو 2.9 في المائة عام 2015 و6.5 في المائة عام 2014. كما سجل الائتمان الممنوح معدل نمو بلغ 2.8 في المائة مقارنة بنحو 10.2 في المائة للنمو المسجل عام 2015. كذلك انخفض معدل نمو الودائع المحلية من 4.8 في المائة عام 2015 إلى 1.3 في المائة في عام 2016⁷⁹.

اتجه مصرف البحرين المركزي إلى رفع سعر الفائدة الأساسي على الودائع لأجل أسبوع بواقع 25 نقطة أساس إلى 1.25 بالمائة. رفع البنك أيضاً ثلاثة أسعار فائدة أخرى بمقدار 25 نقطة أساس، حيث زاد سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة إلى 1.00 بالمائة، والفائدة على ودائع الشهر الواحد إلى 1.75 بالمائة، وفائدة الإقراض إلى 3.00 بالمائة.

في عُمان، تمت صياغة السياسة النقدية للسلطنة في الفترة الأخيرة في ظل تباطؤ اقتصادي ومستوى متدنٍ من التضخم بالتزامن مع تسجيل عجز ثنائي في الميزانية العامة والحساب الجاري في ميزان المدفوعات. وقد جاء نمو الإجماليات النقدية في السلطنة منسجماً مع السياسة النقدية الملائمة التي يطبقها البنك المركزي العُماني لضمان توافر مستوى السيولة الملائم في النظام المصرفي وكذلك الحفاظ على سلاسة عمل الأسواق ودعم النمو الاقتصادي. واصلت الإجماليات النقدية للسلطنة التوسع خلال عام 2016 ولكن بنسب معتدلة نوعاً ما، حيث ارتفع عرض النقد بمعناه الواسع بنسبة 1.8 في المائة مقارنة بنحو 15.3 في المائة و10 في المائة للنمو المسجل عامي 2014 و2015 على التوالي.

تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي بنسبة 10.1 في المائة خلال عام

السياسة النقدية بشكل يضمن توفر مستويات مريحة من السيولة المصرفية واستقرار أسعار الفائدة.

في ضوء معدلات التضخم المعتدلة، سيواصل مصرف قطر المركزي خلال عامي 2017 و2018 إدارة السيولة لتسهيل تدفق قدر كاف من الائتمان للقطاعات الإنتاجية للاقتصاد لدعم النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي. سيواصل المصرف مراقبة التطورات العالمية، والمخاطر التي تواجه الاستقرار المالي العالمي والتطورات والتوقعات في أسواق النفط العالمية عن كثب وتداعياتها على السوق القطري⁷⁶.

تأثرت السيولة المحلية خلال عام 2016 بما يعكس استمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط حيث انخفضت مستويات السيولة المحلية بنسبة 4.6 في المائة مقارنة بعام 2015، بما يعكس انخفاض الودائع الأجنبية بنسبة 18.2 في المائة وأشباه النقود بنسبة 6.4 في المائة، فيما سجل النقد المتداول ارتفاعاً بنسبة 8.3 في المائة. على صعيد الائتمان الممنوح، فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 12.6 في المائة خلال العام بما يعكس بشكل كبير ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع العام بنسبة 23.3 في المائة، وبدرجة أقل ذلك الممنوح للقطاع الخاص الذي ارتفع بنسبة 6.5 في المائة خلال العام الماضي⁷⁷.

بناء على المعطيات الاقتصادية المحلية والدولية، قرر مصرف قطر المركزي رفع سعر الإيداع من 1 في المائة إلى 1.25 في المائة، ورفع سعر الإقراض من 4.75 في المائة إلى 5 في المائة. وفي خطوة تستهدف دعم السيولة المحلية التي تأثرت خلال الثمانية عشر شهراً الأخيرة بما انعكس على أسعار الفائدة في سوق النقد، قرر المصرف خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 4.75 في المائة إلى 4.50 في المائة اعتباراً من مطلع شهر أبريل المقبل وهي المرة الأولى منذ عام 2008 التي يتم فيها خفض نسبة الاحتياطي القانوني.

في البحرين، تأثرت الأوضاع النقدية في المملكة بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتأثيره المباشر على ميزانية الدولة، وما ترتب عليه من تأثير على مستوى الاحتياطي الأجنبي لدى المصرف المركزي، وانخفاض في

⁷⁶ مصرف قطر المركزي (2017). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- مارس 2017".

⁷⁷ مصرف قطر المركزي (2017). "النشرة الإحصائية الفصلية"، العدد 36، يناير.

⁷⁸ مصرف البحرين المركزي (2017). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- مارس 2017".

⁷⁹ مصرف البحرين المركزي (2017)، المرجع السابق.

فيما يخص ادارة السيولة، فقد تم التوقف عن إصدار شهادات الإيداع للبنك المركزي العُماني منذ سبتمبر 2015 لتقتصر أداة البنك المركزي العُماني لإمتصاص السيولة الفائضة من البنوك التجارية على أدون الخزينة الحكومية.

فيما يتعلق بهيكل أسعار الفائدة على الريال العُماني لدى البنوك التجارية، فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع زيادة خلال الفترة الأخيرة حيث ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على إجمالي الودائع بالريال العُماني في جميع القطاعات من 0.936 في المائة في ديسمبر 2015 إلى 1.493 في المائة في ديسمبر 2016، كذلك ارتفعت أسعار الفائدة على القروض ولكن بوتيرة أقل حيث ارتفع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على إجمالي القروض بالريال العُماني في جميع القطاعات من 4.762 في المائة في ديسمبر 2015 إلى 5.084 في المائة في ديسمبر 2016.

في ظل ربط **الكويت** لعملتها بسلة من العملات يغلب عليها الدولار، سجلت قيمة الدينار الكويتي مقابل الدولار تراجعاً خلال عام 2016 في ظل المكاسب التي حققها الدولار خلال العام. قام المصرف المركزي خلال عام 2016 برفع سعر فائدة السياسة النقدية الأساسية (ممثلاً في سعر الخصم) بواقع ربع نقطة مئوية من 2.25 في المائة إلى 2.50 في المائة.

يشار إلى أن سعر الخصم في الكويت هو سعر محوري تتحدد بموجبه وضمن هوامش معينة الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الاقتراض بالدينار الكويتي لدى وحدات القطاع المصرفي والمالي. بناءً على ذلك، فإن رفع سعر الخصم يتيح لبنك الكويت المركزي، استخدام أدوات السياسة النقدية والمحافظة على تنافسية وجاذبية الودائع بالدينار الكويتي والحصول على عوائد أعلى مقارنة بالإيداع بالعملات الرئيسية الأخرى.

في ظل حرص البنك المركزي الكويتي على تعزيز أنشطة الصيرفة الإسلامية وتطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية تماشياً مع أفضل الممارسات في هذا الخصوص، قرر البنك بنهاية عام 2016 إصدار تعليمات بشأن "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية" لتحل محل التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي عام 2003 في شأن قواعد وشروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وتكون مكملة لما جاء في تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في يونيو 2012. سوف يتعين على المصارف الإسلامية البدء في تنفيذ هذه التعليمات خلال عام

2016 ليبلغ 22.1 مليار ريال عُمانى، منه حوالي 19.7 مليار ريال عُمانى للقطاع الخاص. أما الودائع، فقد زادت بنسبة 5.2 في المائة لتصل إلى 20.4 مليار ريال عُمانى في نهاية ديسمبر 2016، منها حوالي 13.3 مليار ريال عُمانى يحوزها القطاع الخاص.

واصل البنك المركزي العُماني في عام 2016 منهجه الدؤوب لتنظيم القطاع المصرفي في السلطنة وتعزيز متانته على نحو تدريجي يواكب أحدث المعايير والممارسات العالمية وخصوصاً تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية وبما يراعي التطورات المحلية. وضمن هذا السياق، تم تكليف البنوك العاملة في السلطنة بأن تستوفي احتياطي الحفاظ على رأس المال بنسبة 0.625 في المائة بالإضافة إلى الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي والذي يبلغ 12 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر وهو ما يفوق النسبة المحددة وفقاً لتعليمات بازل. سعيًا لتطبيق أحدث تعليمات لجنة بازل، بدأت البنوك العاملة في السلطنة بتطبيق "نسبة تغطية السيولة" ومتطلبات الإفصاح المرتبطة بها، وذلك سعيًا من أجل تعزيز مرونة البنوك أمام مخاطر السيولة على الأمد القصير. كما تم التعميم على البنوك بتعليمات تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر التي توفر مقياس لمدى استدامة هيكل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات وذلك ابتداءً من بداية عام 2018.

وحرصاً للحد من تأثير المقترضين بالتحديات المرتبطة بتباطؤ النشاط الاقتصادي ولضمان تدفق الإئتمان للقطاعات الانتاجية، قام البنك المركزي العُماني بتاريخ 20 أكتوبر 2016 بتعديل التعليمات المتعلقة باحتساب مخصصات القروض المُعاد هيكلتها حيث تم تخفيضها على المعاملات التي تمت في عامي 2016 و2017 لتبلغ 5 في المائة و10 في المائة على التوالي، على أن يتم تطبيق النسبة التي فُرضت في عام 2015م أول مرة وبالبلغة 15 في المائة اعتباراً من عام 2018.

وسعيًا لتعزيز وضع السيولة لدى البنوك التجارية وقدرتها على تلبية الاحتياجات الائتمانية لمختلف الفعاليات الاقتصادية، فقد سمح البنك المركزي العُماني لهذه البنوك باحتساب استثماراتها في سندات التنمية الحكومية وأدون الخزينة والصكوك السيادية ضمن الاحتياطات النقدية وبحد أقصى 2 في المائة من إجمالي الودائع وذلك اعتباراً من 1 إبريل 2016، مع بقاء نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي عند 5 في المائة.

نمت السيولة المحلية بنسبة 22.5 في المائة خلال عام 2016 مقارنة بمعدل نمو للسيولة بلغ 13.3 في المائة خلال عام 2015. في حين سجل معدل نمو الائتمان الممنوح انكماشاً بنسبة 5.5 في المائة بنهاية العام على ضوء تراجع مستويات الائتمان الممنوح لكل من القطاعين العام والخاص.

من المتوقع - حال الاستقرار النسبي للأوضاع الداخلية - أن يتجه البنك المركزي إلى تقييد السياسة النقدية لدعم العملة المحلية في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي.

في العراق، انصب اهتمام البنك المركزي العراقي خلال عام 2016 على دعم السيولة وتحفيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي هذا السياق تبني البنك عدد من الإجراءات لتحقيق هذا الهدف تمثلت في⁸¹:

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال قيام البنك المركزي بمنح مبلغ مقداره (9.200) مليار دينار وتوجيهه إلى المصارف العاملة في العراق لإقراض تلك المشاريع.
 - قيام البنك بإعادة شراء حوالات الخزينة من السوق الثانوية بمبلغ مقداره (7) تريليون دينار بهدف دعم سيولة الجهاز المصرفي.
 - منح قرض مقداره (200) مليار دينار إلى المصارف المتخصصة (صندوق الإسكان العراقي والمصرف العقاري) ضمن مبادرة البنك المركزي الخاصة بتقديم مبلغ إجمالي قدره (5) تريليون دينار لدعم هذه المصارف.
 - لغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي، قرر البنك المركزي اعتباراً من أبريل 2016 إطلاق نسبة (5) في المائة من الاحتياطي الإلزامي المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي البالغ (15) في المائة وتوجيهها إلى:
1. المصارف التي تواجه تحديات ترتبط بمستويات السيولة لغرض مواجهة سحبات عملائها.
 2. المصارف التي توفر التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

خلال شهر مارس الماضي قام البنك المركزي بخفض سعر الفائدة الأساسي من 6 في المائة إلى 4 في المائة على ضوء تراجع الضغوط التضخمية وانخفاض مستويات المعروض النقدي. يشار إلى أن صغر حجم القطاع المالي والتحديات

2017 على أن تكون تلك التعليمات ملزمة لتلك المصارف بداية من مطلع عام 2018.

شهدت أوضاع السيولة تحسناً نسبياً خلال عام 2016 حيث نمت السيولة المحلية بنسبة 3.2 في المائة بنهاية شهر أكتوبر على أساس سنوي مقارنة بمعدل نمو بلغ 1.7 في المائة عام 2015 و 3.4 في المائة للمعدل المسجل عام 2014. في هذا السياق سجلت الودائع المصرفية نمواً بنسبة 0.10 في المائة على أساس سنوي في شهر أكتوبر 2016، فيما نمت مستويات الائتمان الممنوح بنسبة 2.2 في المائة لنفس الفترة⁸⁰.

قرر بنك الكويت المركزي رفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية إلى 2.75 بالمئة بنهاية الربع الاول من عام 2017.

(ب). الدول النفطية الأخرى

تأثرت الأوضاع النقدية في بلدان المجموعة باستمرار انخفاض اسعار النفط والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي التي تزيد من تحديات إدارة السياسة النقدية وكذلك التطورات المحلية في بعضها. اتجهت بعض المصارف المركزية بدول المجموعة ولأول مرة منذ سنوات طويلة إلى تقديم تسهيلات لدعم السيولة المصرفية ووجهت بعضها بشكل خاص للمصارف التي تواجه زيادة في طلبات العملاء لسحب الودائع، وبعضها الآخر للمصارف التي تمنح تسهيلات ائتمانية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

على الجانب الآخر، تواصل سعي بعض المصارف المركزية في دول المجموعة التي تشهد أوضاعاً داخلية تؤثر على النمو الاقتصادي إلى تيسير الأوضاع الاقتصادية وضمان صرف رواتب العاملين وإدارة النقد الأجنبي ودعم العملات المحلية وذلك من خلال السحوبات من الاحتياطيات الأجنبية التي لا زالت تشهد تراجعاً.

ففي ليبيا، وبمصدر القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن منع التعاملات الربوية، تم منع التعامل بأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وجاري العمل على تطبيق السياسة النقدية المتبعة في نظام الصيرفة الإسلامية.

⁸¹ بنك العراق المركزي (2017). استبيان "تقرير آفاق الاقتصاد العربي - مارس 2017".

⁸⁰ بنك الكويت المركزي (2017). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - مارس 2017".

شهد عام 2016 مواصلة بعض المصارف المركزية بدول المجموعة سعيها الحثيث والتدريجي نحو زيادة مستويات مرونة أسعار الصرف والتحول تجاه سياسة استهداف التضخم وتنفيذ عدد من التدابير على صعيد السياسة النقدية والمالية بما يُمكن من تحقيق هذا الهدف.

في **مصر**، شهد عام 2016 اتجاه البنك المركزي بنهاية العام إلى رفع ملموس لسعر الفائدة بواقع ثلاث نقاط مئوية وهو الرفع الرابع منذ شهر نوفمبر من عام 2016، ذلك في أعقاب قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري في إطار حزمة الإصلاحات التي تبنتها الحكومة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق بمساعدة من صندوق النقد الدولي على مدار ثلاث سنوات لدعم النمو الاقتصادي واحتواء الاختلالات الاقتصادية. جاءت خطوة رفع أسعار الفائدة في محاولة من البنك المركزي لاستهداف توقعات التضخم لدى الفاعلين الاقتصاديين وخفض الضغوط التضخمية. أعقب قرار تحرير سعر صرف العملة ارتفاعاً في مستوى التضخم ليصل إلى 31 في المائة خلال شهر يناير 2017. لم يتجه البنك المركزي إلى رفع إضافي لأسعار الفائدة في اجتماعه المنعقد خلال شهر فبراير 2017 نظراً لكون الضغوط التضخمية المشار إليها تعزى بالأساس إلى صدمات جانب العرض وأثر التمرير الناتج عن تغير سعر الصرف. في ظل الرفع الأخير لأسعار الفائدة الرسمية خلال عام 2016، ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ثلاث شهور من 6.9 في المائة في بداية عام 2016 إلى 10.3 في المائة بنهاية العام. كما ارتفعت أسعار الفائدة على الإقراض لمدة سنة من 11.9 في المائة إلى 16.3 في المائة بنهاية العام.⁸⁵

شهدت السيولة المحلية ارتفاعاً كبيراً بنسبة 18.5 في المائة في عام 2016 في ظل ارتفاع الودائع المحلية بنسبة 22 في المائة وهو ما يعزى إلى الارتفاع الكبير المسجل في أسعار الفائدة المحلية على الودائع التي بلغت في بعض البنوك مستويات تتراوح بين (16 - 20) في المائة. فيما يتعلق بالأسول المقابلة للسيولة شهد الائتمان المحلي ارتفاعاً ملموساً خلال العام بنسبة 27.3 في المائة، بينما تراجع صافي الأصول الأجنبية ليصل إلى مستوى سالب بلغ 87389 مليار جنيه مصري، بما يعني ارتفاع الأصول الأجنبية المملوكة لغير المقيمين مقارنة بمستوى الأصول الأجنبية للمقيمين. على المدى المنظور، من المتوقع أن يبدأ المعدل السنوي

التي يواجهها تُعد من أهم الصعوبات التي تواجه إدارة السياسة النقدية. يُشار في هذا الصدد إلى أن الاتجاه إلى إنشاء صندوق لضمان الودائع سوف يساهم في تشجيع المواطنين على إيداع أموالهم في الجهاز المصرفي⁸² وتطوير نشاط المؤسسات المالية.

في **اليمن**، واصل البنك المركزي مساعيه لإدارة السياسة النقدية في ظل التطورات المحلية، وقد تركز اهتمام المصرف خلال عام 2016 على ضمان إدارة المعروض من النقد الاجنبي بالبلاد بما يحول دون حدوث تأثير كبير في قيمة العملة المحلية. رغم ذلك شهد مستوى الاحتياطات الأجنبية تراجعاً ملموساً إلى 500 مليون ريال بنهاية عام 2016 مقارنة بنحو 5 مليار ريال منتصف عام 2014. تبقى أهم التحديات - حال تحسن الأوضاع الداخلية - تتمثل في دعم قدرات القطاع المصرفي ودعم المصارف لمواجهة الديون المتعثرة⁸³.

في **الجزائر**، استمر تأثير مستويات السيولة المحلية بتراجع الأسعار العالمية للنفط وهو ما استدعى من بنك الجزائر العودة إلى تقديم تسهيلات إعادة التمويل للمرة الأولى منذ عام 2004. كما قام البنك بخفض سعر الخصم من 4 في المائة إلى 3 في المائة في شهر أكتوبر الماضي بما يعكس الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية رغم ظهور الضغوط التضخمية وضعف قيمة العملة المحلية في ظل حرص المصرف المركزي على حفز الائتمان الموجه للقطاع الخاص للإسراع بعملية زيادة مستويات التنويع الاقتصادي⁸⁴. من المتوقع خلال عامي 2017 و2018 استمرار السياسة النقدية التيسيرية بهدف حفز الائتمان وتنشيط الأداء الاقتصادي وسيساهم التعافي النسبي لأسعار النفط خلال الفترة في تخفيف الضغوط على الاحتياطات الأجنبية ودعم مستويات السيولة المحلية.

2. الدول العربية المستوردة للنفط

اتسمت السياسة النقدية في معظم بلدان المجموعة بوضعية تيسيرية على ضوء التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي تواجه هذه البلدان والتي تؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، وهو ما استدعى اتجاه السلطات النقدية نحو تبني سياسة نقدية توسعية بهدف تنشيط مستويات منح الائتمان لا سيما للقطاعات الرئيسية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

⁸² Economic Intelligence Unit (2017). "Iraq: Country Profile".

⁸³ Economic Intelligence Unit, (2017). Yemen: Country Profile.

⁸⁴ Economic Intelligence Unit, (2017). Algeria: Country Profile.

⁸⁵ البنك المركزي المصري (2017). "قاعدة بيانات مؤشرات السلاسل الزمنية".

القدرة الشرائية للمواطنين وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار والنمو. لتحقيق هذه الأهداف، وضع بنك المغرب منظومة للتحليل والتوقع تستند على مقارنة متكاملة تتمحور حول نموذج للسياسة النقدية وعدة نماذج فرعية تزوده بالبيانات وتكمله. تتلاءم هذه المنظومة الجديدة مع الإطار الحالي للسياسة النقدية ونظام سعر الصرف، بهدف استهداف التضخم والانتقال التدريجي إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة بداية من عام 2017 بما يمكن الاقتصاد المحلي من امتصاص الصدمات الخارجية بصورة أفضل.

سوف تساهم هذه المنظومة في تعزيز قدرة بنك المغرب على توقع الاتجاهات المستقبلية للأداء الاقتصادي الكلي وتقييم التأثيرات المترتبة عن تحقق المخاطر المحيطة بالمسار المركزي لهذه التوقعات.

قام البنك المركزي بخفض سعر الفائدة بنحو 25 نقطة أساس في شهر مارس من عام 2016 ليصل إلى 2.25 في المائة بهدف تبني سياسة نقدية تيسيرية وحفز مستويات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مستفيداً من انخفاض معدل التضخم. وفي اجتماعه بنهاية العام ارتأى البنك المركزي توافق توقعات التضخم مع هدف استقرار الأسعار في ظل استقرار معدل التضخم عند مستويات منخفضة (1.6 في المائة في شهر أكتوبر)، ومع التطور على صعيد مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي. ومن ثم قرر البنك الإبقاء على مستوى سعر الفائدة الرئيسي بدون تغيير (2.25 في المائة) كونه يوفر ظروفاً نقدية مواتية. هذا، ومن المتوقع استمرار السياسة النقدية التيسيرية خلال عامي 2017 و2018 في ظل انخفاض توقعات التضخم والحاجة إلى تنشيط مستويات منح الائتمان الذي شهد تباطؤاً في السنوات الماضية. وبما يعكس توجهات السياسة النقدية، شهد الربع الثالث من عام 2016 انخفاضاً جديداً لأسعار الفائدة على القروض ليصل إلى 5.08 في المائة، فيما سجلت أسعار الفائدة تراجعاً إجمالياً بنحو 95 نقطة أساس خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2016. ساهم هذا الانخفاض في تنشيط عمليات منح الائتمان لا سيما الائتمان الموجه للشركات والذي من المتوقع أن ينمو بنسبة 4 و4.5 في المائة خلال عامي 2017 و2018 بما يتواءم مع النمو المتوقع للنشاط غير الفلاحي وفي ظل السياسة النقدية التيسيرية⁸⁸ المتوقع تبنيها خلال تلك الفترة.

في الأردن، سجل معدل نمو السيولة المحلية تباطؤاً ليصل إلى 2.8 في المائة في عام 2016 مقارنة بنحو 6.9 في المائة و8.1 في المائة لنمو السيولة خلال عامي 2014 و2015

للتضخم في الانخفاض تدريجياً في ظل التوقعات بتلاشي آثار الضغوط التضخمية الناجمة عن جانب ارتفاع التكاليف تدريجياً وانخفاض معدلات التضخم مدعومة بإجراءات السياسة النقدية وكذلك تأثير فترة الأساس⁸⁶، كما أنه من المتوقع أن يسهم استقرار قيمة العملة المحلية وتراجع توقعات التضخم في تبني البنك المركزي سياسة نقدية تيسيرية وخفض أسعار الفائدة لحفز النشاط الاقتصادي.

في تونس، من المتوقع أن تتأثر الأوضاع النقدية في عامي 2017 و2018 بعدد من التطورات من أبرزها، على الصعيد الدولي، مواصلة المنحى التقييدي من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في مجال السياسة النقدية (ثلاث زيادات متوقعة في نسبة الفائدة الرئيسية خلال سنة 2017) وانعكاساته على سعر صرف الدولار وعلى كلفة الاقتراض بالدولار في الأسواق المالية العالمية، فيما يتوقع أن تواصل منطقة اليورو تبني سياسات نقدية تيسيرية في انتظار مؤشرات ملموسة على الخروج الكلي من حالة الركود واقترب التضخم من القيمة المستهدفة (2 في المائة).

على الصعيد المحلي، يمكن أن يؤدي تواصل تسجيل مستويات مرتفعة نسبياً لكل من العجز الجاري وعجز الميزانية العامة للدولة، إلى بروز تحديات جديدة للبنك المركزي في إطار قيادته للسياسة النقدية أهمها محاولة الموازنة بين تحقيق جملة من الأهداف لعل في مقدمتها العمل على إبقاء نسبة التضخم في مستوى مقبول (وهو الهدف الرئيسي للبنك المركزي) مع توفير احتياجات المتعاملين الاقتصاديين من التمويل لدعم تعافي الاقتصاد الوطني. إلا أن بلوغ هذه الأهداف يتطلب إتباع مزيج متناغم من السياسات النقدية والمالية (policy mix) على مدى السنوات المقبلة. نظراً لكون البنك المركزي التونسي يسعى إلى حفز مستويات النشاط الاقتصادي، لذا فمن المتوقع الإبقاء على السياسة النقدية التيسيرية خلال عام 2017، إلا أن ارتفاع الضغوط التضخمية قد يشكل تحدياً. هذا، ويستهدف البنك في الأجل الطويل تحرير سعر صرف العملة المحلية تدريجياً ويسبق ذلك سعي البنك نحو تنفيذ عدد من الإصلاحات النقدية والإصلاحات في القطاع المصرفي وتبني إطار تشغيلي جديد للسياسة النقدية وضبط أوضاع المالية العامة⁸⁷.

في المغرب، يهدف بنك المغرب من خلال إعداد وتنفيذ السياسة النقدية إلى ضمان استقرار الأسعار بغية الحفاظ على

⁸⁶ البنك المركزي المصري، (2017). "بيان لجنة السياسة النقدية"، فبراير.

⁸⁷ Economic Intelligence Unit, (2017). Tunisia: Country Profile.

⁸⁸ بنك المغرب (2016). "تقرير حول السياسة النقدية"، العدد 41.

من المتوقع أن تتأثر الأوضاع النقدية خلال عامي 2017 و2018 بعدد من العوامل من بينها تعزيز الثقة في الاقتصاد في أعقاب انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة وهو ما سيساعد على استقطاب الاستثمارات والرساميل الخارجية، فيما سيؤثر استمرار الأوضاع الداخلية في بعض الدول المجاورة على الأوضاع المالية بما يستلزم إيجاد مصادر تمويل محلية أو خارجية للعجوزات في الموازنات العامة، إضافة إلى استمرار الضغوط على الميزان التجاري من جراء ازدياد الطلب على الواردات، وهو ما سيؤثر على مستويات الاحتياطي بالعملات الأجنبية وعلى مستويات السيولة المحلية.

كذلك من المتوقع أن تتأثر الأوضاع النقدية بالتطور في أسعار النفط الذي يؤثر على السياسة النقدية عبر تداعياته على نسب النمو في دول مجلس التعاون الخليجي التي تنعكس على تحويلات العاملين اللبنانيين، إضافة الى استقطاب الاستثمارات والرساميل الأجنبية. كما يتوقع كذلك أن تتأثر الأوضاع النقدية بسعر صرف اليورو الذي يؤثر على قيمة الواردات في الميزان التجاري وبالتالي على مستويات الاحتياطي بالعملات الأجنبية إضافة إلى تأثير ارتفاع الفوائد على الدولار الأميركي. في ظل غياب ضغوط تضخمية وانخفاض معدلات النمو، من المتوقع أن يتابع المصرف المركزي تبني سياسة نقدية توسعية في العام 2017. وعليه، سوف يطلق المصرف المركزي حوافز متنوعة للمصارف للعام الخامس على التوالي، بغية تشجيع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. وقد يربح رفع أسعار الفائدة في السوق المحلي مقارنة بالرفع المرتقب في الولايات المتحدة حرصاً منه على احتواء أعباء خدمة الدين العام من جهة، وتوفير الائتمان المحلي اللازم لتمويل النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. في ضوء ما سبق، من المتوقع نمو السيولة المحلية بنسبة 4 في المائة العام الجاري ونمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنسبة 10 في المائة والودائع المصرفية بنسبة 5 في المائة⁸⁹.

في **فلسطين**، يعمل الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب عملة وطنية، مما يحول دون وضع سياسة نقدية متكاملة. ويُستعاض في الوقت الراهن عن العملة الوطنية بتداول ثلاث عملات رئيسية هي: الشيكيل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني. وفي ظل غياب عملة وطنية وسياسة نقدية متكاملة لا تستطيع سلطة النقد حتى الآن التحكم في عرض النقود أو في تخفيض معدل الفائدة، بغية تحفيز النشاط

على التوالي. في المقابل، شهدت مستويات الائتمان المحلي نشاطاً خلال عام 2016 مدعومة بانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وتراجع الضغوط الناتجة عن ضرورات تمويل الدين العام في ظل اتجاه الحكومة للاقتراض الخارجي والاتجاه إلى إصدار أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. في هذا الإطار، شهد معدل نمو الائتمان زيادة بنسبة 7.3 في المائة في عام 2016، بما يعكس ارتفاع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة 8.1 في المائة ونمو الائتمان الموجه للقطاع العام بنسبة 4.4 في المائة. على ضوء ارتباط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي قام البنك المركزي برفع سعر فائدة الإيداع لليلة واحدة بنحو 25 نقطة أساس فيما تم الإبقاء على سعر إعادة الخصم الذي يمثل سعر فائدة السياسة النقدية مستقراً عند مستوى 3.75 في المائة. على ضوء ما سبق، من المتوقع أن يواصل البنك المركزي حرصه على توفير السيولة اللازمة لحفز النشاط الاقتصادي وأن يحرص البنك المركزي على الإبقاء على سياسة نقدية تيسيرية.

في هذا السياق، قرر المصرف المركزي الأردني بنهاية الربع الأول من العام الجاري رفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك وأسعار الفائدة الأخرى على أدوات السياسة النقدية، بواقع 25 نقطة أساس "ربع نقطة مئوية". ووفقاً للقرار يصبح سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي (اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع) 3.5 في المائة سنوياً. فيما قرر البنك الإبقاء على سعر الفائدة على برامج إعادة التمويل الموجهة بشكل خاص نحو قطاعات: الصناعة، والسياحة، والزراعة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات دون تغيير لتبقى عند 1.75 في المائة للمشروعات داخل محافظة العاصمة. كما تم الإبقاء على سعر الفائدة بواقع 1 في المائة للمشروعات في باقي المحافظات وإبقاء آجال التمويل التي تصل لعشر سنوات كما هي وذلك لتمكين هذه القطاعات من الحصول على التمويل بكلفة مناسبة وزيادة مساهمتها في النمو والتشغيل.

في **لبنان**، تراجع معدل نمو السيولة المحلية إلى 4.8 في المائة في عام 2016 مقابل 7.1 في المائة في عام 2015، فيما سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 14.5 في المائة مدفوعاً بالإجراءات التحفيزية التي تبناها مصرف لبنان المركزي ليشجع المصارف على منح الائتمان لتنشيط الطلب المحلي. في المقابل، شهد الائتمان الموجه للقطاع الحكومي تراجعاً بنسبة 3.1 في المائة خلال العام. واستمر خلال العام النمو المعتدل للودائع الحكومية التي نمت بنسبة 5.5 في المائة.

⁸⁹ مصرف لبنان المركزي (2017). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي - مارس 2017".

سعر الفائدة المركزي عند مستوى 9 في المائة خلال العام 2016 ، وفي هذا السياق سجلت السيولة النقدية نمواً بنحو 7.1 في المائة عام 2016 مقارنة بنسبة 0.4 في المائة في عام 2015، فيما واصل الائتمان المحلي وثيرة نموه القوية بمعدل 8.3 في المائة خلال عام 2016. و من المتوقع أن تتأثر الأوضاع النقدية خلال عامي 2017 و 2018 بعدد من العوامل، لعل من أهمها انخفاض السيولة إثر استمرار الانخفاض النسبي لعائدات التعدين، حيث سينعكس ذلك على السياسة النقدية المتبعة لتكون أكثر مرونة خاصة فيما يتعلق بشروط تمويل الاقتصاد بهدف دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار الأسعار.

في **القُمر**، تُعد استقلالية السياسة النقدية محكومة بسياسة ربط الفرنك باليورو وهو ما يساهم في استقرار معدل التضخم. قام البنك المركزي بتحديد سعر الفائدة عند مستوى يزيد عن سعر الفائدة على اليورو بنحو 1.5 نقطة مئوية. في ظل بقاء أسعار الفائدة على اليورو عند مستويات سلبية منذ عام 2015 والتوقعات ببقائها منخفضة خلال أفق التوقع الخاص بالتقرير، من المتوقع بقاء أسعار الفائدة في جمهورية القمر عند مستويات منخفضة أيضاً خلال عامي 2017 و 2018 بما يعمل على تنشيط النمو الاقتصادي.

في **جيبوتي**، يسعى البنك المركزي لإدارة السيولة المحلية بما يساعد على احتواء التضخم، إلا أنه نظراً لكون التضخم مدفوع بشكل أساسي بعوامل تتعلق بجانب العرض الكلي وليس الطلب الكلي فإن ذلك يحد نسبياً من جهود البنك المركزي في هذا الصدد. يسعى البنك المركزي في المستقبل إلى تعزيز مستويات إدارة السيولة عن طريق فرض نسبة الاحتياطي القانوني.

في **الصومال**، في ظل ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي ودولة الاقتصاد، يحاول البنك المركزي السيطرة على الأوضاع النقدية. يزيد من صعوبة الأمر عدم قيام البنك المركزي بإصدار أوراق عملة محلية منذ عام 1991 حيث يتم التعامل بالدولار في ضوء ندرة شديدة للدولار في الأسواق. يعتزم البنك المركزي إصدار عملة محلية بقيمة ألف شلن صومالي (أقل من 5 سنت أمريكي) خلال العام الحالي، وهو ما سيمكن البنك المركزي نسبياً من امتلاك الأدوات التي تساعد على إدارة السياسة النقدية.

الاقتصادي، كذلك لا يتسنى لها استخدام التغيرات في أسعار الصرف للتعامل (استيعاب) مع الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي.

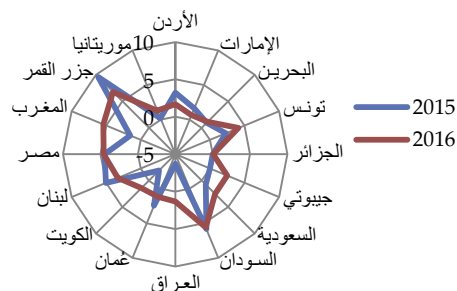
في **السودان**، يستهدف البنك المركزي السوداني تحقيق الاستقرار السعري واستقرار سياسة سعر الصرف وذلك من خلال إصدار أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني والتدخل في سوق الصرف. يُعد العمل على استهداف القاعدة النقدية وتطوير سوق التعاملات ما بين البنوك ومزادات تداول أوراق الدين الحكومية أحد أهم الآليات لامتناس فائض السيولة وتطوير الوساطة المالية. لا زالت وضعية السياسة النقدية توسعية إلى حد كبير في ظل الارتفاع الكبير في معدلات نمو السيولة المحلية التي نمت خلال العام الماضي بنسبة 26 في المائة. كذلك سجل مُعدل نمو الائتمان المحلي ارتفاعاً كبيراً بنسبة 27.4 في المائة مدفوعاً بالزيادة الكبيرة في كل من معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (24.7 في المائة) والممنوح للقطاع العام (37.6 في المائة)، في الوقت الذي نمت فيه الودائع المحلية بنسبة تقارب 31 في المائة خلال العام الماضي.

تستهدف السياسات النقدية لعام 2017 تقليل أثر انتقال التطورات الدولية والإقليمية وتجنب الآثار السلبية لهذه التطورات على الاقتصاد السوداني حيث أدت إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد السوداني وارتفاع الضغوط التضخمية. أيضاً ستركز السياسات على خلق بيئة مواتية للاستثمار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. من المتوقع استمرار السياسة النقدية التوسعية في السودان خلال العام الجاري ونمو السيولة المحلية بنسبة 27.3 في المائة وتراجع معدل نمو الائتمان الممنوح ليقارب نحو 24 في المائة ونمو الودائع المحلية بنسبة 30 في المائة. تجدر الإشارة إلى أن الأوضاع النقدية في السودان سوف تشهد تحسناً ملموساً في ظل التأثيرات الإيجابية لقرار رفع العقوبات عن السودان وهو ما سيؤدي إلى دعم التعاملات المالية والتدفقات الاستثمارية، وسيؤدي إلى نمو ملحوظ في أنشطة المصارف وتحسن نسبي للأوضاع النقدية وللتعاملات في سوق الصرف.

في **موريتانيا**، يعمل البنك المركزي من خلال سياسته النقدية المنتهجة على الإبقاء على معدل التضخم في حدود مقبولة والعمل على توفير شروط تمويل مناسبة لحفز النشاط الاقتصادي والتشغيل. وقد أبقى البنك المركزي على

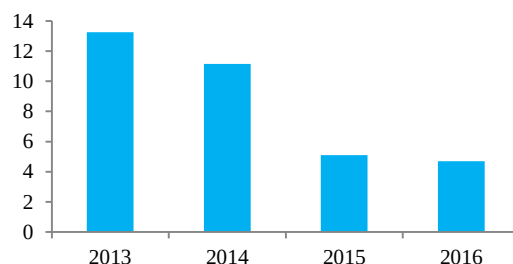
شكل رقم (4): الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية التطورات النقدية والمصرفية

معامل الاستقرار النقدي في بعض الدول العربية لعام 2016
(الاقتراب من الواحد يعني زيادة مستويات الاستقرار النقدي).



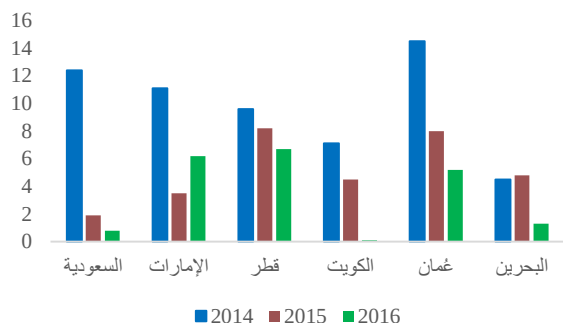
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان
تقرير آفاق الاقتصاد العربي-مارس 2017.

استمرار انخفاض معدل نمو السيولة خلال عام 2016
للعام الثاني على التوالي
معدل نمو السيولة في الدول العربية (%)



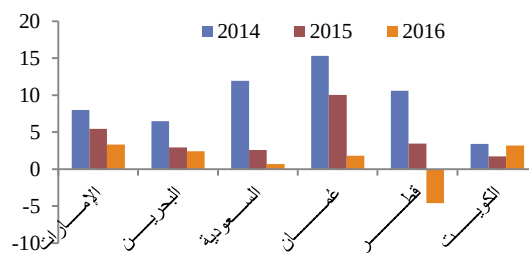
المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان
تقرير آفاق الاقتصاد العربي-مارس 2017.

بما يعكس انخفاض معدلات نمو الودائع في عدد من دول المجموعة
معدل نمو الودائع (2014-2016) %



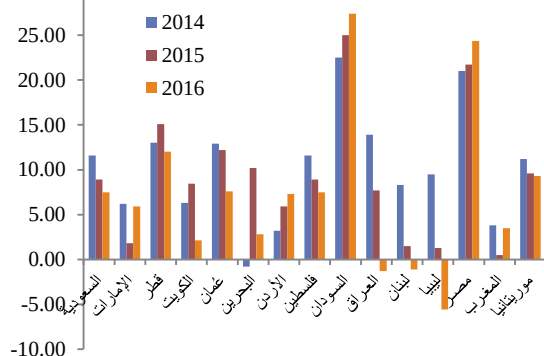
المصدر: المصارف المركزية المعنية.

شهد معدل نمو السيولة في دول مجلس التعاون انخفاضاً
معدل نمو السيولة المحلية (2014-2016) %



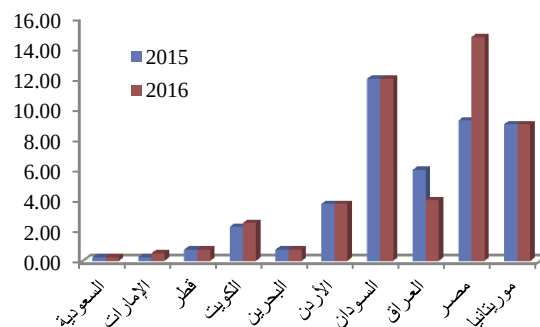
المصدر: المصارف المركزية المعنية.

وعلى مستويات الائتمان التي انخفضت في عدد من البلدان
العربية خلال عام 2016
معدل تغير مستويات الائتمان الممنوح (%)



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان
تقرير آفاق الاقتصاد العربي-مارس 2017.

أثرت تلك التطورات إضافة إلى تنامي احتياجات التمويل وعودة مسارات
السياسة النقدية التقليدية في الولايات المتحدة على أسعار الفائدة
الرسمية في بعض الدول العربية
أسعار فائدة السياسة النقدية 2016



المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستبيان
تقرير آفاق الاقتصاد العربي-مارس 2017.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2017 و2018 التطورات المالية

اتسم عام 2016 بتسارع وتيرة إصلاحات المالية العامة في العديد من البلدان العربية واتساع نطاقها لتشمل ليس فقط إصلاحات جانبي الإيرادات والنفقات الكلية وإنما امتدت تلك الإصلاحات أيضاً إلى عمليات إدارة الموازنة العامة والدين العام لضمان تحقيق الاستدامة المالية سواء فيما يتعلق بالبلدان العربية المصدرة للنفط أو تلك المستوردة له. ظهر خلال العام الماضي التنسيق واضحاً بين تدابير السياستين المالية والنقدية، فعلى ضوء الزيادة الملموسة في مستويات العجزات في الموازنات العامة حرص عدد من الدول العربية على تبني مزيج أمثل من خيارات التمويل يراعي من جهة أوضاع التمويل المحلي ويضمن عدم مزاحمة تمويل العجزات في الموازنات العامة للتمويل الموجه للقطاع الخاص، ويراعي من جهة أخرى اعتبارات تطوير إصدارات الدين بالعملة المحلية من السندات والصكوك. كما استهدفت بعض تدخلات السياسة المالية تخفيف حدة الضغوطات في السيولة المحلية من خلال إعطاء الأولوية للمصروفات والمتأخرات المستحقة للقطاع الخاص لدعم الأوضاع النقدية التي تأثرت في بعض البلدان العربية بتراجع الأسعار العالمية للنفط ولدفع النشاط الاقتصادي.

شملت إصلاحات جانب الإيرادات الكلية سياسات لزيادة مستويات تنويع الإيرادات غير النفطية في البلدان العربية المصدرة للنفط وسياسات لدعم الإيرادات الضريبية والجمركية في البلدان العربية المستوردة للنفط عبر آليات عدة تضمنت الاتجاه إلى فرض ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واعتماد سياسات الخصخصة لزيادة حصيله الإيرادات غير النفطية والاتجاه إلى زيادة رسوم بعض الخدمات الحكومية. من جهة أخرى، اتجهت بعض الدول العربية المستوردة للنفط إلى تبني سياسات لتحسين مستويات الكفاءة والعدالة الضريبية من خلال مواصلة جهودها الرامية إلى الإصلاح الضريبي والجمركي.

كذلك عملت البلدان العربية على مواصلة إصلاحات جانب الانفاق من خلال العمل على ضبط الانفاق الجاري، لا سيما الانفاق على الأجور. وقام بعضها بوضع سقف لمستويات الانفاق العام واتجه بعضها الآخر إلى خفض الانفاق الجاري بينما ربطت بعض الدول العربية الزيادة في أجور العاملين بالقطاع الحكومي بمعدلات الأداء والإنجاز وبارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات محددة. كذلك واصلت البلدان العربية خلال عام 2016 جهودها لترشيد نظم الدعم لا سيما فيما يتعلق بدعم الطاقة مع الحرص على تقوية أوضاع شبكات الأمان الاجتماعي. على صعيد الانفاق الاستثماري، استهدفت السياسة المالية في البلدان العربية إعطاء أولوية التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على زيادة مستويات التنويع الاقتصادي والتزيت في تنفيذ المشروعات غير الملحة، مع تركيز الانفاق الرأسمالي على القطاعات الواعدة والمنتجة مع إشراك القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق والأعمال من أجل تخفيف العبء المالي عن الموازنة والإبقاء على الاستثمار عند مستويات محفزة للنمو الاقتصادي. من جهة أخرى، انصب جانباً من اهتمام السياسة المالية في بعض البلدان العربية على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع غير الرسمي على الانضمام لمظلة الاقتصاد الرسمي وكذا على تحقيق التنمية المكانية المتوازنة وتمكين الفئات ذات الدخل المتوسط من امتلاك السكن الملائم.

على صعيد عمليات إدارة الموازنة والدين العام، تركزت السياسة المالية في البلدان العربية على تحسين كفاءة عمليات إعداد وإدارة الموازنة العامة وربطها مع الأهداف الاقتصادية متوسطة الأجل المتبناة على مستوى الاقتصاد الكلي. وكذلك تسعى الكثير من البلدان العربية إلى التحول التدريجي إلى موازنة البرامج والأهداف Performance Budget بما يضمن رفع مستويات كفاءة وفعالية الانفاق العام وقدرته على رفع النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف المتضمنة في الخطط والبرامج التنموية. في السياق ذاته، هناك كذلك اهتمام بتأسيس وحدات السياسات المالية الكلية في وزارات المالية ببعض البلدان العربية بما يمكن من بناء نموذج كلي للمالية العامة يشمل إعداد توقعات الإيرادات والنفقات والعجز/ الفائض والتمويل على المدى المتوسط ترتبط بالسياسات الاقتصادية الأخرى والمستهدفات الكلية. من جانب آخر، وفي ظل ارتفاع مستويات العجزات في الموازنات، حرصت بعض الدول العربية على تأسيس وحدات لإدارة الدين العام تستهدف دراسة أفضل بدائل وخيارات

التمويل وتقدم الدعم اللازم على صعيد التدابير اللازمة لخفض مستويات الدين العام للناتج والإبقاء عليه في مستويات قابلة للاستدامة.

كمحصلة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها كل من مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط والمستوردة للنفط خلال عام 2016، تراجعت الإيرادات الكلية بنسبة طفيفة قاربت 3 في المائة حيث ساهم الارتفاع الملموس المسجل في الإيرادات غير النفطية في بعض الدول العربية المصدرة للنفط وكذلك الزيادة المحققة في مستوى الإيرادات الكلية في مجموعة البلدان العربية المستوردة للنفط في التخفيف نسبياً من حدة تراجع الإيرادات النفطية. في المقابل، واصلت النفقات العامة تراجعها خلال العام الماضي بما يعكس جهود الانضباط المالي حيث انخفضت بنسبة تقارب 6 في المائة مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 9.3 في المائة عام 2015، فيما حد ارتفاع النفقات العامة في مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط بخلاف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من تأثير تراجع مستويات الانفاق العام على مستوى الدول العربية كمجموعة. كمحصلة تشير الأرقام الأولية لموازنات الدول العربية لعام 2016 إلى انخفاض نسبي لمستوى عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 10.3 في المائة مقارنة بنحو 11.4 في المائة للعجز المسجل عام 2015.

على ضوء التوقعات بتعافي الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2017 وتحسن مستويات النشاط الاقتصادي في عدد من البلدان العربية وفي ظل استمرار الوتيرة المكثفة لإصلاحات المالية العامة على صعيد الإيرادات والنفقات من المتوقع استمرار انخفاض مستويات عجز الموازنة للناتج على مستوى الدول العربية كمجموعة إلى نحو 6.3 في المائة عام 2017 و5.1 في المائة عام 2018.

(1) الدول العربية المصدرة للنفط

أ- دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

انصب تركيز السياسات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2016 على تقوية أوضاع الموازنات العامة وتبني خطط متوسطة الأجل لتحقيق الاستدامة المالية للتغلب على التحديات التي تفرضها التقلبات في أسعار النفط العالمية على أوضاع المالية العامة. في هذا السياق، واصلت هذه الدول سعيها في عام 2016 لاحتواء العجزات في الموازنات العامة من خلال العمل على تقوية جانب الإيرادات الكلية عبر عدد من التدابير التي تستهدف تعزيز الإيرادات غير النفطية. لعل أبرز التدابير في هذا الصدد اتجاه دول المجلس إلى فرض ضريبة القيمة المضافة بواقع 5 في المائة بداية من عام 2018. إضافة لذلك، يستهدف بعض دول المجلس تعزيز الإيرادات الضريبية من خلال فرض ضريبة على أرباح الشركات. كذلك ظهر واضحاً اتجاه عدد من دول المجموعة إلى سياسات الخصخصة وسياسات تحفيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات لتخفيف الضغوطات على أوضاع الموازنة وزيادة رسوم الخدمات الحكومية لتعزيز الإيرادات غير النفطية.

على جانب النفقات، استهدفت السياسة المالية بشكل رئيسي رفع كفاءة الانفاق الحكومي عبر ترشيد مستويات الانفاق الجاري من خلال وضع سقف على المصروفات التشغيلية للوزارات في بعض دول المجلس إضافة إلى سياسات موازية لتحديد أولويات الانفاق الرأسمالي بحيث

تأثرت الأوضاع المالية بدول المجموعة سلباً باستمرار انخفاض الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2016 وهو ما استدعى اتجاه بعض بلدان المجموعة لا سيما دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تبني تدابير سريعة لاستعادة الانضباط المالي، فيما لم تتجه الدول العربية المصدرة للنفط الأخرى إلى ضبط مماثل للأوضاع المالية وخاصة في ظل استمرار تعرض دول المجموعة باستثناء الجزائر لظروف داخلية تنعكس على الميزانية العامة للدولة وتضيف ضغوط تصاعدية على جانب النفقات العامة. استناداً لما سبق سجلت بلدان المجموعة تراجعاً طفيفاً في مستوى عجز الموازنة للناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 11.6 في المائة في عام 2016 مقارنة بنحو 12.4 في المائة لمستوى العجز المسجل عام 2015.

من المتوقع تحسن مستويات الأداء المالي في مجموعة البلدان العربية المصدرة للنفط خلال عامي 2017 و2018 في ظل التوقعات بارتفاع ملحوظ لمستوى الإيرادات والصادرات النفطية مع الارتفاع المرتقب لكميات الإنتاج النفطي خاصة بافتراض حدوث تحسن ملموس للأوضاع الداخلية في البلدان العربية المصدرة للنفط الأخرى يساعد على عودة جزئية للنشاط بالقطاع النفطي، إضافة إلى التأثير الإيجابي لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية. في المحصلة، من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة لدول المجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 7 في المائة عام 2017 وإلى 5.2 في المائة عام 2018.

الدين السيادي على مستوى الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة وإقبالاً كبيراً من قبل المستثمرين على تلك الإصدارات في ضوء ارتفاع مستويات التصنيف الائتماني وانخفاض مستويات الدين العام في دول المجموعة.

من المتوقع تحسن أوضاع المالية العامة في دول المجموعة خلال عام 2017 و2018 بفعل عدد من العوامل يأتي في مقدمتها التحسن المتوقع للأسعار العالمية للنفط في ظل اتفاق الدول المنتجة الرئيسية داخل وخارج أوبك على خفض كميات الانتاج وكذلك التوقعات بتعزيز مستويات الإيرادات غير النفطية بما يعكس الإصلاحات المتعددة التي يجري تنفيذها على جانب الإيرادات الكلية ومن بينها فرض ضريبة القيمة المضافة بداية من عام 2018 التي من المتوقع ان تساعد في توفير حصة تقدر بما يتراوح بين 1-2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. على جانب النفقات، من شأن السياسات المتبناة في دول المجلس أن تؤدي إلى احتواء زيادة مستوى النفقات الجارية لصالح زيادة ورفع كفاءة مستوى النفقات الرأسمالية. بناء عليه، من المتوقع انخفاض مستويات عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 6 في المائة عام 2017 وفق التقديرات المتضمنة في مشاريع الموازنات العامة التي صدرت عن دول المجلس ومواصلة العجز التراجع إلى مستوى 5 في المائة عام 2018.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في السعودية، تهدف السياسة المالية في المملكة إلى تقوية وضع المالية العامة ورفع كفاءة الانفاق الحكومي وتبني سياسات وتدابير للوصول إلى توازن الموازنة بحلول عام 2020 وفق رؤية المملكة لعام 2030 التي تتضمن برنامجاً للتحويل الوطني يستهدف زيادة مستويات التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية.

فيما يتعلق بالأداء على صعيد الموازنة العامة للدولة من المتوقع أن تبلغ الإيرادات النفطية نحو 329 مليار ريال عام 2016 مقارنة بنحو 446 مليار ريال للإيرادات النفطية المسجلة عام 2015 بانخفاض نسبته 26 في المائة. أما فيما يتعلق بالإيرادات غير النفطية تشير تقديرات الموازنة إلى وصولها إلى مستوى 199 مليار ريال في موازنة عام 2016 مقارنة بنحو 166 مليار ريال للمستوى المسجل عام 2015 بارتفاع يقارب العشرين بالمائة، وبارتفاع نسبته 38 في المائة مقارنة بالمستوى المسجل عام 2012 بما يعكس الجهود والسياسات المتواصلة

يتم التركيز على المشروعات ذات العائد الاقتصادي وتلك التي تساهم في زيادة مستويات التنويع الاقتصادي. كذلك كانت عمليات إدارة الموازنة العامة والدين العام على رأس أولويات صناع القرار بما يضمن العمل على تحديث وتطوير إدارة الموازنات الحكومية وتبني أطر متوسطة الأجل للموازنة ترتبط بمستهدفات أداء الاقتصاد الكلي من خلال تحول بعض الدول إلى موازنة البرامج والأهداف. أما على صعيد سياسات إدارة الدين فقد حظيت باهتمام كبير خلال عام 2016 في ظل الاتجاه إلى تأسيس وحدات خاصة لإدارة الدين العام بوزارات المالية تتولى رسم استراتيجيات الاقتراض المناسبة وتقييم المخاطر المصاحبة لخيارات الاقتراض المختلفة وبما يضمن كذلك عدم مزاحمة الائتمان الحكومي للائتمان الموجه للقطاع الخاص ويدعم مستويات التنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

في ظل تواصل تراجع الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2016، تشير التقديرات إلى انخفاض مستوى الإيرادات النفطية بدول المجلس بنسبة 22 في المائة مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 48.9 في المائة عام 2015. في المقابل، ساهم ارتفاع مستوى الإيرادات غير النفطية بنسبة 28 في المائة في ظل الإصلاحات العديدة المتبناة على صعيد السياسة المالية لتنويع مستوى الإيرادات الكلية في التخفيف نسبياً من حدة تأثير تراجع الإيرادات النفطية خلال العام الماضي. كما ارتفعت أهميتها النسبية من نحو 31 في المائة من مجمل الإيرادات الكلية في عام 2015 إلى نحو 43 في المائة في عام 2016. على جانب النفقات، ساهمت إصلاحات ضبط الانفاق العام في خفض مستويات الانفاق العام بنسبة 9 في المائة العام الماضي.

في المحصلة، ساعدت تلك التطورات على انخفاض مستويات عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.8 في المائة العام الماضي مقارنة بنحو 11.5 في المائة عام 2015 الذي اتجهت فيه دول المجلس إلى حفر الانفاق العام للتخفيف من حدة تراجع مستويات النشاط الاقتصادي الناتج عن هبوط أسعار النفط. تم تمويل العجزات المسجلة خلال عام 2016 من خلال عدد من الآليات شملت السحب من الاحتياطي والمفوض المالية المتوافرة من السنوات السابقة، إضافة إلى الاقتراض عن طريق إصدار أدوات دين محلي وخارجي والحصول على قروض مصرفية مجمعة. يشار إلى أن العام الماضي قد شهد نشاطاً واضحاً لدول المجلس فيما يتعلق بإصدارات

الحكومية لعام 2016 بما يعكس ثقة المستثمرين بالاقتصاد السعودي وبالخطوات التي تتبناها الحكومة من أجل تطوير قاعدة الاقتصاد وتنويعه في الأجل المتوسط والبعيد.

فيما يتعلق بموازنة عام 2017، فيأتي إعداد الموازنة في إطار منسجم مع "رؤية المملكة 2030" حيث تم إعادة هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة ويحقق كفاءة وفاعلية الانفاق العام. أعدت الميزانية في ضوء تطورات الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي بما في ذلك تقديرات أسعار النفط بالإضافة إلى تقدير متطلبات الجهات الحكومية بصورة أكثر واقعية لتفادي الزيادة في الانفاق الفعلي وتحقيق مستويات أعلى من الانضباط المالي. تم اعتماد مخصصات في إطار موازنة عام 2017 للمشروعات المتضمنة مع عدم اعتماد مشاريع جديدة لمجلس الشئون الاقتصادية والتنمية خارج برنامج التحول الوطني. هذا، فيما سيستمر مكتب ترشيد الانفاق التشغيلي والرأسمالي في مراجعة النفقات التشغيلية والرأسمالية وهو ما يتوقع معه زيادة مستويات كفاءة الانفاق عام 2017.

من المتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة في موازنة عام 2017 نحو 692 مليار ريال بزيادة 31 في المائة عن الإيرادات المسجلة العام الماضي. تسهم من بينها الإيرادات النفطية بنحو 480 مليار ريال بارتفاع نسبته 46 في المائة مقارنة بميزانية العام السابق ولتشكل نحو (70 في المائة من الإيرادات) فيما يتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية إلى 212 مليار ريال وبزيادة 6.5 في المائة. أما النفقات العامة فقد قدرت بنحو 890 مليار ريال وقد تم الأخذ في الاعتبار لنفقات برنامج التحول الوطني في إطار تقدير النفقات وبمخصصات تقدر بنحو 42 مليار ريال بخلاف المشروعات التي سبق اعتمادها من فوائض ميزانيات السنوات السابقة. كما تم كذلك الأخذ في الاعتبار احتياجات حفز النشاط في القطاع غير النفطي، حيث تم التركيز على الاستثمارات ذات الأولوية التي تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة وحفز نمو القطاع الخاص. ومن أسباب ارتفاع الإيرادات والنفقات في موازنة العام الجاري تعديل أسعار الطاقة وما يتوقع توجيهه من دعم للفئات المستحقة لدعم من المواطنين.

بناءً على ما سبق، من المتوقع تحقيق عجز في حدود 198 مليار ريال (7.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وبانخفاض نسبته 33 في المائة مقارنة بالعجز المسجل

لتعزيز الإيرادات غير النفطية التي باتت تشكل حالياً نحو 38 في المائة من إجمالي الإيرادات⁹⁰.

أما من حيث المصروفات العامة فقد بلغت نحو 825 مليار ريال سعودي (غير متضمنة 105 مليار ريال سعودي لسداد مصروفات متأخرة من الأعوام السابقة) بانخفاض نسبته نحو 15.6 في المائة مقارنة بمصروفات العام السابق، بما يعكس تراجع وتيرة الانفاق على المشاريع بناء على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام بهدف ضبط الانفاق ومراجعة المشاريع القائمة والجديدة مع الحرص على الاستمرار في صرف مستحقات الشركات والمقاولين والأفراد.

استناداً لما سبق، تشير التقديرات إلى أن عجز الموازنة العامة سيبلغ نحو 297 مليار ريال سعودي دون الأخذ في الاعتبار لمصروفات متأخرات الأعوام السابقة ونحو 402 مليار ريال سعودي إذا تم أخذها في الاعتبار وذلك مقارنة بمستويات بلغت 366 مليار ريال للعجز المسجل عام 2015. تم تمويل جانباً من العجز المسجل خلال عام 2016 من خلال الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية بإجمالي إصدارات لأدوات الدين المحلي والخارجي والقروض بلغ 200.1 مليار ريال. من ثم ارتفعت نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى 12.3 في المائة، فيما يتوقع ارتفاع خدمة الدين العام إلى 5.4 مليار ريال. وتم تمويل باقي العجز من خلال السحب من الاحتياطي العام للدولة⁹¹.

يشار إلى قيام المملكة بتأسيس وحدة إدارة الدين العام في وزارة المالية وهي معنية بتطوير إدارة الدين العام ومصادر وسبل تمويله لتعزيز قدرة المملكة على الاقتراض محلياً ودولياً بما يساهم في تطوير سوق السندات والصكوك. كان من بين أهم إنجازات مكتب إدارة الدين العام خلال عام 2016 إصدار أول سندات دولية للمملكة بقيمة 17.5 مليار دولار، بما يعد أكبر إصدار لسندات سيادية مُجمعة مقومة بالدولار الأمريكي. تضمن هذا الإصدار أكبر طرح لشريحة سندات طويلة الأجل لمدة 30 عاماً بين الأسواق الناشئة شهد زيادة كبيرة في مستويات التغطية من قبل المستثمرين، وهو ما جعل المملكة تحصل على جائزة أفضل مُصدر للسندات

⁹⁰ وزارة المالية، (2017). "ميزانية عام 2017: نسخة البيان العام"، المملكة العربية السعودية.
⁹¹ وزارة المالية، (2017). المرجع السابق.

الناتج المحلي الإجمالي⁹³. على صعيد المصروفات العامة من المتوقع ارتفاعها مقارنة بالمستوى المسجل عام 2017 بما يعكس الحرص على تمويل عدد من المشروعات الاقتصادية المهمة ومن أبرزها المشروعات المتضمنة في "برنامج التحول الوطني 2020" الذي تقدر ميزانيته الإجمالية بنحو 217 مليار ريال خلال الفترة (2018-2020)، فيما ستساهم تدابير ضبط مستويات الانفاق في احتواء جانباً من النفقات لا سيما الجارية. كمحصلة، من المتوقع انخفاض مستوى عجز الميزانية في عام 2018 إلى ما يدور حول 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في الإمارات، ظهر اتجاه الحكومة لخفض الانفاق لتحقيق الانضباط المالي في ظل تراجع الأسعار العالمية للنفط واضحاً خلال الربع الأول من عام 2016 مع تراجع مستويات الانفاق في إطار الموازنة الحكومية المجمعة بنسبة 43.3 في المائة على أساس سنوي، فيما تحولت السياسة المالية خلال الربعين الثاني والثالث من العام إلى زيادة الانفاق الحكومي بنسبة 8.3 و28 في المائة على التوالي لدعم النمو. كانت الزيادة في الانفاق الحكومي المسجلة خلال الربع الثالث مدفوعة بشكل رئيسي بزيادة مستويات الانفاق الرأسمالي بنسبة 109 في المائة إضافة إلى الزيادة في المنح الخارجية وتعويضات العاملين واستهلاك رأس المال. على مستوى التسعة أشهر الأولى من العام بلغ إجمالي النفقات العامة نحو 264.5 مليار درهم⁹⁴.

عزز من الاتجاه نحو زيادة مستويات الانفاق تحسن وضعية الإيرادات العامة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016، حيث ارتفعت في الربعين الثاني والثالث بنسبة 22 في المائة و31 في المائة على التوالي، بما يعكس الزيادة في بعض بنود الإيرادات مثل الدخل من العقارات ومبيعات السلع والخدمات والرسوم والغرامات التي ارتفعت في مجملها بنسبة 151 في المائة. في المقابل تراجع مستوى الإيرادات الضريبية خلال الربع الثالث من العام بنسبة 31 في المائة نتيجة انخفاض حصيلته الضرائب المفروضة على شركات النفط، وكان أكبر انخفاض مسجل

العام الماضي وغير المتضمن لمدفوعات المتأخرات المستحقة عن السنوات السابقة. سوف يمول العجز جزئياً من خلال إصدار أدوات دين عام جديدة وبما يتماشى مع استراتيجية الدين العام بالإضافة إلى السحب من الاحتياطي.

يُشار إلى أن استراتيجية الدين العام تستهدف وضع سقف لمستوى الدين العام خلال السنوات الأربع القادمة بما لا يتعد 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي واقتراض أو إصدار دين عام سنوي بحسب الحاجة وفي حدود القدرة الاستيعابية مع مراعاة تنويع أدوات الدين المُصدرة وإصدار الأدوات التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الصكوك داخل وخارج المملكة إضافة إلى تنويع العملات المُصدر بها الدين بحسب الحاجة وأوضاع الأسواق.

كذلك تتضمن الإصلاحات المالية تبني برنامج لتحقيق التوازن المالي بحلول عام 2020 يستهدف إعادة هيكلة الوضع المالي وتقويته واستهداف تحقيق التوازن المالي من خلال الاستمرار في المراجعة الشاملة للإيرادات والنفقات والمشاريع وآلية اعتمادها. بما يضمن رفع كفاءة الانفاق العام وتنمية الإيرادات غير النفطية ودعم النمو الاقتصادي وأنشطة القطاع الخاص لا سيما الصناعي. تشير بعض التقديرات إلى أن هذا البرنامج لن يساعد فقط في تحقيق التوازن المالي بالمملكة، وإنما سيُمكن من تحقيق فائض بقيمة 162 مليار ريال خلال عام 2020 مقارنة بعجز بقيمة 200 مليار ريال كان من المتوقع تسجيله حال عدم تبني الإصلاحات المتضمنة في برنامج التوازن المالي⁹².

أما في عام 2018 فمن المتوقع حدوث تحسن لأوضاع المالية العامة في المملكة نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية في ظل التوقعات بارتفاع الأسعار العالمية للنفط ومعاودة كميات الانتاج النفطي لاتجاهها نحو الارتفاع في أعقاب تنفيذ قرار خفض الانتاج عام 2017. من جانب آخر، من المتوقع ارتفاع كبير لمستوى الإيرادات غير النفطية بما يعكس الإصلاحات الجاري تنفيذها على صعيد تنويع مصادر الإيرادات العامة ومن أهمها البدء في تطبيق ضريبة القيمة المُضافة بنسبة 5 في المائة التي من المتوقع أن تبلغ إيراداتها ما يتراوح بين 1-2 في المائة من

⁹³ Christine Lagarde (2017). "Generating Public Revenue to Build Resilient Economies", Speech delivered at The Second Arab Fiscal Forum, UAE, Dubai, Feb.

⁹⁴ Central Bank of the U.A.E (2016). 'Quarterly Economic Review', Q4.

⁹² جدوى للاستثمار، (2017). "برنامج تحقيق التوازن المالي بحلول 2020"، فبراير.

المالية الحالية بما يحقق أفضل النتائج للمجتمع وتطبيق أفضل الممارسات العالمية ورفع تقييم الدولة في مجال التنافسية العالمية، وتحديث النظام الحالي لإعداد الميزانية بما يتوافق مع متطلبات خطة الميزانية للسنوات 2017 - 2021.

في **قطر**، تضمنت موازنة عام 2017 إيرادات مقدرة بقيمة 170.1 مليار ريال بزيادة قدرها 9 في المائة مقارنة بالإيرادات المتوقعة لعام 2016، بما يعكس الإجراءات التي تم اتخاذها لزيادة الإيرادات غير النفطية. في حين بلغ تقدير المصروفات العامة نحو 198.4 مليار ريال بانخفاض نسبته 2 في المائة مقارنة بالمصروفات المتضمنة في موازنة عام 2016. على ضوء ما سبق يقدر انخفاض إجمالي العجز في الموازنة إلى نحو 28.3 مليار ريال بحدود 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعجز يقدر بنحو 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016.

روعي في إعداد الموازنة تبني التدابير اللازمة للعمل على زيادة الكفاءة في المصروفات الجارية والتشغيلية وتوفير كافة الاعتمادات اللازمة لاستكمال تنفيذ المشاريع الكبرى حسب الخطط المعتمدة بما يحقق التنمية المستدامة في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية. بهدف ضبط معدلات الانفاق قامت الحكومة خلال عام 2016 برفع أسعار الوقود بنحو الثلث، تلى ذلك تشكيل لجنة في وزارة الطاقة والصناعة لتحديد الاسعار الشهرية للوقود استناداً إلى التغيرات في مستويات الأسعار العالمية.

تستهدف موازنة عام 2017 العمل على زيادة كفاءة الإنفاق العام وتحقيق الاستغلال الأمثل لمخصصات المصروفات الجارية، إضافة إلى تعزيز مستويات الإنفاق الاستثماري حيث تضمنت الموازنة مخصصات للإنفاق على عدد من المشروعات الرئيسية بلغت 93.2 مليار ريال، بما يشكل نحو 47 في المائة من إجمالي مصروفات الموازنة العامة لسنة 2017، مما يؤكد الالتزام بتوفير التمويل المطلوب لاستكمال وتنفيذ المشاريع في القطاعات الرئيسية حسب الخطط المعتمدة، حيث تشهد المرحلة الحالية زخماً كبيراً في تنفيذ المشاريع الرئيسية، الأمر الذي سيؤدي إلى استمرار الزيادة في مخصصات المشاريع الرئيسية خلال الأعوام المقبلة لا سيما في ظل ارتفاع إجمالي تكلفة المشاريع التي تم الالتزام بها إلى نحو

خلال الربع الأول من العام وبلغ ما نسبته 61.5 في المائة في ظل تراجع أسعار النفط خلال تلك الفترة. بلغ إجمالي الإيرادات العامة خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016 نحو 273.3 مليار درهم⁹⁵.

تم بنهاية عام 2016، اعتماد مشروع الميزانية العامة للاتحاد عن الأعوام المالية (2017-2021) وبنفقات تقديرية قدرها 248 مليار درهم لخمس سنوات، وميزانية قدرها 48.7 مليار درهم لعام 2017، بالإضافة إلى إيرادات الجهات المستقلة والاستثمارات المالية، هذا وتمثل الميزانية العامة للاتحاد نحو 10 في المائة من مجمل الميزانية المجمعة في الإمارات، فيما يتأتى باقي الموازنة العامة من الموازنات المخصصة لكل إمارة. وتحرص دولة الإمارات على إعداد ميزانية دورية لخمس سنوات بهدف تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة والتركيز على رفع مستوى الخدمات الحكومية الذكية وزيادة نسبة رضا المتعاملين من جهود الحكومة الاتحادية. حظيت القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين وخدماتهم بالنصيب الأكبر في الميزانية المخصصة لعام 2017 حيث تم تخصيص أكثر من نصف الميزانية لهذه القطاعات وبإجمالي قدره 25.2 مليار درهم وتشمل هذه القطاعات التعليم العام والعالي والإسكان والتنمية الاجتماعية. كما حُصص 20.7 مليار درهم لقطاع الشؤون الحكومية وبنسبة 42 بالمئة من إجمالي الموازنة وذلك لإدارة الشؤون المالية وتقديم أرقى وأفضل الخدمات للمواطنين.

من المتوقع في عام 2018 تعزيز أوضاع الميزانية المجمعة للاتحاد بفعل الارتفاع المتوقع لأسعار النفط وبفعل الزيادة في الإيرادات غير النفطية جراء تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تشير تقديرات وزارة المالية إلى أنها سوف تسهم في توفير ما يتراوح بين 30-32 مليار درهم في أول عامين من تطبيقها (12 مليار درهم للعام الأول وما بين 18-20 مليار درهم للعام الثاني).

من بين الإصلاحات التي يجري تطبيقها حالياً على صعيد الأوضاع المالية إعداد خطة متوسطة المدى للفترة (2017/2021)، وتوفير الاعتمادات المالية لحكومة المستقبل ومتطلبات المرحلة القادمة لتحقيق رؤية الإمارات 2021، إضافة إلى الاستغلال الأمثل للموارد

⁹⁵ لا تتضمن تحويلات شركة أدنوك وكذلك الدخل من الاستثمار.

دعم الأجيال المقبلة (10 في المائة من الإيرادات الكلية) نحو 9.7 مليار دينار (28.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). لجأت الحكومة في تمويل العجز إلى الاقتراض من السوق المحلي بواقع 2 مليار دينار كويتي من خلال إصدار سندات بالعملة المحلية وكذلك اقتراض ما يعادل 3 مليار دينار كويتي من الأسواق الدولية في صورة سندات وصكوك، وتم تغطية باقي العجز من خلال الاقتراض من الاحتياطي العام للدولة⁹⁶.

أما في عام 2018/2017، فتشير تقديرات الموازنة إلى ارتفاع مستوى الإيرادات الكلية بنسبة 30 في المائة مقارنة بالعام المالي السابق عليه لتصل إلى 13.3 مليار دينار كويتي من بينها إيرادات نفطية بواقع 11.7 في المائة بارتفاع بلغ 36 في المائة مقارنة بمستواها المسجل في العام المالي 2016/2015. بلغ تقدير المصروفات العامة نحو 19.9 مليار دينار بزيادة نسبتها نحو 5 في المائة مقابل المستوى المسجل في العام المالي السابق. بذلك من المتوقع انخفاض إجمالي عجز الموازنة العامة إلى 7.9 مليار دينار مقابل 9.7 مليار دينار للعجز المالي المسجل عام 2016/2015. يشار إلى أن العجز المتوقع للعام المالي 2018/2017 من المتوقع أن يكون أقل من المستوى المُقدر في الموازنة على ضوء التقدير المتحفظ لسعر برميل النفط المتضمن في إعداد الميزانية مقارنة بسعر النفط المتوقع في السيناريو الرئيسي للتقرير. أما في العام المالي 2018/2017، من المتوقع تواصل التحسن في الأوضاع المالية لا سيما في ضوء الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للنفط، والحصيلة المتوقعة لضريبة القيمة المضافة بمعدل 5 في المائة، وكذا تأثير حصيلة استحداث ضريبة على أرباح الأعمال والشركات بمعدل ثابت 10 في المائة.

تجدر الإشارة إلى تضمن وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي (الاجراءات الداعمة لإصلاح المسار المالي والاقتصادي) لدولة الكويت على إصلاحات هامة ضمن الموازنة العامة للدولة تشمل إجراءات لترشيد مصروفات كافة الوزارات والجهات الحكومية، ووقف إنشاء أجهزة حكومية أو هيئات عامة جديدة، وترشيد الدعم مع ضمان استمراره ووصوله إلى الشرائح المستحقة له، كما تتضمن آليات لإصلاح الخلل في الموازنة العامة من خلال ترشيد

374 مليار ريال، فيما يتوقع أن يتم توقيع عقود لمشاريع جديدة خلال السنة المالية 2017 بتكلفة إجمالية تبلغ 46.1 مليار ريال، وتشمل 25.0 مليار ريال لمشاريع البنية التحتية وقطاع المواصلات، و8.5 مليار ريال لمشاريع جديدة مرتبطة باستضافة كأس العالم 2022، و5.8 مليار ريال لقطاعي التعليم والصحة، بالإضافة إلى 6.8 مليار ريال لمشاريع جديدة في القطاعات الأخرى.

من المتوقع أن يكون للالتزام الحكومة بالإنفاق على المشروعات الرأسمالية تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي لا سيما النمو المُسجل في القطاعات غير النفطية خلال المرحلة المقبلة التي سجل نشاطها نمواً ملحوظاً خلال العام الماضي رغم الانخفاض المسجل في أسعار النفط. من المتوقع استمرار الحكومة في تمويل العجز في الموازنة من خلال إصدار أدوات دين في أسواق المال المحلية والعالمية، حيث كانت قطر قد قامت بإصدار سندات سيادية بقيمة 9 مليار دولار خلال عام 2016.

أما في عام 2018 فمن المتوقع أن ينخفض بشكل ملموس مستوى عجز الموازنة في ضوء الارتفاع المتوقع لكل من الإيرادات النفطية بما يعكس استمرار تحسن الأسعار العالمية للنفط وكذا التحسن المتوقع في كميات الانتاج من النفط والغاز. من جهة أخرى من المتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية بما يعكس حصيلة فرض ضريبة القيمة المضافة. على صعيد النفقات، من غير المتوقع حدوث ارتفاع كبير لمستوى الإنفاق مع وصول المشاريع التي يتم الإنفاق عليها إلى ذروة مراحل التنفيذ في عام 2017 وهو ما يعني تباطؤ معدل نمو الإنفاق العام خلال السنة المقبلة.

في الكويت، يبلغ تقدير الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2017/2016 التي تنتهي في مارس 2017 نحو 10.24 مليار دينار مقارنة بنحو 13.63 مليار دينار للإيرادات المتضمنة في العام المالي السابق عليه، وبانخفاض بلغت نسبته 25 في المائة بما يعكس تأثير التغير في الإيرادات النفطية التي تسهم بنحو (80-90) في المائة من إجمالي الإيرادات العامة. في المقابل بلغت تقديرات المصروفات العامة 18.89 مليار دينار بارتفاع طفيف مقارنة بالمصروفات المتضمنة في العام المالي 2016/2015 في ظل استمرار جهود الانضباط المالي. عليه، يتوقع أن يبلغ العجز في العام المالي 2017/2016 بعد اقتطاع مخصصات احتياطي

⁹⁶ البنك المركزي الكويتي، (2017). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-مارس 2017".

والجهات الحكومية، وتخفيض النفقات التشغيلية في الوزارات بمعدل 30 في المائة مع مراعاة توفير الاعتمادات لبعض الالتزامات المالية في بعض الوزارات والجهات الحكومية وتخفيض الاعتمادات المالية للجهات الحكومية ذات الميزانية المستقلة بنسبة 3 في المائة، وتوجيه الدعم الحكومي للمستحقين من المواطنين. بناء على ما سبق، من المتوقع تراجع نسبة عجز الموازنة للناتج إلى نحو 10 في المائة عام 2017، و8.4 في المائة عام 2018.

في عُمان، من المتوقع تحسن مستويات أداء المالية العامة خلال العام الجاري على ضوء الارتفاع في الإيرادات المُقدرة في موازنة العام الجاري لتصل إلى 8.7 مليار ريال عُمانى بارتفاع نسبته 1.1 في المائة مقارنة بمستوى الإيرادات المُقدّر في ميزانية عام 2016، فيما يتوقع انخفاض النفقات بنحو 1.7 في المائة وفقاً لميزانية العام الجاري لتصل إلى 11.7 مليار ريال. بناء عليه، يتوقع تراجع العجز المالي إلى نحو 3 مليارات ريال عُمانى تمثل نحو 12 في المائة من الناتج المحلي مقارنة بعجز قاربت نسبته 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي⁹⁸. من المتوقع تراجع مستويات العجز خلال عام 2018 بفعل الارتفاع المتوقع لأسعار النفط وحصيلة ضريبة القيمة المضافة. كذلك من المتوقع أن يدخل رفع نسبة الضريبة على أرباح الشركات من 12 في المائة إلى 15 في المائة حيز التنفيذ عام 2017، بيد أنه من المتوقع ألا تساهم حصيلة هذه الضريبة بشكل ملحوظ في تخفيف الضغوط على الموازنة خلال عامي 2017 و2018 نظراً لتباطؤ النشاط الاقتصادي. من جهة أخرى، من المتوقع أن يساعد استمرار الجهود والسياسات المبذولة لترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته في احتواء النفقات العامة في ظل الإصلاحات المالية العديدة التي يجري اتخاذها.

تُعتبر مستويات العجز إلى الناتج المحلي ضمن المستويات المنخفضة وفق المؤشرات الدولية وسترکز الحكومة على تمويل العجز خلال العام الجاري على النفاذ إلى أسواق الدين العالمية، إلا أنه نظراً لتراكم العجز للسنة الثالثة على التوالي فإن هدف تخفيض العجز سيكون إحدى أولويات الموازنة العامة هذا العام. سيتم تمويل نسبة 84 بالمائة من العجز المُقدّر في موازنة عام 2017 أي بمبلغ 2.5 مليار

الانفاق الحكومي وزيادة مستويات الانفاق الرأسمالي وإعادة هيكلة الدعم الحكومي وضمان وصوله لمستحقيه الذي يمثل نحو ربع الموازنة العامة، والتحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي وبدء تحصيل ضريبة القيمة المضافة عام 2018، وكذلك ضبط التوظيف في القطاع العام⁹⁷. كذلك تشمل الوثيقة إجراءات لتحسين عملية إدارة الموازنة العامة للدولة من خلال وضع آليات تضمن تحصيل مستحقات الدولة المتأخرة على المؤسسات والأفراد، وتبني آليات جديدة لضمان دقة تقديرات الاعتمادات بما يعكس الاحتياجات الحقيقية، وكذلك البدء بإعداد الميزانية متوسطة الأجل لمدة 3 سنوات، وتحويل الميزانية العامة من ميزانية الاعتمادات إلى ميزانية البرامج والاداء التي تدعم تحول الميزانية إلى أداة للتخطيط ترتبط بالأهداف الاقتصادية العامة للدولة. على صعيد إصلاحات إدارة الدين العام، تم إنشاء وحدة خاصة لإدارة الدين العام بوزارة المالية تتولى رسم استراتيجيات الاقتراض المناسبة وتقييم المخاطر المصاحبة لخيارات الاقتراض المختلفة، إضافة إلى الاشراف على عمليات الاقتراض بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار وبنك الكويت المركزي.

في البحرين، رغم استمرار جهود التنويع الاقتصادي لا يزال القطاع الهيدروكربوني يسهم بنحو 80-90 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة. على ضوء تراجع أسعار النفط التي أدت إلى انخفاض الإيرادات بشكل ملحوظ بداية من عام 2014، تم تبني عدة إجراءات للانضباط المالي شملت ترشيد الانفاق على الدعم الذي يشكل نحو 20 في المائة من إجمالي الانفاق العام. بناء عليه، تم رفع سعر البنزين بنسبة 60 في المائة، ورفع سعر الغاز ليصل إلى 4 دولارات بشكل متدرج كل عام، ورفع رسوم استهلاك الماء والكهرباء للشركات وغير المقيمين وتعديل هيكل الدعم على الكهرباء والماء لتغطية سكن واحد للمواطنين.

على ضوء ارتفاع قيمة العجز لنحو 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016، من المتوقع اللجوء إلى إجراءات إضافية لتعزيز الإيرادات العامة خلال عامي 2017 و2018 تشمل إلى جانب فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المائة، مراجعة رسوم بعض الخدمات الحكومية. كما تتضمن على صعيد النفقات تشكيل فرق خاصة لترشيد الانفاق بجميع الوزارات

⁹⁸ المجلس الأعلى للتخطيط، سلطنة عُمان (2017). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي-مارس 2017"

⁹⁷ الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، دولة الكويت، الخطة الإنمائية للسنوات (2010/2015 – 2016/2019).

الكفاءة الاقتصادية في تقديم الخدمات والسلع العامة كمعيار رئيسي يحكم أداء الوزارات والجهات الحكومية.

كذلك تتبنى الحكومة إصلاحات موازية على صعيد إدارة الموازنة العامة تتضمن العمل على تطوير وحدة السياسات المالية الكلية بما يمكنها من إنشاء قاعدة بيانات للإحصاءات المالية الحكومية وبناء نموذج كلي للمالية العامة يشمل إعداد توقعات الإيرادات والنفقات والعجز/ الفائض والتمويل على المدى المتوسط. إضافة إلى تحديث النظام المالي المحاسبي المتكامل والانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق والبدء في تطبيق موازنة البرامج والاداء في العام المالي 2017 على أربع وزارات هي: التربية والتعليم، والصحة، والخدمة المدنية، والمالية، وتحسين آليات إدارة السيولة النقدية لدى الخزينة العامة بما فيها استحداث حساب مصرفي موحد للخزينة العامة.

على صعيد إدارة الدين العام، تم تأسيس وحدة معنية بإدارة الدين العام تتولى مهمة تخطيط وتنظيم وإدارة عمليات الدين الحكومي ومراجعة الوسائل والخيارات على ضوء تطورات الاسواق المالية العالمية وأوضاع السيولة المحلية ومراقبة المستوى الامن للمديونية والمخاطر المرتبطة بارتفاعها وتنويع مصادر التمويل. إضافة إلى الاستمرار في مراقبة الاداء المالي للموازنة وذلك بوضع سقف للإنفاق العام والإيرادات على المدى المتوسط وبما ينسجم مع الإطار الكلي للخطة الخمسية. في هذا الإطار، تستهدف الحكومة توجيه أي زيادة في مستوى الإيرادات النفطية إلى تخفيض الدين العام.

أ- الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

لا زالت الأوضاع الداخلية التي تمر بها عدد من دول المجموعة باستثناء الجزائر تؤثر سلباً على كميات انتاج وصادرات النفط الخام، فيما لا تزال حصة الإيرادات النفطية متأثرة كذلك بانخفاض أسعار النفط في السوق العالمي في الوقت الذي تشهد فيه الموارد السيادية الأخرى تراجعاً بفعل الأوضاع الداخلية التي تمر بها بعض دول المجموعة مما كان له تأثيراً سلبياً على حجم الموارد المحصلة لتمويل الميزانية العامة. على جانب النفقات، لا تزال هناك ضغوطات ناتجة عن تزايد الاحتياجات التمويلية لمواجهة التداعيات الناتجة عن الأوضاع الداخلية التي تمر بها بعض دول المجموعة لا سيما في ظل الجمود النسبي لهيكل الانفاق العام نظراً لكون نفقات الأجور تشكل جانباً مهماً من النفقات الكلية.

ريال عُمان من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي. بينما سيتم تمويل باقي العجز والمقدر بنحو 0.5 بالمائة مليار ريال عُمان من خلال السحب من الاحتياطات، ويشمل الاقتراض الخارجي بالدولار الأميركي إصدار سندات دولية وصكوك وقروض تجمع بنكي.

تتضمن الإصلاحات التي يتم تنفيذها على صعيد الإيرادات العامة، تدابير مختلفة لتنشيط الإيرادات غير النفطية والعمل على رفع مساهمتها في إجمالي الإيرادات الحكومية، والاعتماد على برنامج التخصيص باعتباره إحدى الأدوات الأساسية التي ترمي إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في امتلاك وتمويل وإدارة الأنشطة الاقتصادية وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة وتعميق رأس المال، الأمر الذي سيكون له أثراً إيجابياً على الإيرادات الحكومية غير النفطية. من جهة أخرى سيتم تأسيس شركات قابضة على مستوى كل قطاع وإحالة حصص الحكومة في الشركات المحلية والخارجية إلى الشركات القابضة لإدارتها بكفاءة وفعالية. من جهة أخرى، يجري تنفيذ البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي بهدف تحسين بيئة الاستثمار وسهولة ممارسة الأعمال بما يخدم التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية ومن ثم تنويع الإيرادات العامة.

أما على صعيد النفقات العامة، تعمل الحكومة على مراعاة الإبقاء على مستوى الصرف على المشاريع الإنمائية بدون تخفيض وبما يضمن سير العمل واكمال كافة المشاريع قيد التنفيذ دون توقف أو تأجيل وضمان سداد الدفعات المالية المستحقة عن التعاقدات الحكومية في مواعيدها وبشكل منضبط. إضافة إلى إعطاء الأولوية في التنفيذ للمشروعات الضرورية التي تخدم الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والتراث في تنفيذ المشروعات غير الملحة، وتركيز الانفاق الرأسمالي على القطاعات الواعدة والمنتجة مع إشراك القطاع الخاص في تنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق والأعمال من أجل تخفيف العبء المالي عن الموازنة والإبقاء على مستويات ومعدلات الاستثمار التي تحفز النمو الاقتصادي. كما تستهدف الإصلاحات توجيه جانباً من الانفاق العام لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إسناد حصة من المشاريع والأعمال الحكومية اليها وتسريع صرف الدفعات المالية المستحقة لها. كذلك يجري مراجعة منظومة الدعم الحكومي بهدف ترشيده واستخدامه وتوجيهه وحصره على الفئات المستحقة من المواطنين مع مراعاة التدرج في تطبيق الإصلاحات مع التأكيد على

التطورات على مستوى دول المجموعة

في العراق، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات الكلية في ميزانية عام 2016 قد بلغ 81700 مليار دينار عراقي فيما بلغت النفقات 105895 مليار دينار، وبذلك سجلت الموازنة عجزاً بقيمة 24196 مليار دينار يشكل نحو 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في المقابل، تضمنت موازنة عام 2017 إيرادات إجمالية بقيمة 79011 مليار وهو ما يقل بنحو 3.3 في المائة مقارنة بالعام السابق. تعكس التقديرات المتواضعة للإيرادات النفطية التقدير المتحفظ نسبياً لسعر برميل النفط خلال العام الجاري بواقع 45 دولاراً للبرميل وبما يعكس كذلك الأثر المتوقع لخفض كميات الانتاج النفطي خلال النصف الأول من هذا العام التزاماً باتفاق أوبك. أما من حيث المصروفات فقد تضمنت الموازنة انخفاضاً في النفقات بواقع 5 في المائة لتصل إلى 100671 مليار دينار شاملة نحو 500 مليار دينار لإعادة إعمار وتنمية بعض المناطق العراقية المتضررة وفق خطط موضوعة من قبل الجهات المعنية للبدء بالمناطق الأكثر تأثراً. يشار إلى أن الجانب الأكبر من الانفاق الرأسمالي يوجه إلى دعم وتطوير القطاع النفطي في ظل التعاقدات الحالية مع شركات النفط العالمية التي تقضي بتحمل الحكومة العراقية لهذه النفقات. تعمل الحكومة حالياً على إعادة التفاوض مع الشركات العالمية للنفط بهدف الحصول على مزايا تعاقدية متعددة الجوانب⁹⁹.

على ضوء ما سبق، من المتوقع انخفاض العجز إلى 21660 مليار دينار وفق تقديرات الموازنة، بيد أن العجز الفعلي من المتوقع أن يقل إلى ما دون هذا المستوى في ظل التوقعات بارتفاع مستوى الإيرادات النفطية مقارنة بالمستوى المتضمن في تقديرات الموازنة. سوف يتم تمويل العجز من خلال طرح أدوات دين داخلي ومن القروض من عدد من المؤسسات الدولية.

شملت الموازنة العامة مؤخراً العديد من الإصلاحات لتنمية الإيرادات غير النفطية التي تشكل نسبة تقل عن 15 في المائة من مجمل الإيرادات وذلك ما يشمل¹⁰⁰:

- بناء القدرات الفنية والإدارية للنظم الضريبية والجمركية وتوفير الموارد المادية والبشرية

تركز إصلاحات المالية العامة في هذه البلدان على إجراء إصلاحات هيكلية في الإدارة الضريبية والجمركية لزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية والجمركية ونسب التحصيل مقارنة بالمستهدف، إضافة إلى زيادة مستويات كفاءة عمليات تحصيل رسوم الخدمات الحكومية ورفع مستوى شرائح ضرائب الاستهلاك وفرض ضرائب على مبيعات العقارات. من جانب آخر، وعلى صعيد النفقات يتم تبني سياسات لضبط مستويات الانفاق العام من خلال مراجعة وتقييم سياسة الانفاق العام وخصوصاً الانفاق على الأجور وبنود الصرف الأخرى بما يحقق جودة وكفاءة الانفاق العام والاستدامة المالية للدولة، إلى جانب مراجعة سياسة الدعم السلي وخصوصاً دعم المحروقات والعمل على الرفع التدريجي للدعم واستبداله بالدعم النقدي.

في ظل الضغوطات المشار إليها على جانب الإيرادات الكلية وعدم تمكن دول المجموعة من تحقيق خفض ملموس في مستويات النفقات العامة خلال عام 2016 واستمرار تباطؤ وتيرة تراجع مستويات الناتج المحلي الإجمالي بالتالي تراجع الإيرادات الضريبية في بعض هذه الدول، تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج لهذه المجموعة من الدول إلى نحو 18 في المائة في عام 2016. من المتوقع استمرار تأثر الأوضاع المالية في بعض بلدان المجموعة هذا العام جراء الالتزام بخفض كميات الانتاج في ظل اتفاق أوبك، إلا أن التعافي المتوقع للأسعار من المتوقع أن يدعم حصيلة الإيرادات النفطية. كما أن التوقعات بحدوث استقرار نسبي للأوضاع الداخلية في البعض الآخر هذه البلدان سوف يعمل كذلك على رفع مستويات الانتاج النفطي. كذلك وعلى صعيد النفقات يلاحظ اتجاه بعض دول المجموعة إلى وضع سقف على مستوى النفقات العامة وهو ما سيساعد على احتواء العجزات في الموازنة العامة.

أما فيما يتعلق بتوجهات الأوضاع المالية خلال عام 2018 فيفترض في حالة حدوث تحسن نسبي للأوضاع الداخلية في عام 2018 في بعض بلدان المجموعة أن تتمكن من زيادة مستويات الانتاج من النفط الخام، إلا أن تحقيق هذا الأمر يرتبط بقدرتها على توفير التمويل الرأسمالي المطلوب لتطوير حقول الانتاج وإعادة تأهيل البنية الأساسية للإنتاج والتصدير. عليه، من المتوقع انخفاض مستويات عجز الموازنة إلى الناتج المحلي بدول المجموعة إلى نحو 10 في المائة عام 2017 و6 في المائة في عام 2018.

⁹⁹ Economic Intelligence Unit (2017). 'Iraq: Country Profile.'

¹⁰⁰ البنك المركزي العراقي، (2017). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مارس.

أقل من (1.4 في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2018 وفق مبدأ تقدير الموازنة من الأعلى إلى الأسفل، والعمل على تنفيذ مبدأ اللامركزية المالية من خلال رفع كفاءة برنامج تنمية الأقاليم والمحافظات وإعادة توزيع الصلاحيات بين المحافظات والوزارات المركزية. فيما يتعلق بالديون الخارجية، تم إجراء المباحثات والمفاوضات للتوصل إلى تسويات للديون التي لم تتم معالجتها لغاية الآن ومن المؤمل أن تتم التسوية خلال سنة 2017 مع مجموعة من الدول.

أما في عام 2018، فمن المتوقع أن يسهم التعافي المرتقب للأسعار العالمية للنفط في دعم مستوى الإيرادات العامة خلال العام الجاري، كما ستدعم جهود ضبط الانفاق في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق مع صندوق النقد الدولي من أوضاع المالية العامة خلال أفق التوقع، إلا أنه من المتوقع في المقابل استمرار الضغوط على الموازنة العام المقبل في ضوء الأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد وفي ظل الحاجة إلى زيادة الانفاق على الخدمات لا سيما في ظل وجود نحو 3.1 مليون نسمة من النازحين، وهو ما قد يتطلب مجهودات أكبر لزيادة الإيرادات لا سيما غير النفطية منها. في ظل التحديات التي تواجه القطاع المالي كانت الحكومة تلجأ إلى تمويل العجز من خلال الإصدار النقدي، إلا أنه يتوقع في الفترة المقبلة تزايد الاعتماد بشكل أكبر على إصدارات الدين لا سيما الدين الخارجي لتمويل العجز مدعوماً بتحسين في مستويات الإقبال على تلك الإصدارات في ضوء إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي ساهم كذلك في حصول العراق على تمويل من البنك الدولي بقيمة 1.5 مليار دولار شهر ديسمبر الماضي.

في ليبيا، لا زالت التطورات الداخلية تؤثر على كميات إنتاج وصادرات النفط الخام، إضافة إلى تأثير انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي وتدني الموارد السيادية الأخرى مما كان له تأثيراً سلبياً على حجم الموارد المحصلة لتمويل الميزانية العامة، حيث ساهم هذا الوضع في استمرار تحقيق عجز في الميزانية خلال عام 2016 وللأسف الثالثة على التوالي وبلوغ العجز لمستويات مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي.

قُدِّر إجمالي العجز المسجل في الموازنة خلال عام 2016 بنحو 22 مليار دينار كمحصلة لانخفاض الإيرادات العامة إلى 8 مليار دينار بتراجع نسبته 33 في المائة مقارنة بعام 2015. كذلك، شهدت النفقات العامة تراجعاً موازياً بنحو

الضرورية لذلك، وتنسيق القوانين والتعليمات الضريبية والجمركية إضافة إلى مضاعفة الرسوم الجمركية لتصل إلى 30 في المائة.

- دراسة إمكانية استحداث ضرائب جديدة وتحصيل الضرائب والغرامات والرسوم من شركات الهاتف النقال والاستفادة من القطاع المصرفي في تحصيل الضرائب والتعرفة الجمركية وتحسين مستوى التحصيل الضريبي واستخدام أساليب التكنولوجيا المتطورة في حصر المكلفين .
- تحصيل الضرائب المترتبة على الشركات النفطية الأجنبية والمتعاقدين الثانويين العاملين معها وفقاً لقانون رقم (19) بما في ذلك عن المدفوعات العينية .
- التطبيق الكامل لقانون التعريفات الجمركية .
- تفعيل سياسة تحصيل رسوم خدمات الهاتف والماء والكهرباء والعودة إلى فكرة إعفاء الديون المتراكمة للمشاركين مقابل شروعه بدفع الفواتير الجديدة
- استثمار مبالغ صناديق الرعاية الاجتماعية والتأمين والتقاعد لتعزيز الموارد بدلاً من تأكلها بفعل التضخم وأسعار الفائدة السالبة.
- تعزيز إيرادات السياحة من خلال فرض رسوم على تأشيرات الدخول والمعاملة بالمثل وفرض رسوم إضافية على السواح عند الزيارات والمراكز الترفيهية.
- إجراء إصلاحات هيكلية في هيئتي الضرائب والجمارك مع توفير ضبط رقابي عالي على أداء الموظفين في تلك المنافذ بما يساعد في زيادة كفاءة عمليات التحصيل.

من جهة أخرى تضمنت موازنات السنوات الأخيرة بعض الإصلاحات على صعيد جانب الانفاق شملت من بينها وضع حدود قصوى للنفقات (سقف مالي) للوزارات ووحدات الانفاق كافة من شأنها دعم الاستثمارات والتركيز على الخدمات الضرورية ذات الأولوية. إضافة إلى تقليص نسبة النفقات الجارية لصالح النفقات الاستثمارية، وتقليل الارتباط بين النفقات وأسعار النفط عن طريق تبني سعر تقديري ثابت للنفط على المدى المتوسط بشكل يكسر الصلة المباشرة بين أسعار النفط الآتية وأطر الانفاق. وإصلاحات أخرى لإدارة الموازنة العامة بهدف خفض مستوى العجز تدريجياً وصولاً إلى

اجراءات وسياسات تضمن جودة وكفاءة الانفاق العام وتنفيذ الاصلاحات المقترحة لإدارة المالية العامة بمساعدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

في الجزائر، رغم تراجع قيمة الإيرادات النفطية في ظل تراجع الأسعار العالمية للنفط، لا تزال الإيرادات النفطية المساهم الأكبر في إجمالي الإيرادات حيث ساهمت في السنوات الخمس الأخيرة بنحو 60 في المائة من إجمالي الإيرادات. في ظل عدم الاتجاه إلى تقييد النفقات العامة بشكل ملموس خلال العام الماضي، من المتوقع أن تشهد الأعوام المقبلة تركيزاً أكبر على خفض مستويات الانفاق العام.

في هذا الإطار، يعد مشروع موازنة العام الحالي بداية نهج مسار مالي جديد تنتهجه الحكومة خلال الفترة 2017-2019 يتسم بترشيد النفقات والعمل على زيادة الموارد غير النفطية لدعم النمو الاقتصادي. من أهم سمات هذا النهج وضع سقف لمستوى الانفاق العام بما لا يتعدى سبعة مليارات دينار جزائري، مع العمل على تحقيق زيادة سنوية في مستوى الإيرادات الضريبية لا يقل عن 11 في المائة.

بلغ تقدير مستوى الإيرادات العامة في قانون المالية لعام 2017 نحو 5635 مليار دينار جزائري تتضمن إيرادات نفطية بواقع 2200 مليار دينار وإيرادات غير نفطية بواقع 3435 مليار دينار، فيما قدرت المصروفات بنحو 6883 مليار دينار وتمثل المصروفات الجارية نحو 67 في المائة من هذا المبلغ. فيما سجلت المصروفات الرأسمالية تراجعاً كبيراً في موازنة عام 2017 بواقع 28 في المائة وهو ما يتوقع أن يؤثر على مستويات النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط بذلك من المتوقع أن يبلغ العجز 1248 مليار دينار.

يشار إلى أن تقديرات قانون الموازنة تضمنت زيادة في قيمة الإيرادات غير النفطية بما يقدر بنحو 21 في المائة، وهو ما يتوقع حدوثه على ضوء الإجراءات والإصلاحات المالية المتضمنة في القانون ومن بينها رفع ضريبة القيمة المضافة من 17 بالمائة إلى 19 بالمائة بالنسبة للمعدل العادي ومن 7 بالمائة إلى 9 بالمائة بالنسبة للمعدل المنخفض ما يسمح بوصول حصيلة الضريبة إلى 110 مليار دينار. في مجال العقارات، ستخضع الإيرادات الناتجة عن بيع العقارات لضريبة على الدخل العام بمعدل ثابت يبلغ 5 في المائة في حين ستعفى من هذه الضريبة

31 في المائة لتصل إلى 30 مليار دينار. أما فيما يتعلق بموازنة عام 2017، فقد قُدرت بافتراض حدوث تحسن ملموس في الأوضاع الداخلية وهو ما سيساعد على ارتفاع مستوى الإيرادات بشكل قياسي لتصل إلى 24.5 مليار دينار مع عودة جزئية لمستويات الانتاج من النفط لتصل إلى 1.2 مليون برميل يومياً، يواكبها تعافي نسبي في الأسعار العالمية للنفط الخام. كذلك تضمنت تقديرات الموازنة ارتفاعاً كبيراً في مستوى النفقات العامة إلى 37.5 مليار دينار بما يعكس الحاجة إلى دعم جهود إعادة الاعمار والانفاق على استعادة جانباً من البنية الأساسية التي تضررت خلال السنوات الست الماضية. بما يعكس الزيادة في المصروفات الجارية إلى 27.2 مليار دينار ومضاعفة الانفاق الاستثماري ليصل إلى 4 مليار دينار. كنتيجة لما سبق من المتوقع تسجيل الموازنة لعجز يقدر بنحو 13 مليار دينار خلال عام 2017¹⁰¹.

أما في عام 2018 فمن المتوقع استمرار تحسن الإيرادات الكلية بدعم من الإيرادات النفطية التي من المتوقع أن تشهد ارتفاعاً نتيجة للأثر الكمي لزيادة كميات الانتاج والأثر السعري نتيجة تعافي أسعار النفط وهو ما سيساعد على تراجع العجز الكلي للموازنة خلال العام المقبل. يشار إلى أن الحكومة تستهدف التقليل من نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 10 في المائة خلال عام 2018 وعدم تجاوز نسبة الدين العام 65 في المائة من الناتج، وذلك من خلال إجراء مراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية وإقرار سياسات اقتصادية تعزز النمو الاقتصادي وتساهم في تنويع مصادر الدخل.

رغم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي، هناك عدد من الإصلاحات التي يجري تنفيذها على صعيد السياسة المالية تشمل من بينها تنمية الإيرادات السيادية من خلال العمل على تحسين جباية الضرائب ورفع التعريفات الجمركية على السلع المستوردة ولاسيما الكمالية منها، بهدف تنويع الإيرادات الحكومية. من جانب آخر، يتم تبني سياسات لضبط مستويات الانفاق العام من خلال مراجعة وتقييم سياسة الانفاق العام وخصوصاً بند المرتبات وبند الصرف الأخرى بما يحقق جودة وكفاءة الانفاق العام والاستدامة المالية للدولة، إلى جانب مراجعة سياسة الدعم السلعي لا سيما دعم المحروقات والعمل على الرفع التدريجي للدعم واستبداله بالدعم النقدي. وكذلك إقرار

¹⁰¹ البنك المركزي الليبي، (2017). "استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، مارس.

إصلاحات جانب الإيرادات العامة سن أو تعديل عدد من القوانين التي تتعلق بمنظومة الضرائب لرفع الكفاءة وتحقيق العدالة الضريبية شملت تدابير لتطوير وتحسين الإدارة الضريبية والجمركية وتشجيع القطاع غير الرسمي على الانضمام للقطاع الرسمي لزيادة الحصيلة والقاعدة الضريبية.

على جانب النفقات، انصب التركيز على دعم شبكات الحماية الاجتماعية من خلال مواصلة الجهود لإصلاح نظم الدعم لاسيما دعم الطاقة والتحول باتجاه الدعم النقدي عوضاً عن الدعم العيني وزيادة مستويات الكفاءة في استهداف الفقراء. إضافة لذلك اتسمت الموازنات بالسعي نحو احتواء فاتورة الأجور وربط مستويات زيادتها في بعض الدول بارتفاع مستويات الناتج المحلي الإجمالي لما يفوق مستويات محددة في بعض دول المجموعة، والاتجاه إلى ربط نظم الحوافز بالإنجاز الفعلي ومستويات الانتاجية. من جهة أخرى، لا زالت الموازنات تركز على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعطائها أفضلية في المناقصات الحكومية، وكذلك على تحقيق توازن التنمية المكانية عبر توجيه مشروعات الانفاق الرأسمالي إلى بعض المناطق المستهدفة لرفع مستويات التنمية الاقتصادية.

فيما يتعلق بطريقة إدارة الموازنة العامة تتبنى عدد من دول المجموعة إصلاحات تتعلق بالتحويل التدريجي لتطبيق ميزانية البرامج والأهداف لرفع مستويات كفاءة عمليات السياسة المالية، وربطها مع الأهداف الاقتصادية والتنمية عبر إطار متوسط الأجل يربط ما بين مستويات الانفاق في الوزارات والقدرة على تحقيق الأهداف المناطة بكل منها باتجاه تحقيق الأهداف الاقتصادية المتبناة في الخطط والرؤى الاقتصادية في الأجل المتوسط.

كما اتجه بعضها إلى تعديل - قانون تنظيم الموازنة (Budget Law Organic) وتقديمية للمجالس التشريعية لإقراره بحيث يتماشى مع الممارسات الدولية في إعداد الموازنة، ويحتوي إطاراً للسياسة المالية الكلية والرقابة على الخزينة وإدارة التدفقات النقدية وترتيب الأولويات للمشاريع الرأسمالية.

على صعيد عمليات إدارة الدين، تركزت اهتمامات السياسة المالية في عدد من هذه البلدان على تبني تدابير تضمن خفض مستويات الدين العام للناتج إلى مستويات قابلة للاستدامة، مع الاستفادة من إصدارات الدين المحلي في تطوير أسواق السندات والصكوك. تتضمن تلك التدابير تعزيز قدرات وحدات إدارة الدين العام من خلال وضع

الأرباح المتأتية من بيع مبنى مملوك لمدة تفوق 10 سنوات. كما يتضمن القانون رفع ضريبة الاستهلاك المحلي إلى 30 في المائة على السلع الكمالية والفاخرة. علاوة على ذلك، يتضمن القانون إصلاحات فيما يتعلق ببنود دعم منتجات الطاقة المستوردة أو المنتجة محلياً، الأمر الذي سيسمح للخزينة العمومية بتحقيق وفر يقدر بنحو 10.7 مليار دينار جزائري.

في اليمن، تواجه إدارة السياسة المالية تحديات كبيرة في ظل الأوضاع الداخلية التي تمر بها البلاد التي أدت إلى توقف الانتاج النفطي المساهم الرئيسي في توليد الإيرادات العامة كما تراجعت الإيرادات النفطية على ضوء التأثير الملموس لأنشطة القطاع الخاص إضافة إلى تراجع حجم المساعدات الرسمية. ارتفع على أثر ما سبق، مستوى عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 13 في المائة عام 2016 بما أدى إلى ضغوطات في مستوى السيولة المحلية وأثرت على قدرة الحكومة على سداد الأجور الحكومية وتوقف الانفاق الاستثماري. يتوقع على ضوء احتمالات الوصول لاتفاقية سلام منتصف عام 2017 ومعاودة الانتاج والصادرات النفطية تراجع العجز في الموازنة إلى مستوى 9.2 في المائة عام 2017 ونحو 8 في المائة في عام 2018، حيث من المتوقع أن تحد ضغوط المتأخرات المالية على الحكومة من إمكانية حدوث خفض كبير لمستويات العجز في الأجل المتوسط، لا سيما انه من غير المتوقع حدوث زيادات كبيرة ومتسارعة لمستوى الانتاج النفطي في الأجل المتوسط في ظل التحديات التي تواجه القطاع. كما أن الإيرادات غير النفطية من المتوقع أن تتعافى ببطء وبما يتواءم مع مستويات تعافى النشاط الاقتصادي. على ضوء ما سبق، سوف يكون الاعتماد بشكل رئيسي على المساعدات الرسمية والقروض المالية في تمويل عجوزات المالية العامة¹⁰².

(2) الدول العربية المستوردة للنفط

واصلت عدة دول عربية مستوردة للنفط مساعيها خلال العام الماضي لاستكمال مسيرة الإصلاح المالي التي بدأتها منذ سنوات لضبط الانفاق العام والسيطرة على مستويات الدين العام بالتوازي مع تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي لحماية غير قادرين، وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام ورفع كفاءة الانفاق على الخدمات العامة وتعزيز مستوى الإيرادات الضريبية. لتحقيق هذه الأهداف، شملت

¹⁰² Economic Intelligence Unit (2017). 'Yemen: Country Profile.'

6 في المائة لتصل إلى 491 مليار جنيه بفعل الارتفاع الملموس للإيرادات الضريبية التي سجلت زيادة ملموسة خلال العام بنسبة 15 في المائة لتصل إلى 352 مليار جنيه. ساهم في ذلك ارتفاع المُحصل من كافة بنود الضرائب في ضوء الإصلاحات الهيكلية والمالية التي قامت بها الحكومة خلال العام الماضي. من أبرز نتائج هذه الإصلاحات ارتفاع الضرائب على الدخل بنسبة 11.5 في المائة وارتفاع نسبة التحصيل إلى ما يوازي 91.2 في المائة من المستهدف، وارتفاع الضريبة على السلع والخدمات بنسبة 14.3 في المائة بحصيلة بلغت نحو 76 في المائة من المستهدف، وارتفاع حصيلة الضرائب الجمركية والممتلكات بنسبة 28.5 في المائة و32.6 في المائة على التوالي¹⁰³.

على جانب المصروفات، ساعدت زيادة الإيرادات في استيعاب الزيادة في المصروفات بنسبة 11.5 في المائة لتصل إلى ما يقرب من 818 مليار جنيه. كان من بين البنود التي شهدت ارتفاعاً الانفاق على شبكات الحماية الاجتماعية والتي ارتفعت لتصل إلى 396 مليار جنيه تمثل نحو 50 في المائة من قيمة المصروفات العامة واستفدت نحو 80.6 في المائة من إجمالي الضرائب المحصلة. استناداً لما سبق، بلغ عجز الموازنة في العام المالي السابق نحو 279 مليار جنيه تشكل 12.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 11.5 في المائة للعجز المسجل العام المالي السابق عليه¹⁰⁴. يُعزى جانباً من هذا الارتفاع في مستويات العجز إلى إرجاء بعض الخطوات الإصلاحية الهامة وعلى رأسها تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة.

في المقابل، تضمنت موازنة العام المالي 2017/2016 إيرادات كلية مُقدرة بقيمة تقارب 670 مليار جنيه (بارتفاع نسبته 20 في المائة مقارنة بالعام المالي السابق عليه). ساهمت من بينها الإيرادات الضريبية البالغة 433 مليار جنيه بنحو 65 في المائة من إجمالي الإيرادات، فيما بلغ إجمالي المصروفات العامة 975 مليار جنيه شكلت من بينها مصروفات الأجور وفوائد الدين العام ونفقات الدعم والمزايا الاجتماعية نحو 75 في المائة من إجمالي

استراتيجيات استدامة فعالة وضمان القدرة على تحمل عبء المديونية الداخلية والخارجية.

سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً في عدد من دول المجموعة بالعملات المحلية بفعل التحسن الملموس في مستويات الإيرادات الضريبية، إلا أن قيمة الإيرادات الكلية المقومة بالدولار شهدت ارتفاعاً أقل نسبياً بلغ 4.1 في المائة في عام 2016 في ظل تراجع قيمة الإيرادات الضريبية في مصر مقومة بالدولار نتيجة التراجع الكبير في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار رغم تسجيل قيمتها بالعملة المحلية زيادةً ملموسةً خلال العام لا سيما على ضوء الوزن النسبي الكبير لجمهورية مصر العربية في مجموعة الدول العربية المستوردة للنفط. كذلك، حققت دول المجموعة تقدماً على صعيد خفض النفقات العامة التي تراجعت بنحو 5 في المائة العام الماضي. نتج عن ذلك انخفاض مستويات عجز الموازنة للنتائج في دول المجموعة إلى 6.5 في المائة عام 2016 مقارنة بنحو 8.6 في المائة عام 2015. من المتوقع استمرار تحسن أوضاع المالية العامة في دول المجموعة العام الحالي والمقبل على ضوء التحسن المتوقع لمستوى الأنشطة الاقتصادية وبالتالي الارتفاع المرتقب في حصيلة الإيرادات الضريبية خاصة في ظل التدابير المتعددة التي يجري تبنيها لتحسين الإدارة الضريبية. من جانب آخر، ستعمل إصلاحات جانب الانفاق على احتواء الزيادة في مستويات النفقات العامة لا سيما النفقات الجارية. كمحصلة من المتوقع استقرار مستويات عجز الموازنة للنتائج في دول المجموعة عند مستوى 5 في المائة خلال عامي 2017 و2018.

التطورات على مستوى دول المجموعة

في مصر، واصلت الحكومة في عام 2016 تبني مسيرة الإصلاح المالي التي بدأتها منذ منتصف عام 2014 لضبط الانفاق العام والسيطرة على مستويات الدين العام بالتوازي مع تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي لحماية غير القادرين، وإعادة ترتيب أولويات الدين العام ورفع كفاءة الانفاق على الخدمات العامة وتعزيز مستوى الإيرادات الضريبية. وبهدف تسهيل تحقيق هذه الإصلاحات تم خلال العام صدور قانوني ضريبة القيمة المضافة والخدمة المدنية.

فيما يتعلق بأبرز مؤشرات الأداء المالي، شهد العام المالي 2016/2015 عدد من المؤشرات الإيجابية تمثلت في حدوث تحسن في مستوى الإيرادات العامة بما يقرب من

¹⁰³ وزارة المالية، جمهورية مصر العربية (2016). "التقرير المالي الشهري"، ديسمبر.

¹⁰⁴ وزارة المالية، جمهورية مصر العربية (2016). "التقرير المالي الشهري"، ديسمبر.

من خلال تطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الانتاج المختلفة وضمان العدالة في توزيع أعباء الضريبة.

2. رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية وتحديث وتطوير نظم المعلومات والربط بين نظم الفحص والتحصيل الإلكتروني وإصدار القرارات والتعليمات التي تضمن ضبط المجمع الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وسد منافذ التهرب.

3. استكمال إصلاح المنظومة الجمركية لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة والتي تشتمل على إصدار قانون جديد للجمارك لتبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين وتشديد العقوبة على المتهربين.

على جانب النفقات العامة تستهدف الحكومة اتخاذ إجراءات وإصلاحات هيكلية لترشيد وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام بما يتضمن:

1. تطوير منظومة الأجور من خلال رفع انتاجية العمالة في القطاعات الخدمة والانتاجية من خلال تطوير هيكل الأجور مع ربط نظم الإثابة بالإنجاز الفعلي.

2. استمرار الإصلاحات الهيكلية والمالية وإصلاحات دعم الطاقة بهدف إزالة التشوهات السعرية من خلال استكمال تنفيذ خطة ترشيد دعم المواد البترولية على المدى المتوسط وتطبيق المنظومة الذكية في توزيع المنتجات البترولية المدعمة مع تعزيز جهود التحول نحو المزيد من استخدام موارد الطاقة المتجددة.

3. القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وميكنة الأجور والمعاملات الحكومية وتطوير أطر الرقابة الداخلية قبل الصرف، واستكمال تفعيل نظام حساب الخزنة الموحد واستهداف التحول إلى موازنة البرامج والأداء لتعظيم العائد من استخدام موارد الدولة. هذا وستتضمن موازنة العام المالي 2018/2017 البدء في تنفيذ موازنة البرامج والأداء في سبع وزارات حكومية لديها بالفعل برامج وخطط استراتيجية على المدى المتوسط كمرحلة أولى ويعقب ذلك في السنوات المالية تطبيقها على باقي الوزارات.

من المتوقع على ضوء ما سبق، تعزيز وضع الإيرادات العامة في ظل التحسن المتوقع للإيرادات الضريبية بفعل

الموازنة بما يشير إلى حجم التحديات التي تواجه إدارة الموازنة العامة في مصر. بناء عليه، بلغ مستوى العجز إلى 305 مليار جنيه (11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)¹⁰⁵.

أما فيما يتعلق بموازنة العام المالي 2018/2017 فتستهدف الحكومة من خلالها استكمال تنفيذ البرنامج الإصلاحي الشامل الذي بدأته بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وقدر أكبر من التنسيق بين كل من السياسة النقدية والمالية يصحب ذلك وجود شبكة من برامج الحماية الاجتماعية الفاعلة والقادرة على حماية الطبقات الأقل دخلاً. تتمثل الأهداف الرئيسية للحكومة من إعداد مشروع الموازنة في¹⁰⁶:

1. تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة وشاملة تتراوح بين 4-5 في المائة خلال العام المالي المذكور وبحيث ترتفع إلى 6 في المائة في المدى المتوسط وخفض معدل البطالة إلى 11-12 في المائة خلال العام المالي 2018 /2017 و9-10 في المائة على المدى المتوسط.

2. ضمان الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في الأجل المتوسط من خلال تبني التدابير اللازمة لخفض العجز الكلي للموازنة العامة ليتراوح حول 5.8-9.5 في المائة خلال العام 2018 /2017 وخفض معدلات الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 92-94 في المائة بنهاية العام المالي المشار إليه وإلى نحو 80-85 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل المتوسط.

3. تحقيق تقدم ملموس في مستويات التنمية والحماية الاجتماعية لتحسين مستوى الحياة اليومية للمواطنين من خلال زيادة مستويات الانفاق على التنمية البشرية والخدمات الأساسية.

بهدف تحقيق هذه الأهداف سوف تواصل الحكومة تنفيذ عدد من الإصلاحات المالية على جانب الإيرادات العامة تتضمن من بينها:

1. تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة بهدف توسيع القاعدة الضريبية وتخفيف الالتزامات المالية

¹⁰⁵ قانون رقم (8) لسنة 2016 بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016 /2017، جمهورية مصر العربية.

¹⁰⁶ وزارة المالية، جمهورية مصر العربية (2016). "منشور إعداد الموازنة العامة للدولة 2018 /2017".

العام. رغم التوقعات بارتفاع أسعار النفط خلال العام، فمن المتوقع في ظل إصلاحات دعم السلع الأساسية التي تتبناها المغرب لا سيما منذ عام 2013 أن يكون أثر تلك الارتفاعات محدوداً على مستويات الانفاق العام مقارنة بالمستويات المسجلة قبل تبني هذه الإصلاحات.

في **تونس**، بالرغم من التحسن الكبير على مستوى الأوضاع الداخلية، إلا أن الوضع الاقتصادي عامة والمالية العمومية خاصة يواجه بتحديات خلال عامي 2017 و2018، لعل أبرزها، تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، والتحديات المرتبطة بظاهرة التهريب والتجارة الموازية التي تضعف حصيلة الإيرادات الضريبية والجمركية، وتواصل تراجع سعر صرف الدينار، واتجاه أسعار النفط نحو الارتفاع. تمثل هذه العوامل تحديات حقيقية يمكن أن تؤثر على الوضع الاقتصادي والمالي وهو ما استدعى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير و إقرار خطط عاجلة لمجابهة كل تلك المستجدات.

استند مشروع قانون المالية لعام 2017 على برنامج حكومة الوحدة الوطنية بهدف استعادة مسارات النمو السابقة والتحكم في التوازنات الكلية. وافترض تحقيق معدل نمو يقدر بنحو 2.5 في المائة العام الجاري بفعل الزيادة الملموسة المتوقعة في مستويات الاستثمار والتصدير وهو ما يتوقع على ضوءه تراجع مستويات العجز في الموازنة العامة إلى 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 5.7 في المائة للعجز المتوقع تحقيقه في عام 2016.

تضمن مشروع قانون المالية لعام 2017 عدد من الإصلاحات على صعيد جانب الإيرادات الكلية شملت جملة من الإجراءات الرامية لمقاومة التهريب الضريبي وإجراءات تهدف إلى التصدي للتهريب ومكافحة الفساد والتشجيع على الاندماج في الاقتصاد المنظم وضمان الشفافية والعدالة الضريبية بين كافة المطالبين بالأداء. هذا مع المضي قدماً في برنامج الإصلاح الضريبي بهدف الوصول إلى نظام ضريبي مبسط وأكثر عدالة و شفافية كما تمت مراجعة سلم الضريبة على الدخل في اتجاه تخفيف العبء الضريبي وزيادة الدخل الصافي لعدد هام من العاملين بأجر في القطاعين العام والخاص.

أما على صعيد إصلاحات جانب الانفاق، تم الانطلاق منذ سنة 2004 في برنامج إصلاح عام للميزانية يتمثل بالأساس في التحول نحو موازنة البرامج والأهداف بما

الإصلاحات المشار إليها وهو ما يتوقع أن يساعد على ارتفاع الإيرادات العامة بنحو 20 في المائة في العام المالي (2017/2018)، كما سيساهم الاتجاه إلى احتواء الزيادة في النفقات في ضبط أوضاع المالية العامة. في المقابل سيؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع نسبي لدعم الطاقة، إلا أن هذا الأثر سوف يقل كثيراً مقارنة الأثر المسجل إبان ارتفاع أسعار النفط في السنوات السابقة نظراً لانخفاض قيمة بند دعم الطاقة في الموازنة الحالية إلى نحو 35 مليار جنيه فقط بما يعكس من ناحية هبوط أسعار النفط وتأثير إصلاحات دعم الطاقة التي يجري تنفيذها منذ عام 2014 التي ساعدت بشكل كبير على تقليل مستويات دعم الطاقة والتي كان تقدر بنحو 126 مليار جنيه خلال العام المالي 2013/2014 من ناحية أخرى. كمحصلة من المتوقع انخفاض مستويات عجز الموازنة العامة إلى نحو 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي الحالي و8.4 في المائة في العام المالي 2018/2019.

في **المغرب**، يستهدف مشروع قانون المالية لعام 2017 مواصلة السياسات الهادفة إلى إرساء أسس التحول الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وزيادة معدلات النمو بما ينعكس إيجاباً على جميع المواطنين في كافة أنحاء المملكة. كما يأتي في سياق وطني يستهدف العمل على استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية انخفاض على أثره مستوى عجز الموازنة إلى الناتج إلى مستوى 4.2 في المائة خلال عام 2016 مقابل 7.2 في المائة في عام 2012. يهدف مشروع قانون المالية لعام 2017 إلى رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.5 في المائة وتقليص عجز الموازنة إلى نحو 3 في المائة من الناتج.

بلغ تقدير إجمالي المصروفات العامة في موازنة عام 2017 بنحو 398 مليار درهم فيما بلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة نحو 373 مليار درهم. بذلك يقدر رصيد الميزانية العامة دون احتساب حصيلة الاقتراض ونفقات خدمة الدين العام المتوسط وطويل الأجل بنحو 49.3 مليار درهم، فيما تقدر احتياجات التمويل المتبقية بنحو 25.2 مليار درهم. من المتوقع انخفاض عجز الموازنة إلى الناتج نحو 3.7 في المائة في عام 2017 ونحو 3.4 في المائة في عام 2018 في ظل الإصلاحات العديدة التي يجري تنفيذها لتحقيق الانضباط المالي. كما أنه من المتوقع زيادة مستوى الإيرادات الضريبية مع تعافي مستويات النشاط الاقتصادي ولا سيما مستوى الأداء في القطاع الفلاحي هذا

في السودان، لا تزال أوضاع الموازنة العامة متأثرة بالتقلبات في الأسعار العالمية للنفط والتقلبات في سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار. تم الاعلان عن الموازنة العامة لعام 2017 بإجمالي نفقات تقدر بنحو 83.8 مليار جنيه سوداني وإيرادات تقدر بنحو 77.7 مليار جنيه سوداني وبإجمالي عجز يبلغ نحو 6.1 مليار جنيه (1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). مع الأخذ في الاعتبار لتراجع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار فإن موازنة العام الجاري لا تتضمن زيادات كبيرة في الانفاق مقارنة بموازنات الاعوام السابقة. سوف يتم تمويل العجز من خلال القروض الخارجية والاقتراض من السوق المحلي.

تتضمن منظومة الإصلاحات المالية التي يجري تطبيقها في المرحلة الحالية وعلى جانب الإيرادات العامة السعي نحو تحقيق المزيد من الانضباط المالي من خلال تطوير الإدارة الضريبية والتحول نحو تنفيذ تطبيقات الحكومة الالكترونية وضبط الواردات عبر المعابر مع دول الجوار ومكافحة التهريب وتفعيل منظومة الدفع الإلكتروني في إطار الحكومة الالكترونية. على صعيد جانب الإنفاق العام يتم تبني إجراءات لتحديد أولويات الإنفاق في جانب السلع والخدمات للبرامج المرتبطة بالإنتاج والاستمرار في إعادة هيكلة الدعم بالتحول من دعم الاستهلاك إلى دعم الانتاج. أما على صعيد إدارة الموازنة العامة والدين العام فتشمل الإصلاحات تفعيل قوانين الرقابة المالية والشفافية في الأداء المالي والتوسع في إصدارات الصكوك لتمويل مشروعات التنمية وربط إصدارات الاوراق المالية بالسياسة التمويلية والتمويل باستخدام أدوات الدين المحلي ويشمل ذلك شهادات شهامة وصرح وصكوك.

في الأردن، تشهد أوضاع المالية العامة تحديات بفعل تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي وبفعل الأوضاع الإقليمية التي تعيق تحقيق الأهداف والنتائج الموضوعية على صعيد الاقتصاد الوطني. فمستويات النمو لا تعتبر كافية لتحسين المستويات المعيشية للمواطنين وتخفيض معدلات البطالة. إضافة إلى الأعباء المالية المباشرة وغير المباشرة التي تتحملها الخزينة العامة للدولة والناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين في ظل الدعم الدولي المحدود للأردن لمواجهة هذه الأعباء. وهو ما يضيف المزيد من الأعباء على أوضاع الموازنة العامة ويتسبب في ارتفاع الدين العام لمستويات قياسية يصعب استمرارها بحيث أصبح يستنزف جانباً هاماً من الموارد المالية المحدودة المتاحة.

يُمكن من توظيف الإمكانيات البشرية والمادية بفعالية في إطار خطط متوسطة الأجل. وبحيث تتم عملية التحول بشكل تدريجي حيث تم اختيار إدراج خمس وزارات نموذجية ضمن الدفعة الأولى، وسيعقب ذلك إدراج دفعات متتالية من الوزارات وصولاً للتحول الشامل. كما تم إعداد مشروع قانون أساسي جديد للميزانية وتم تحويله إلى مجلس النواب للمصادقة عليه خلال عام 2017. في هذا الإطار تم استحداث فرق عمل لإعداد تبويب جديد للنفقات حسب طبيعة النفقة وأهدافها. إضافة إلى تطوير منظومة المحاسبة العمومية باعتماد نظام القيد المزدوج وتطوير المنظومة الرقابية المسبقة للمصروفات العمومية وكذلك تطوير الرقابة المتزامنة واللاحقة وتصور آليات جديدة للتقييم والتدقيق.

يشار إلى أن مشروع قانون المالية لعام 2017 تضمن إجراءات عديدة لدعم النمو شملت من بينها استحداث تخصيص مبلغ مالي بقيمة 250 مليون دينار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا 250 مليون دينار لدعم امتلاك الفئات ذات الدخل المتوسط للمسكن الأول الخاص بها. كما تم الاهتمام بشكل كبير بمسألة توفير فرص العمل من خلال استحداث عقد "الكرامة" ومن خلاله تساهم الحكومة بتمويل جزء من أجر كل فرصة عمل جديدة يتم توفيرها بما يساعد على زيادة مستويات التوظيف.

نظراً لصعوبة الوضع الاقتصادي والتحديات التي تواجه الموازنة العامة، بات من الضروري تكاتف الجهود من أجل تقاسم أعباء تمويل عجز الموازنة حتى لا يتحمل عبئها فقط الفئات ذات الدخل المحدود. بالتالي تضمنت الموازنة فرضية تأجيل الزيادة في مستويات الأجور للعاملين بالدولة إلى عام 2019 مع احتمال مراجعة هذه الفرضية حال ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى ما يفوق مستوى 3 في المائة.

من جهة أخرى، تضمن مشروع الموازنة إجراءات أخرى لزيادة مستوى الإيرادات ومكافحة التهريب الضريبي بفعل استحداث الشرطة الضريبية ومراجعة إجراءات سرية المعلومات المصرفية وإجراءات أخرى لمكافحة التهريب وتشجيع القطاع غير الرسمي على الانضمام للقطاع الرسمي لضمان الشفافية والعدالة الضريبية بين الممولين.

على ضوء ما سبق من المتوقع تواصل انخفاض مستويات عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل نحو 5 في المائة في عام 2017 ونحو 4.8 في المائة في عام 2018.

أما على صعيد الإصلاحات ومجالات التطوير فيما يتعلق بالنفقات العامة فتشتمل على:

- خفض النفقات الجارية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما نسبته 10 في المائة من نفقاتها التشغيلية إضافة إلى خفض النفقات الرأسمالية بنحو 5 في المائة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
- ضبط وترشيد بنود النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والسفر.
- تنفيذ إنشاء المباني الحكومية باستخدام آلية التمويل التأجيرى المنتهى بالتملك وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص وصندوق استثمار الضمان الاجتماعي.
- الاستمرار في سياسة وقف شراء السيارات والأثاث وتنفيذ مشروع تتبع وإدارة المركبات الحكومية، حيث لم يتم رصد أي مخصصات مالية لشراء السيارات والأثاث.
- الاستمرار في ضبط التعيينات مع الأخذ بعين الاعتبار مشروع الموائمة بين الموارد البشرية والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية، وذلك لترشيد الجهاز الإداري وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.
- أما أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عام 2017 فيما يتعلق بعملية إدارة الموازنة العامة والدين العام فتتمثل في:
- تعزيز قدرة الإيرادات العامة المحلية على تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب والتجنب الضريبي، وزيادة اعتماد الوحدات الحكومية على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها.
- الالتزام بتنفيذ بنود وإجراءات برنامج الإصلاح المالي والهيكلية 2017-2019 المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وخاصة التدابير والإجراءات الهادفة إلى ضبط أوضاع المالية العامة واحتواء عجز الموازنة العامة وخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يُفضي إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي.

رغم تباطؤ معدل النمو، نمت الإيرادات المحلية بمعدل قوي خلال عام 2016 بلغ 6 في المائة لتصل إلى 4.34 مليار دينار وهو ما ساعد على ارتفاع الإيرادات الكلية متضمنة المنح إلى 7.23 مليار دينار. أما النفقات العامة فقد شهدت ارتفاعاً بواقع 8 في المائة في العام ذاته لتسجل 8.32 مليار دينار. بذلك ارتفع مستوى عجز الموازنة بعد المنح إلى نحو مليار دينار (4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). أما في عام 2017 فقد تضمنت الموازنة إيرادات كلية متضمنة المنح بلغ تقديرها نحو 8.12 مليار دينار فيما قدرت المصروفات بنحو 8.95 مليار دينار. من ثم يقدر أن يشهد مستوى عجز الموازنة انخفاضاً إلى 0.827 مليار دينار (2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). يتوقع أن يواصل هذا العجز انخفاضه كنسبة من الناتج ليصل إلى نحو 81 مليون دينار أو ما نسبته 0.3 في المائة في عام 2018، وصولاً إلى تحقيق وفر في الموازنة بقيمة 257 مليون دينار أو ما نسبته 0.8 في المائة في عام 2019 بما يعكس التوقعات بتعافي النشاط الاقتصادي وتحسن الظروف الإقليمية وارتفاع ملموس لمستويات المنح الخارجية. عليه، يتوقع أن يبلغ إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 95.1 في المائة في عام 2017 ولينخفض إلى 91.5 في المائة و86.7 في المائة لعامي 2018 و2019 على التوالي. من المتوقع أن يتم تمويل العجز من خلال الاقتراض من السوق المحلي والمنح الخارجية والقروض الميسرة كما سيتم التوسع في إصدار صكوك والاقتراض الدولي بضمانات خلال الفترة المقبلة، إلا أن ذلك قد يكون بكلفة أعلى على ضوء ضيق أوضاع التمويل الدولية.

تتمثل أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عام 2017 فيما يتعلق بالإيرادات العامة في:

- تعزيز اجراءات الحد من التهرب الضريبي وتحسين التحصيل الضريبي، وإجراء التسويات ومنح حوافز لموظفي الضريبة لمضاعفة الجهود التحصيلية.
- إعداد إطار جديد للإعفاءات الضريبية يتضمن تخفيض الإعفاءات من ضريبة المبيعات على السلع والخدمات المحلية والمستوردة والإعفاءات من الرسوم الجمركية.

تتضمن أبرز إصلاحات المالية العامة خلال عام 2017، في اقتراح اجراءات لزيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، بهدف تأمين التوازن بين إيرادات الموازنة ونفقاتها. من المتوقع أن تسهم هذه الإصلاحات في توفير نحو 1692 مليار ليرة لبنانية من الإيرادات خلال العام 2017.

فيما يتعلق بأهم الإصلاحات على جانب النفقات العامة، ورغم كون الموازنة مقيدة بحجم النفقات الجارية، خاصة الرواتب والاجور وملحقاتها والمنافع الاجتماعية ذات الصلة، واستحقاقات فوائد الديون وكذا التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الملزمة للدولة اللبنانية، إلا أن موازنة العام 2017 تضمنت إجراءات إصلاحية على صعيد النفقات منها:

- وضع سقف للتحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 2100 مليار ليرة لبنانية والعمل قدر المستطاع على عدم تخطي هذا السقف.

- زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة 11 في المائة تقريباً، مقارنة مع أرقام موازنة 2016.

- اقتراح بعض المواد القانونية الإصلاحية منها ما يعالج مشكلة المتأخرات، وإخضاع بعض المؤسسات العامة لرقابة وزارة المالية المباشرة.

من جهة أخرى، يتم تبني عدد من الإصلاحات ومجالات التطوير فيما يتعلق بعملية إدارة الموازنة العامة والدين العام فكان من بينها:

- اعتماد تصنيفات جديدة تتوافق مع احصاءات مالية الحكومة العامة لعام 2001.

- العمل على وضع خطط للإنفاق على المدى المتوسط.

- العمل ضمن موازنة عام 2017 على تخفيض عجز الموازنة (بعد استثناء مبالغ تغطية كلفة تعديل سلسلة الرتب والرواتب) مقارنة مع عجز موازنة العام 2016.

- دمج المعلومات في برنامج إدارة وتحليل الديون (DMFAS) مع الأنظمة المحاسبية المطبقة في مديرية الخزينة ومديرية المحاسبة العامة.

- متابعة تحديث الاستراتيجية المتوسطة المدى لإدارة الدين العام ووضعها قيد التنفيذ، إضافة إلى مراقبة وتقييم تنفيذها.

- رفع قانون تنظيم الموازنة المعدل (Organic Budget Law) نهاية شهر يونيو 2017 إلى مجلس الأمة بحيث يتماشى مع الممارسات الدولية في إعداد الموازنة ويحتوي إطاراً للسياسة المالية الكلية والرقابة على الخزينة وإدارة التدفقات النقدية وترتيب الأولويات للمشاريع الرأسمالية.

- تبني سياسات مالية لضبط الإنفاق الحكومي، وتعزيز الإيرادات العامة بما يفضي إلى تخفيض نسبة إجمالي الدين العام سنوياً لتصل إلى حدود 77 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021.

- الاستمرار في إصدار الصكوك الإسلامية لتنويع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين في أدوات الدين الحكومي وبما يتسق مع الإطار العام لإدارة الدين العام.

- التزام الحكومة بالمحافظة على التوازن المالي لشركة الكهرباء الوطنية وعدم تحقيق أي خسائر إضافية.

- اعتماد إجراءات وآليات محددة لخفض خسائر قطاع المياه، بما في ذلك تقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفء للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية

- اعتماد إجراءات واليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه بما في ذلك تقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفء للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات العامة من خلال تفعيل وحدة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وبما يخفف الضغط على الموارد المالية المحدودة، والحد من الاقتراض الحكومي لتمويل المشاريع، إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة.

في لبنان، تضمنت موازنة عام 2017 العديد من الإصلاحات والإجراءات المالية التي تم تأجيلها على مدار السنوات الماضية. بلغ إجمالي الإيرادات في الموازنة نحو 16858 مليار ليرة مقابل نفقات بقيمة 24702 مليار ليرة، وبذلك بلغ إجمالي العجز 7844 مليار ليرة تشكل نحو 9.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

التطويرية الممولة من الخزينة بتخصيص حوالي 250 مليون دولار بزيادة قيمتها 150 مليون دولار عن العام السابق، والاستمرار في إصدار أدونات الدفع للقطاع الخاص بهدف ضخ سيولة والاسراع في سداد مستحقات القطاع الخاص والتخلص من تراكم المتأخرات. كذلك تركز النفقات على خلق فرص عمل جديدة من خلال تخصيص مبالغ كدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع وزارة العمل والمؤسسات المصرفية. على صعيد إصلاحات إدارة الموازنة يجري اعتماد موازنة البرامج والأداء متوسطة الأجل لضمان كفاءة الخدمات الحكومية واستكمال عملية إصلاح إدارة المال العام المستمرة منذ 2012.

في **موريتانيا**، في ظل التوقعات التي تشير إلى استمرار انخفاض أسعار المواد الأولية، من المتوقع أن تتواصل انعكاسات ذلك على المالية العامة خلال عامي 2017 و 2018 من خلال تراجع الإيرادات المتأتية من الرسوم على التجارة الخارجية ومن إيرادات الشركات العاملة في مجال التعدين. وبخصوص تأثير هذه التطورات على الانفاق، ستمنح الأولوية للتحكم في النفقات الجارية وزيادة ترشيد وفعالية النفقات الاستثمارية للحفاظ على توازن المالية العامة. من أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عام 2017 فيما يتعلق بالإيرادات العامة، القيام بإعداد قانون عام ضريبي جديد يُفرق بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بدلا عن الاعتماد على رقم الأعمال المحقق، مع الأخذ في الاعتبار لطبيعة النشاط والشكل القانوني لدافعي الضرائب. كما يجري إعداد دراسة حول الإعفاءات الضريبية بهدف ترشيدها وتحديد حجم تكلفتها، وتقديم الدراسة في شكل تقرير سنوي يصاحب وثائق الموازنة العامة. أما من حيث أهم الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عام 2017 فيما يتعلق بالنفقات العامة فتتمثل في الاستمرار في تطوير نظام المعلومات الخاصة بالأجور وإعداد وتطبيق منهجية لتقدير نفقات الرواتب والأجور من قِبَل وزارة المالية بغرض ضبطها. إضافة إلى العمل على توافق قاعدة بيانات الأجور مع قاعدة بيانات نظام الخدمة المدنية من أجل توفير بيانات دقيقة حول موظفي الخدمة المدنية ثم كن من ضبط نفقات الأجور والمرتبات، وإجراء التسويات المطلوبة. كذلك استكمال مراجعة الأوضاع المالية للشركات العامة الرئيسية تمهيداً لمراجعة العلاقة بينها وبين الحكومة، وإعداد "برامج عقود" لتحسين أداء هذه الشركات بهدف تقليل الدعم المالي الموجه لها، وتخفيف العبء على الموازنة. على صعيد الموازنة العامة وإدارة الدين، تعزم الحكومة مواصلة الإصلاحات في إطار استراتيجيتها لتطوير إدارة مالية الحكومة. تهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع كفاءة الوظائف

- إصدار التقارير المتعلقة بالدين العام وإدارة الدين العام مما يؤمن شفافية أكبر تجاه المستثمرين ويؤدي إلى تعزيز الثقة.

- تنفيذ دورات تدريبية بالاشتراك مع المؤسسات الدولية لتبادل المعلومات وتطبيق كافة المعايير الدولية.

من المتوقع أن يسهم تحسن الأوضاع الداخلية وتعافي النشاط الاقتصادي المحلي والنمو الاقتصادي لدى أهم الشركاء التجاريين والاستثماريين في دعم أوضاع المالية العامة في لبنان خلال عام 2018. من جانب آخر سيسهم تنفيذ عدد من إصلاحات المالية العامة في ترشيد الإنفاق وتأمين إيرادات إضافية لخزينة الدولة، إضافة إلى إقرار سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام وإقرار المصادر التمويلية لها عبر مجموعة الإجراءات الضريبية؛ وإنفاق في مشاريع رأسمالية وبرامج اجتماعية، وكذلك إدخال الإصلاحات ذات التأثير على المالية العامة لا سيما في قطاع الكهرباء، وإقرار التشريعات المنظمة للاستثمار في استخراج النفط والغاز. لكن في المقابل ستواجه أوضاع المالية العامة ضغوطات خلال عام 2018 نتيجة استمرار التحديات المتعلقة بالوضع الإقليمي وتوقع معاودة أسعار النفط للاتجاه نحو الارتفاع.

في **فلسطين**، تتأثر أوضاع المالية العامة في الأراضي الفلسطينية بشكل أساسي بوجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يتحكم في جزء كبير من الإيرادات الفلسطينية (إيرادات المقاصة)، إضافة إلى العراقيل التي يضعها على حركة الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية أو بينها وبين الدول المجاورة. كذلك تتأثر أوضاع المالية العامة في الأراضي الفلسطينية بحجم تدفقات الدعم المُقدم من الدول المانحة لدعم الخزينة أو لدعم المشاريع التطويرية. تضمنت موازنة عام 2017 إيرادات ومنح إجمالية بقيمة 4.2 مليار دولار ونفقات عامة بنحو 4.6 مليار دولار وبذلك بلغ عجز الموازنة نحو 0.4 مليار دولار بما يشكل نحو 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تتمثل أبرز الإصلاحات ومجالات التطوير التي يجري تنفيذها خلال عام 2017 فيما يتعلق بالإيرادات العامة في توسيع القاعدة الضريبية من خلال الحملات الميدانية وبرنامج مكثف لمتابعة المكلفين غير المسجلين، وتحسين أداء الإدارة الضريبية على أساس منهجية الالتزام، وإنشاء مراكز للتدقيق الضريبي والجمركي وتوحيد إجراءات جباية الضرائب وتبني سياسة تدقيق الملف الواحد. ذلك إلى جانب البدء بتعديل الرسوم التي لا تمس المواطن بشكل مباشر. وعلى صعيد النفقات، تحرص الحكومة على ضبط التعيينات في القطاع العام والتركيز على المشاريع

في **جيبوتي**، تعاني الأوضاع المالية من ضغوط تصاعد الإنفاق الرأسمالي في ظل البرنامج الاستثماري الذي تنفذه الحكومة لتطوير البنية الأساسية. إلا أن تلك الضغوط من المتوقع أن تشهد تراجعاً نسبياً خلال السنوات المقبلة في ظل اكتمال الإنفاق على عدد من هذه المشاريع. إضافة لذلك، من المتوقع تعزيز الإيرادات بفعل تنفيذ عدد من المشروعات لتعزيز طاقات الموانئ وإعادة التصدير وشبكات النقل فيما يتوقع محدودية إيرادات الضرائب في ظل المزايا الممنوحة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر. يتوقع تراجع العجز من 10.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 6 في المائة عام 2018¹⁰⁸.

المالية الأساسية، باستحداث إطار مؤسسي وقانوني متنسق من خلال وضع قانون تنظيمي جديد للمالية العامة، وضبط الموارد المالية ورفع شفافيتها وتخصيصها وفقاً لأولويات السياسة الحكومية، ورفع كفاءة عمليات إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة. وفي ضوء ارتفاع حجم المديونية العامة خلال السنوات الماضية هناك حاجة لمتابعة دقيقة لتطورات الدين العام من خلال تعزيز قدرات وحدات إدارة الدين العام من خلال وضع استراتيجيات استئانة فعالة وضمان القدرة على تحمل عبء المديونية الخارجية. بخصوص إدارة الدين الداخلي الذي يظل مستواه ضعيفاً، تركز الإصلاحات المزمعة على التوجه نحو الاستئانة الداخلية حيث تتوفر هوامش كبيرة لتعبئة موارد محلية، مما يستوجب مزيد من الإصلاحات لتطوير سوق وأدوات الدين المحلي.

في **القمر**، قامت الحكومة خلال عام 2016 بزيادة في بعض الرواتب الحكومية وهو ما أضاف المزيد من الضغوط على أوضاع الموازنة لا سيما أن فاتورة الأجور مرتفعة وتمثل 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى زيادة في مستويات الإنفاق على التعليم والصحة. من المتوقع أن تركز موازنة عام 2017 على خفض مستويات التحصيل الضريبي الذي تأثر في السنوات الماضية جراء انخفاض الامتثال الضريبي. يشار إلى الانخفاض الكبير في مستويات الإيرادات إلى الناتج إلى نحو 10 في المائة وهو ما يقل كثيراً مقارنة بالمستوى المسجل بباقي الدول ومن بينها على سبيل المثال دول أفريقيا جنوب الصحراء (20 في المائة). في ظل ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، من المتوقع استمرار الاعتماد على الرسوم الجمركية في تمويل الجانب الأكبر من الإيرادات مع تركيز أكبر على زيادة مستويات الكفاءة الضريبية والإدارة الضريبية بما يشمل تجانس الضرائب الجمركية ومراجعة الإعفاءات الضريبية. من المتوقع أن تسعى الحكومة إلى احتواء فاتورة الأجور العام الحالي حيث تتجه إلى إلغاء عقود التعيين التي أبرمت بعد نهاية عام 2015. كذلك من المتوقع استمرار مستويات خدمة الدين الخارجي عند مستويات مقبولة في ظل الاتفاق على تخفيف أعباء هذا الدين في إطار مبادرة الدول عالية المديونية منخفضة الدخل (الهيبيك). على ضوء ما سبق، من المتوقع تراجع مستوى العجز من 3.5 في المائة عام 2016 إلى 3.2 في المائة عام 2017 و3 في المائة عام 2018¹⁰⁷.

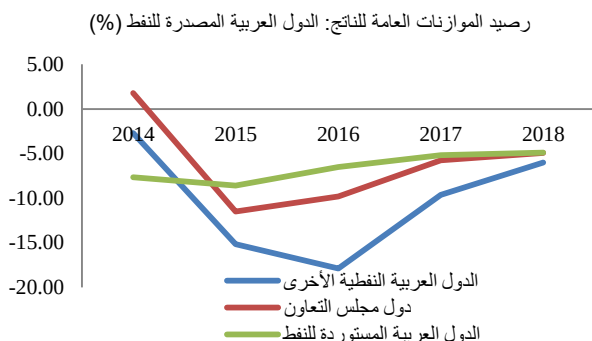
¹⁰⁸ Economic intelligence Unit (EIU), (2017). "Djibouti: Country Profile".

¹⁰⁷ Economic Intelligence Unit (EIU), (2017). "Comoros: Country Profile".

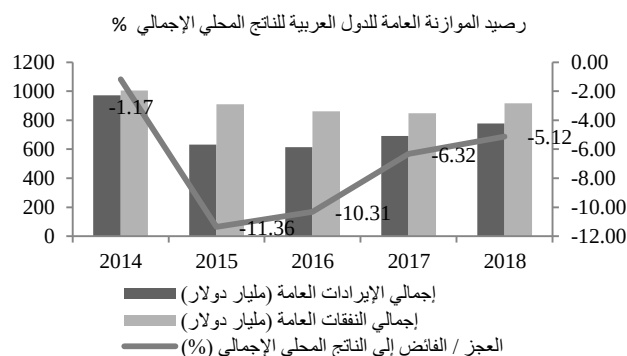
شكل رقم (5): توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2017 و2018 التطورات المالية

بما يعكس تراجع عجز الموازنة في كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية المستوردة للنفط

من المتوقع تراجع عجز الموازنة العامة للدول العربية إلى ما يقرب من 6.33% من الناتج عام 2017 وانخفاضه إلى 5% عام 2018



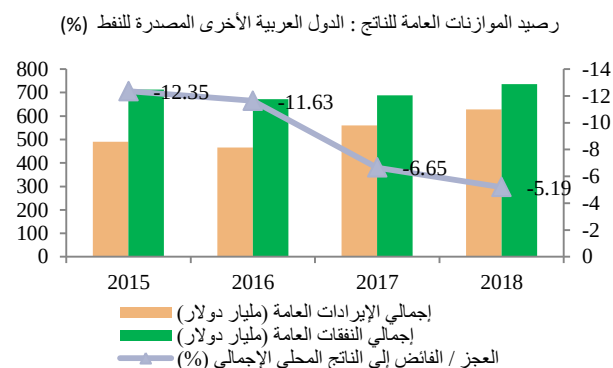
المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.



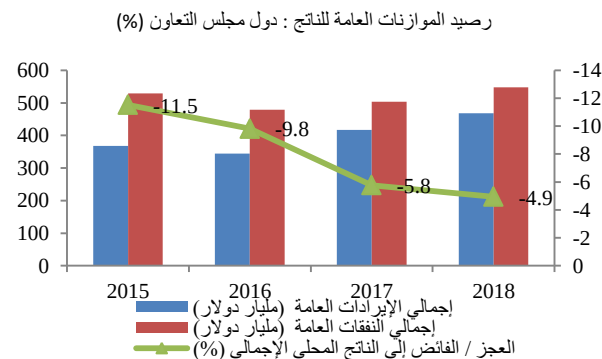
المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

يتوقع تراجع عجز الموازنة بالدول النفطية الأخرى إلى نحو 7% عام 2017 و5.2% في المانة عام 2018 بافتراض تحسن الأوضاع الداخلية

حيث من المقدر تراجع عجز الموازنة المجمعة لدول مجلس التعاون إلى نحو 6% من الناتج عام 2017 و 5% عام 2018



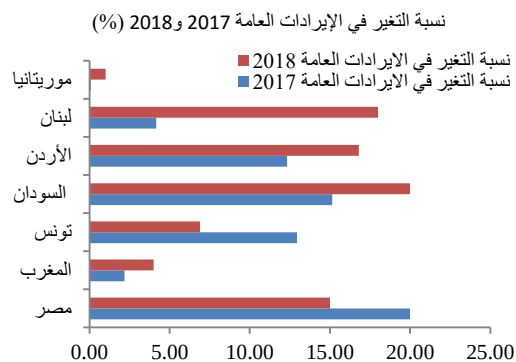
المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.



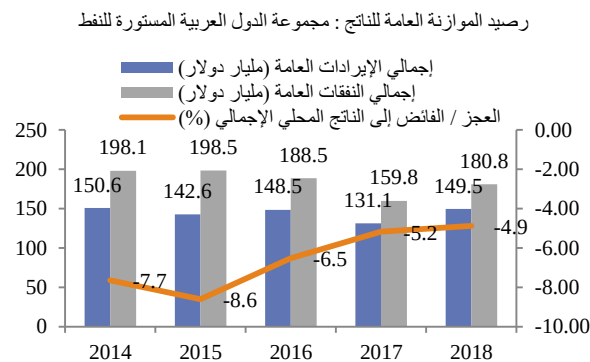
المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

في ظل الارتفاع المتوقع لمستوى الإيرادات وانخفاض مستوى النفقات الكلية خلال تلك الفترة وهو ما سيساعد على خفض مستويات العجز

كذلك من المتوقع مواصلة العجز الاتجاه نحو الانخفاض في الدول العربية المستوردة للنفط إلى 5.2 و 4.9 في المانة عامي 2017 و2018



المصدر: تقديرات ومصادر رسمية.



المصدر: توقعات صندوق النقد العربي وتقديرات رسمية ودولية.

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعامي 2017 و2018

القطاع الخارجي

من المتوقع خلال عام 2017 أن ينكمش العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة ليبلغ نحو 62.8 مليار دولار تمثل 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. يُعزى ذلك للتحسن المتوقع في أسعار النفط العالمية والسلع الأساسية والمعادن، إضافة إلى تحسن المتحصلات من السياحة في ضوء استقرار الأوضاع والجهود التي تبذلها بعض الدول لتحسين قطاع السياحة.

فيما يخص التوقعات لعام 2018، يتوقع في ضوء تواصل التحسن التدريجي لأسعار النفط العالمية أن يستمر التراجع في عجز الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة ليصل إلى نحو 27.6 مليار دولار بما يمثل نحو 1.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، جدول رقم (1).

جدول رقم (1)
ميزان مدفوعات الدول العربية

مليار دولار

توقعات		تقديري	بيانات فعلية	
**2018	**2017	*2016	2015	
171.3	130.6	83.9	107.4	الميزان التجاري
937.6	860.5	775.5	851.6	الصادرات (فوب)
766.3-	729.8-	691.6-	744.2-	الواردات (فوب)
117.4-	110.2-	104.8-	126.8-	ميزان الخدمات والدخل
81.5-	83.2-	86.9-	86.0-	صافي التحويلات
27.6-	62.8-	107.9-	105.4-	الميزان الجاري
6.3	5.2	3.5	4.4	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
1.0-	2.5-	4.5-	4.3-	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

فيما يلي عرض لتوقعات أداء موازين المعاملات الجارية في الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط خلال عامي 2017 و2018.

1) الدول العربية المصدرة للنفط

من المتوقع خلال عامي 2017 و 2018 أن يتحسن أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة بصورة عامة في ظل التحسن المتوقع أن تشهده أسعار النفط العالمية، إضافةً إلى تحسن مستويات الإنتاج من النفط في بعض الدول التي تمر بتطورات محلية.

أ. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في ضوء التحسن المتوقع لأسعار النفط العالمية بعد اتفاق الدول المصدرة للنفط على تخفيض الإنتاج، إضافةً إلى أثر السياسات المتخذة، من قبل بعض الحكومات لخفض مستويات الإنفاق، على الواردات السلعية التي ستخفض قيمتها كذلك بفعل الارتفاع المتوقع في قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى، من المتوقع ارتفاع الفائض في الميزان التجاري لتلك المجموعة من الدول خلال عام 2017 بنسبة 22.9 في المائة ليصل إلى نحو 222.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 180.7 مليار دولار خلال عام 2016. حيث من المتوقع ارتفاع قيمة صادرات دول المجموعة من مستوى 629.2 مليار دولار خلال عام 2016 إلى مستوى 691 مليار دولار خلال عام 2017، بنسبة ارتفاع قدرها 9.8 في المائة. أما الواردات فمتوقع ارتفاعها بنسبة 4.6 في المائة لتبلغ حوالي 468.9 مليار دولار في دول المجموعة خلال عام 2017.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، فمن المتوقع ارتفاع العجز لدول المجموعة من 84.3 مليار دولار ليصل إلى نحو 91.9 مليار دولار، بنسبة ارتفاع قدرها 9 في المائة خلال عام 2017. يعكس ذلك أثر زيادة مدفوعات دخل الاستثمار، إضافةً إلى أثر ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

كما يتوقع ارتفاع العجز في صافي التحويلات لتلك المجموعة من الدول بنسبة 1.3 في المائة ليبلغ نحو 128.7 مليار دولار خلال عام 2017.

بناءً على التطورات المذكورة، يتوقع تحول العجز المسجل في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2016 البالغ نحو 30.6 مليار دولار إلى فائض قدره 1.6 مليار دولار تمثل 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة خلال عام 2017.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2018، يتوقع ارتفاع الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية خلال 2017 ليصل إلى 33.5 مليار دولار يمثل نحو 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، جدول رقم (2).

جدول رقم (2)
موازن مدفوعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بيانات فعلية	تقديري	توقعات	مليار دولار
2015	*2016	**2017	**2018
207.6	180.7	222.1	260.5
688.8	629.2	691.0	753.5
481.3	448.5	468.9	493.0
108.2	84.3	91.9	98.0
129.9	127.0	128.7	129.1
30.6	30.6	1.6	33.5
14.8	13.2	14.9	16.2
2.2	2.2	0.1	2.1

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي عرض لتوقعات أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة.

في السعودية، يتوقع أن يتراجع العجز في الحساب الجاري خلال عام 2017 ليلبلغ نحو 15 مليار دولار مقارنة مع حوالي 24.9 مليار دولار محقق خلال العام السابق. يعكس ذلك الإرتفاع المتوقع في قيمة الصادرات السلعية بحوالي 12.4 في المائة لتصل إلى نحو 205 مليار دولار خلال عام 2017، كنتيجة للتحسن المتوقع في أسعار النفط العالمية بعد إتفاق دول الأوبك والدول المصدرة للنفط خارج منظمة الأوبك على تخفيض الإنتاج بدءاً من يناير الماضي. أما الواردات السلعية فيتوقع ارتفاعها بنسبة 10.5 في المائة لتبلغ حوالي 137 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة مع عام 2016. كمحصلة للتطورات في الصادرات والواردات، يتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري ليلبلغ حوالي 68 مليار دولار مقارنةً مع نحو 58.4 مليار دولار محققاً خلال عام 2016.

من المتوقع خلال عام 2017، أن يتأثر حساب الخدمات والدخل بالارتفاع المتوقع في قيمة الواردات السلعية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية. نتيجة لذلك، يتوقع أن يرتفع العجز في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2017 بنحو 5.1 في المائة ليلبلغ حوالي 42 مليار دولار مقابل نحو 40 مليار دولار محققة خلال العام السابق. ومع استمرار سياسة إحلال العمالة السعودية، محل العمالة الأجنبية،

يتوقع أن يتراجع العجز في ميزان التحويلات خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 41 مليار دولار.

بالنسبة لعام 2018، من المتوقع أن يتحول العجز في الحساب الجاري إلى فائض قدره حوالي 5.5 مليار دولار تمثل نحو 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مع استمرار التحسن في أسعار النفط العالمية.

في **الإمارات**، من المتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية بنسبة قدرها 4.5 في المائة لتبلغ حوالي 312 مليار دولار خلال عام 2017، تماشياً مع التحسن المتوقع في أسعار النفط العالمية. كما يتوقع أن ترتفع الواردات بصورة طفيفة تبلغ 0.7 في المائة لتصل إلى نحو 232 مليار دولار. انعكاساً للتطورات سائلة الذكر في كلٍ من الصادرات والواردات، يتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري بنحو 17.1 في المائة ليصل إلى 80 مليار دولار تمثل نحو 19.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع مستوى العجز بنحو 7.2 في المائة ليصل إلى نحو 18.5 مليار دولار خلال عام 2017 كمحصلة لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار وتواصل التحسن في المتحصلات من قطاع السياحة. كما يتوقع استمرار العجز في ميزان التحويلات خلال عام 2017 عند نفس المستوى المحقق تقريباً خلال العام السابق ليبلغ نحو 39 مليار دولار.

كمحصلة للتطورات سائلة الذكر، من المتوقع أن يرتفع الفائض في ميزان المعاملات الجارية ليبلغ نحو 22.5 مليار دولار تمثل نحو 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

على صعيد التوقعات لعام 2018، من المتوقع تواصل التحسن في فائض الميزان الجاري ليصل إلى نحو 25.5 مليار دولار تمثل نحو 5.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما **قطر**، يتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات السلعية خلال عام 2017 لتعكس بذلك التحسن المتوقع في أسعار النفط العالمية، حيث يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات نحو 65 مليار دولار مسجلة نسبة ارتفاع قدرها 13.5 في المائة خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق. كما يتوقع أن تتأثر الواردات السلعية

باستمرار تنفيذ المشاريع القائمة وأثرها على الواردات. عليه، من المتوقع أن ترتفع الواردات بنحو 6.5 في المائة خلال عام 2017 لتبلغ حوالي 34 مليار دولار مقابل حوالي 31.9 مليار دولار خلال عام 2016. كمحصلة للتطورات السابقة، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري ليبلغ حوالي 31 مليار دولار، تمثل نحو 18.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

أما ميزان الخدمات والدخل، فيتوقع أن يرتفع العجز خلال عام 2017 ليبلغ نحو 20 مليار دولار نتيجة لارتفاع المدفوعات الخدمية المرتبطة بالمشروعات الجاري تنفيذها. كما يتوقع ارتفاع عجز ميزان التحويلات خلال عام 2017 ليبلغ نحو 17 مليار دولار. في ضوء التطورات السابق ذكرها، يتوقع أن يتراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية بنسبة قدرها 27.9 في المائة ليبلغ حوالي 6 مليار دولار خلال عام 2017 تمثل نحو 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للعجز الجاري خلال عام 2018، يتوقع أن يتراجع العجز ليبلغ نحو 3.7 مليار دولار تمثل حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في **الكويت**، من المتوقع أن يرتفع فائض حساب المعاملات الجارية خلال عام 2017 بصورة ملموسة ليبلغ نحو 6.5 مليار دولار تمثل نحو 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع فائض قدره 0.7 مليار دولار تمثل 0.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016. يُعزى ذلك، لتوقع ارتفاع الصادرات لتبلغ نحو 56.5 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة مع 45 مليار دولار خلال عام 2016، نظراً للتحسن المتوقع في أسعار النفط العالمية. بالنسبة للواردات، يتوقع ارتفاعها بنسبة 6.1 في المائة لتبلغ حوالي 29.5 مليار دولار خلال عام 2017. نتيجة للتطورات في الصادرات والواردات، يتوقع أن يتحسن الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 27 مليار دولار تمثل 21.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما ميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز من مستوى 0.5 مليار دولار خلال عام 2016 ليبلغ نحو 1.6 مليار دولار خلال عام 2017. كما يتوقع أن يرتفع العجز في ميزان التحويلات ليبلغ حوالي 19 مليار دولار خلال عام

2017 مقارنة مع مستوى 16 مليار دولار خلال العام السابق.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2018، من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان الجاري ليبلغ حوالي 9.1 مليار دولار تمثل نحو 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي **عُمان**، يتوقع ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنسبة 14.8 في المائة لتصل إلى نحو 37.3 مليار دولار خلال عام 2017 وذلك تماشياً مع التحسن المتوقع في الأسعار العالمية للنفط. كما يتوقع ارتفاع الواردات السلعية بقدر ضئيل لتبلغ نحو 26.2 مليار دولار مقارنةً مع نحو 25.5 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016. نتيجة للتطورات السابقة، يتوقع زيادة الفائض في الميزان التجاري بنسبة 58.6 في المائة ليبلغ نحو 11.1 مليار دولار تُمثل حوالي 16.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017، مقارنةً مع نحو 11.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، يتوقع تحسن المتحصلات الخدمية خاصة بعد التوسع الذي شهده قطاع السياحة، إلا أنه قد يحد من هذا التحسن ارتفاع المدفوعات من دخل الاستثمار مع زيادة أرباح الشركات العاملة في قطاع النفط. نتيجة لذلك، يتوقع أن يرتفع العجز في ميزان الخدمات والدخل بنسبة 8.3 في المائة خلال عام 2017 ليبلغ نحو 6.5 مليار دولار مقارنةً مع حوالي 6 مليار دولار خلال العام السابق. كما يتوقع أن يرتفع ميزان التحويلات بنحو 6.5 في المائة ليبلغ حوالي 9.8 مليار دولار خلال عام 2017.

كمحصلة للتطورات سالف الذكر، يتوقع أن ينكمش العجز في الميزان الجاري بنسبة 36.6 في المائة ليصل إلى نحو 5.2 مليار دولار تمثل نحو 7.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 مقارنةً مع عجز بلغ نحو 13.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2018، يتوقع أن يتواصل التراجع في عجز الميزان الجاري مع استمرار تحسن أسعار النفط العالمية حيث يتوقع أن يبلغ العجز في الميزان الجاري حوالي 2 مليار دولار تمثل نحو 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي **البحرين**، يتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري ليصل إلى نحو 5 مليار دولار تمثل 14.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 مقارنةً مع فائض قدره 4.5 مليار دولار يُمثل نحو 14.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016. يُعزى ذلك لتوقع ارتفاع الصادرات بنسبة 12.6 في المائة لتبلغ حوالي 15.2 مليار دولار خلال عام 2017 نتيجة للتحسن المتوقع في أسعار النفط. أما الواردات فيتوقع ارتفاعها بنحو 13.3 في المائة لتبلغ نحو 10.2 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنةً مع نحو 9 مليار دولار مسجلة خلال العام المقابل.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يرتفع العجز بنسبة 6.5 في المائة ليبلغ حوالي 3.3 مليار دولار خلال عام 2017. كما يتوقع ارتفاع العجز في ميزان التحويلات بقدر ضئيل تبلغ نسبته 1.8 في المائة ليصل إلى نحو 2.9 مليار دولار خلال عام 2017. في ضوء التطورات سالف الذكر، يتوقع أن يتراجع العجز في الميزان الجاري بنسبة 17.9 مليار دولار ليبلغ نحو 1.2 مليار دولار تمثل حوالي 3.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017، مقارنةً مع عجز قدره 1.4 مليار دولار تمثل حوالي 4.4 في المائة خلال عام 2016.

بالنسبة للتوقعات لعام 2018، يتوقع أن يستمر التراجع في عجز ميزان المعاملات الجارية ليبلغ نحو 0.9 مليار دولار تمثل 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط

يتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية لدول المجموعة خلال عام 2017 مع تحسن مستويات الإنتاج من النفط لتوقع تحسن الأوضاع الداخلية في بعض دول المجموعة. إضافةً إلى أثر التحسن التدريجي في أسعار النفط العالمية. فمن المتوقع زيادة الصادرات السلعية بنسبة 21.5 في المائة لتبلغ حوالي 90 مليار دولار خلال عام 2017 مقابل نحو 74.1 مليار دولار خلال العام السابق.

بالنسبة للواردات، يتوقع أن تتأثر قيمتها خلال عام 2017 بزيادة مستويات الإنفاق الحكومي، إضافةً إلى السياسات الهادفة لترشيد الواردات. لذلك يتوقع زيادة قيمة الواردات

الإجمالي، مقارنة مع عجز قدره 18.5 مليار دولار يمثل حوالي 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016. يرجع ذلك إلى توقع ارتفاع قيمة الصادرات السلعية بنحو 13.3 في المائة لتبلغ حوالي 34 مليار دولار خلال عام 2017، كنتيجة للتحسن المتوقع في أسعار النفط. كما يتوقع ارتفاع الواردات بنسبة 4.1 في المائة لتبلغ حوالي 50.5 مليار دولار خلال عام 2017. ونظراً للارتفاع المتوقع في مدفوعات دخل الاستثمار، فمن المتوقع أن يرتفع العجز في ميزان الخدمات والدخل بنسبة 6.4 في المائة ليصل إلى 8.3 مليار دولار خلال عام 2017.

فيما يتعلق بميزان التحويلات، فيتوقع ارتفاع الفائض من صافي التحويلات بنسبة 3.4 في المائة ليبلغ حوالي 3 مليار دولار خلال عام 2017. في ضوء التطورات المذكورة، يتوقع أن ينكمش العجز في الميزان الجاري بنحو 6.8 في المائة ليبلغ حوالي 21.8 مليار دولار تمثل نحو 12.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 مقارنةً مع عجز قدره 23.4 مليار دولار يمثل حوالي 13.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016.

على صعيد التوقعات لعام 2018، من المتوقع أن يستمر التحسن في عجز ميزان المعاملات الجارية مع تواصل تحسن أسعار النفط العالمية، حيث يتوقع أن يبلغ العجز الجاري نحو 20.6 مليار دولار تمثل حوالي 11.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي العراق، من المتوقع ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة 14.7 في المائة لتصل إلى نحو 43 مليار دولار تماشياً مع التحسن المتوقع في أسعار النفط خلال عام 2017. كما يتوقع زيادة قيمة الواردات السلعية خلال عام 2017 بنحو 12.3 في المائة لتصل إلى نحو 32 مليار دولار مقارنةً مع نحو 28.5 مليار دولار خلال عام 2016، يُعزى ذلك إلى الزيادة المتوقعة في مستويات الإنفاق الحكومي. كمحصلة للتطورات في كلٍ من الصادرات والواردات، يتوقع خلال عام 2017 أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري بنسبة 22.2 في المائة ليبلغ نحو 11 مليار دولار تمثل نحو 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مُقارنةً مع فائض قدره حوالي 9 مليار دولار تمثل حوالي 5.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016.

السلعية بنسبة 9 في المائة لتبلغ نحو 97.8 مليار دولار خلال عام 2017.

نتيجةً للتطورات في كل من الصادرات والواردات، من المتوقع انخفاض العجز في الميزان التجاري خلال عام 2017 ليبلغ نحو 7.8 مليار دولار، مقارنة مع عجز قدره 15.6 مليار دولار مسجل في دول المجموعة خلال عام 2016.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يزداد العجز لدى دول المجموعة خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 22 مليار دولار مقارنة مع نحو 19.3 مليار دولار خلال عام 2016.

في ضوء التطورات سائلة الذكر، يتوقع أن يتراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 23.8 مليار دولار تمثل نحو 5.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من الدول.

وعلى صعيد التوقعات خلال عام 2018، من المتوقع أن يبلغ العجز في الميزان الجاري نحو 20.4 مليار دولار تمثل حوالي 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجموعة، جدول رقم (3).

جدول رقم (3)
موازن مدفوعات الدول المصدرة الأخرى للنفط

مليار دولار

بيانات قطعية	تقديري	توقعات	
2015	*2016	**2017	**2018
18.3-	15.6-	7.8-	2.9-
90.7	74.1	90.0	101.4
109.0-	89.7-	97.8-	104.3-
19.4-	19.3-	22.0-	23.9-
5.9	4.5	6.0	6.5
31.9-	30.4-	23.8-	20.4-
4.9-	3.9-	1.8-	0.6-
8.6-	7.7-	5.4-	4.3-

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي عرض لتوقعات أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة.

في الجزائر، يتوقع أن يتحسن العجز في الميزان التجاري خلال عام 2017 بنسبة 10.8 في المائة ليبلغ نحو 16.5 مليار دولار تُمثل حوالي 9.2 في المائة من الناتج المحلي

خلال العام السابق. أما الواردات، فيتوقع أن ترتفع أيضاً لتصل إلى حوالي 4.8 مليار دولار خلال عام 2017.

بالنسبة لعام 2018، يتوقع تحسن العجز الجاري ليلبلغ حوالي 0.5 مليار دولار تمثل نحو 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(2) الدول العربية المستوردة للنفط

يتوقع تراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2017 بنسبة 13.5 في المائة ليصل إلى نحو 40.6 مليار دولار تمثل نحو 7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز قدره 46.9 مليار دولار تمثل 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول تلك المجموعة خلال عام 2016.

فمن المتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية لتلك المجموعة من الدول خلال عام 2017 نتيجةً للسياسات التي انتهجتها بعضها لحفز الصادرات في بعض القطاعات الإنتاجية، إضافةً إلى زيادة الصادرات الخاصة بالمعادن والمواد الخام مع التحسن النسبي المتوقع في أسعار تلك السلع عالمياً. كما أن تطورات الأوضاع الداخلية في بعض الدول سينعكس على تحسن مستويات الإنتاج فيها. نتيجةً لذلك يتوقع أن ترتفع صادرات تلك المجموعة من الدول خلال عام 2017 لتبلغ حوالي 79.5 مليار دولار.

أما الواردات، فمن المتوقع أن تتأثر بارتفاع أسعار النفط العالمية والزيادة في الواردات من السلع الوسيطة المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية في بعض الدول. إضافةً إلى أثر تحسن أداء القطاع الزراعي في بعض الدول على الواردات من السلع الغذائية. كما ستتأثر الواردات بالإجراءات التي اتخذتها بعض الدول لترشيد الانفاق. لذلك فمن المتوقع أن ترتفع الواردات السلعية في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2017 بنسبة 6.4 في المائة لتبلغ حوالي 163.1 مليار دولار مقابل نحو 153.4 مليار دولار خلال عام 2016، جدول رقم (4).

جدول رقم (4)
موازين مدفوعات الدول العربية المستوردة للنفط

ملايين دولار	تقديري	بيانات فعلية	تقديري	بيانات فعلية
2018**	2017**	2016*	2015	2014
86.3	83.7	81.3	81.9	81.9
82.7	79.5	72.2	72.0	72.0
169.0	168.1	153.4	153.9	153.9
4.5	3.6	1.3	0.9	0.9
41.1	39.4	35.6	38.1	38.1
40.7	40.6	46.9	42.9	42.9
13.4	15.0	13.2	12.5	12.5
6.3	7.3	7.6	6.6	6.6

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** تقديرات صندوق النقد العربي.

المصدر: 13 عدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

كما يتوقع خلال عام 2017 زيادة العجز في ميزان الخدمات والدخل ليصل إلى نحو 7.5 مليار دولار مقابل نحو 6 مليار دولار خلال العام السابق. في حين يتوقع زيادة الفائض من صافي التحويلات ليصل إلى حوالي 0.9 مليار دولار خلال عام 2017. في ضوء التطورات المذكورة، يتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان الجاري خلال عام 2017 ليلبلغ نحو 4.4 مليار دولار تمثل نحو 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للتوقعات في الميزان الجاري خلال عام 2018، من المتوقع أن يرتفع الفائض ليلبلغ حوالي 5 مليار دولار تمثل حوالي 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما في ليبيا، نظراً لتوقع تحسن مستويات الإنتاج من النفط خلال عام 2017 إضافةً إلى الارتفاع المتوقع في أسعار النفط، فمن المتوقع أن تتحسن الصادرات بصورة ملموسة لتبلغ نحو 11.5 مليار دولار مقارنةً مع حوالي 5.9 مليار دولار خلال عام 2016. كما يتوقع زيادة قيمة الواردات السلعية لتبلغ حوالي 10.5 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنةً مع حوالي 9 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. كمحصلة للتطورات المذكورة، يتوقع تحول العجز في الميزان التجاري البالغ حوالي 3.1 مليار دولار خلال عام 2016، إلى فائض قدره 1.0 مليار دولار تمثل حوالي 1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017. كما يتوقع خلال عام 2017 أن ينكمش العجز المسجل في الميزان الجاري ليلبلغ حوالي 5.6 مليار دولار يمثل نحو 10.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع عجز قدره 9.3 مليار دولار يمثل نحو 23.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2018، مع توقع استمرار تحسن مستويات الإنتاج والأسعار النفطية، يتوقع أن يتواصل تحسن العجز في ميزان المعاملات الجارية ليلبلغ حوالي 4.2 مليار دولار تمثل نحو 6.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في اليمن، يتوقع تحسن العجز في الميزان الجاري ليصل إلى نحو 0.8 مليار دولار تمثل حوالي 2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017. يرجع ذلك إلى التحسن النسبي المتوقع في مستويات الإنتاج، حيث يتوقع أن ترتفع الصادرات بصورة ملموسة لتبلغ حوالي 1.5 مليار دولار خلال عام 2017، مقارنةً مع نحو 0.7 مليار دولار

التحويلات، من المتوقع أن يرتفع بنحو 15 في المائة ليبلغ حوالي 19 مليار دولار خلال عام 2017. في ضوء التطورات السابقة، يتوقع أن ينكمش العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2017 ليصل إلى نحو 13.3 مليار دولار يمثل 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز قدره 20.1 مليار دولار خلال عام 2016 يمثل حوالي 7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2018، من المتوقع أن يبلغ العجز في الميزان الجاري حوالي 12 مليار دولار يمثل نحو 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في تونس، من المتوقع زيادة الصادرات السلعية خلال عام 2017 بنسبة 14.6 في المائة لتصل إلى نحو 15.2 مليار دولار مقارنة مع حوالي 13.3 مليار دولار مسجلة خلال العام المقابل. ترجع الزيادة المتوقعة في الصادرات إلى التحسن المتوقع في أداء القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى مدى التحسن المتوقع في الأداء الاقتصادي في دول منطقة اليورو خاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا. أما الواردات فمن المتوقع أن تتأثر بالارتفاع المتوقع في أسعار النفط العالمية، لذلك يتوقع أن ترتفع الواردات السلعية لتصل إلى نحو 19.5 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة مع نحو 18.3 مليار دولار خلال عام 2016. كمحصلة للتطورات في كل من الصادرات والواردات، يتوقع أن يتراجع العجز في الميزان التجاري ليبلغ نحو 4.3 مليار دولار تمثل 10.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

في ضوء الجهود المبذولة من قبل السلطات لتنويع المنتج السياحي، فمن المتوقع أن يتراجع العجز في ميزان الخدمات والدخل بنسبة 26.8 في المائة ليبلغ نحو 0.5 مليار دولار خلال عام 2017. كما يتوقع تحسن الفائض من صافي التحويلات ليبلغ نحو 2 مليار دولار.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع أن ينخفض العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 2.8 مليار دولار تمثل 6.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي

فيما يخص ميزان الخدمات والدخل، يتوقع أن يتحول العجز المسجل خلال عام 2016 البالغ نحو 1.3 مليار دولار إلى فائض قدره حوالي 3.6 مليار دولار خلال عام 2017. جاء ذلك نتيجة لتوقع تحسن المتحصلات من قطاع السياحة في دول المجموعة على ضوء الجهود الساعية إلى تنشيط قطاع السياحة في تلك الدول. كما سيتأثر ميزان الخدمات والدخل في دول المجموعة بارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2018، يتوقع ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية بنسبة 0.4 في المائة ليصل إلى نحو 40.7 مليار دولار تمثل 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

التوقعات على مستوى دول المجموعة

فيما يلي عرض لتوقعات أداء ميزان المعاملات الجارية في دول المجموعة.

في مصر، يتوقع أن يتراجع العجز في الميزان التجاري خلال عام 2017 بصورة طفيفة كنتيجة لأثر التحسن المتوقع في أسعار النفط العالمية على كل من الصادرات والواردات البترولية، إضافة إلى أثر الإجراءات التي اتخذتها السلطات بهدف ترشيد الانفاق. من المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان التجاري بنحو 0.3 في المائة ليبلغ حوالي 29.5 مليار دولار خلال عام 2017 يمثل نحو 15.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ذلك كمحصلة للزيادة المتوقعة في كل من الصادرات بنحو 7.4 في المائة لتصل إلى حوالي 21.5 مليار دولار، والواردات بنحو 2.8 في المائة لتبلغ حوالي 51 مليار دولار خلال عام 2017.

بالنسبة لميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يتأثر بالتحسن التدريجي المتوقع للمتحصلات من السياحة، وأثر التباطؤ الذي يشهده أداء التجارة الدولية على رسوم المرور بقناة السويس. إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار الفائدة العالمية على مدفوعات دخل الاستثمار. كنتيجة لهذه التطورات، من المتوقع أن ينخفض العجز في ميزان الخدمات والدخل بصورة ملموسة خلال عام 2017 ليصل إلى نحو 2.8 مليار دولار مقارنة مع حوالي 7 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016. بالنسبة لصافي

مقارنة مع نحو 9.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016.

وبخصوص التوقعات لأداء ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2018، يتوقع أن يمثل العجز نحو 7.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في المغرب، من المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان الجاري خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 3.5 مليار دولار تمثل نحو 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز قدره 3.9 مليار دولار تمثل حوالي 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016. فمن المتوقع أن ترتفع الصادرات السلعية خلال عام 2017 بنسبة 11.5 في المائة لتبلغ حوالي 25.4 مليار دولار، كنتيجة أساسية للانتعاش المتوقع في الصادرات من الفوسفات ومشتقاته، وتواصل زيادة قيمة الصادرات من قطاع صناعة السيارات. أما الواردات، فمن المنتظر أن تتأثر بالارتفاع التدريجي المتوقع في أسعار النفط العالمية، والتزايد المتوقع في الواردات من السلع الوسيطة المرتبطة بالقطاعات التي تشهد انتعاشاً. نتيجة لذلك، يتوقع أن تبلغ الواردات السلعية نحو 44 مليار دولار، بنسبة ارتفاع قدرها 9.1 في المائة خلال عام 2017. كمحصلة لتلك التطورات، من المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان التجاري خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 18.6 مليار دولار تمثل نحو 16.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومع استمرار التحسن المتوقع أن يشهده قطاع السياحة وارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار، يتوقع أن يرتفع الفائض في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 6.1 مليار دولار مقارنة مع حوالي 5 مليار دولار خلال عام 2016. كما يتوقع ارتفاع فائض صافي التحويلات خلال عام 2017 ليبلغ نحو 9 مليار دولار مقابل نحو 8.6 مليار دولار خلال العام المقابل.

وعلى صعيد التوقعات خلال عام 2018، يتوقع أن يبلغ العجز في ميزان الحساب الجاري حوالي 4.2 مليار دولار تمثل 3.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في الأردن، يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية نحو 8 مليار دولار لترتفع بنسبة قدرها 7.2 في المائة خلال عام

2017. أما الواردات، فيتوقع أن تتأثر بالارتفاع المتوقع في أسعار النفط العالمية، إضافة إلى أثر ارتفاع أعداد النازحين من الدول المجاورة على زيادة الواردات من السلع الغذائية. نتيجة لذلك فمن المتوقع أن ترتفع الواردات السلعية بنحو 5.4 في المائة لتصل إلى نحو 18.3 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة مع حوالي 17.4 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016.

في ضوء التطورات في كل من الصادرات والواردات، فمن المتوقع أن يرتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 4 في المائة ليبلغ حوالي 10.3 مليار دولار تمثل نحو 24.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

كما يتوقع أن يرتفع الفائض في كل من ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات ليلغا حوالي 1.7 مليار دولار و 5 مليار دولار على التوالي خلال عام 2017.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع أن يتراجع العجز في الميزان الجاري خلال عام 2017 ليصل إلى نحو 3.7 مليار دولار تمثل حوالي 8.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل حوالي 3.9 مليار دولار تمثل نحو 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016.

بالنسبة للتوقعات خلال عام 2018، يتوقع أن يبلغ العجز في ميزان المعاملات الجارية حوالي 3.4 مليار دولار تمثل حوالي 7.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في لبنان، من المتوقع أن يتأثر الميزان التجاري خلال عام 2017 بتواصل توافد النازحين من دول الجوار، إضافة إلى أثر السياسات التحفيزية، التي انتهجها مصرف لبنان لدعم بعض القطاعات الإنتاجية. فمن المتوقع أن يرتفع العجز في الميزان التجاري خلال عام 2017 بنسبة 4.9 في المائة ليصل إلى نحو 15.1 مليار دولار تمثل نحو 28.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يتوقع أن يرتفع الفائض في ميزان الخدمات والدخل، في ضوء التحسن المتوقع للمتحصلات من قطاع السياحة، إضافة إلى أثر ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، لذا من المتوقع أن يبلغ فائض ميزان الخدمات والدخل حوالي 1.5 مليار دولار خلال عام 2017، مقارنة مع نحو 1.2 مليار دولار خلال العام

السابق. ويتوقع أيضاً ارتفاع الفائض من صافي التحويلات ليبلغ حوالي 2.9 مليار دولار خلال عام 2017.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع أن يرتفع العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2017 بنسبة 3.1 في المائة ليصل إلى نحو 10.7 مليار دولار تمثل نحو 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى صعيد التوقعات للميزان الجاري في لبنان خلال عام 2018، من المتوقع أن يبلغ العجز في الميزان الجاري حوالي 10.8 مليار دولار تمثل نحو 19.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في السودان، فإنه في ضوء توقع ارتفاع حصيلة الصادرات من الذهب والمعادن الأخرى، إضافةً إلى أثر تحسن أداء الموسم الزراعي على ارتفاع الصادرات من السلع الزراعية، فمن المتوقع أن ترتفع الصادرات بنسبة 12.4 في المائة خلال عام 2017 لتبلغ حوالي 3.4 مليار دولار. أما الواردات فمن المتوقع أن تبلغ حوالي 8 مليار دولار، مسجلة نسبة ارتفاع قدرها 20.9 في المائة خلال عام 2017.

ونتيجةً للتطورات السابقة، يتوقع ارتفاع العجز في الميزان التجاري ليصل إلى نحو 4.6 مليار دولار تمثل نحو 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017، مقارنة مع عجز مثل نحو 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016.

كما يتوقع ارتفاع العجز في ميزان الخدمات والدخل ليبلغ حوالي 2.2 مليار دولار خلال عام 2017. أما فائض صافي التحويلات، فمن المتوقع ارتفاعه خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 1.1 مليار دولار مقابل نحو 0.9 مليار دولار خلال العام السابق.

في ضوء التطورات السابقة، يتوقع ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 5.7 مليار دولار تمثل نحو 5.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز مثل نحو 4.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2016.

بالنسبة لعام 2018، من المتوقع أن يبلغ العجز في ميزان المعاملات الجارية حوالي 6 مليار دولار تمثل نحو 4.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

في موريتانيا، يتوقع أن يرتفع العجز في الميزان الجاري بنسبة 1.6 في المائة ليصل إلى نحو 0.6 مليار دولار تمثل حوالي 12.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017. فمن المتوقع تحسن قيمة الصادرات السلعية مع التحسن النسبي المتوقع في أسعار المواد الخام وخاصة المعادن، لتصل إلى نحو 1.5 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة مع حوالي 1.3 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016. أما الواردات، فمن المتوقع أن تتأثر بمدى تحسن الإنتاج الزراعي القائم على الري بالأمطار، لذلك فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الواردات السلعية حوالي 1.8 مليار دولار، مسجلة نسبة ارتفاع قدرها 6.1 في المائة خلال عام 2017.

كمحصلة للتطورات السابقة يتوقع أن يتراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة 4.7 في المائة ليبلغ حوالي 0.3 مليار دولار تمثل نحو 6.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017.

بالنسبة لعام 2018، يتوقع أن يرتفع العجز في ميزان المعاملات الجارية بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى نحو 0.63 مليار دولار تمثل حوالي 13.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: الملاحق الإحصائية

اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول العربية (2018-2014)

معدل النمو بالأسعار الثابتة					
**2018	**2017	*2016	2015	2014	
1.5	0.7	1.4	4.1	3.6	السعودية
3.0	2.4	2.6	3.8	3.1	الإمارات
2.8	3.4	2.2	3.6	4.0	قطر
2.5	2.0	2.3	-0.9	0.5	الكويت
2.5	2.2	1.8	4.1	2.9	عمان
1.9	1.9	2.1	2.9	4.5	البحرين
2.2	1.7	1.9	3.4	3.2	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3.0	2.5	3.5	3.7	3.8	الجزائر
2.5	1.8	4.9	-2.4	-2.1	العراق
15.0	3.0	-18.0	-28.0	-0.2	اليمن
-3.0	-9.0	-6.0	-6.4	-47.7	ليبيا
3.0	1.1	1.6	- 1.8	-11.4	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
2.3	1.8	2.3	3.0	2.8	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ⁽¹⁾
4.5	4.0	4.4	4.2	2.2	مصر
3.8	4.3	1.0	4.5	2.6	المغرب
5.0	5.3	4.9	3.5	3.3	السودان
3.0	2.5	1.5	2.3	2.3	تونس
2.5	2.0	2.0	1.0	2.0	لبنان
3.3	3.0	2.4	2.5	3.1	الأردن
3.2	3.4	4.1	3.4	..	فلسطين
3.0	4.0	3.1	1.3	5.6	موريتانيا
2.6	2.6	6.0	6.5	6.5	جيبوتي
..	..	..	2.7	..	الصومال
2.0	3.5	3.0	1.2	2.1	القمر
4.1	3.9	3.3	3.6	2.5	الدول العربية المستوردة للنفط
2.7	2.3	2.1	3.1	2.7	إجمالي الدول العربية ⁽¹⁾

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.
(1) غير متضمنة ليبيا واليمن نظراً لتقلبات معدل النمو في الآونة الأخيرة وسورية لعدم توفر البيانات.
*تقديرات **توقعات صندوق النقد العربي.

اتجاهات تطور الأسعار المحلية في الدول العربية (2014 – 2018)

معدل التضخم (%)					
**2018	**2017	*2016	2015	2014	
4.1	3.0	3.4	2.2	2.7	السعودية
3.2	2.8	1.7	4.1	2.4	الإمارات
3.4	3.1	3.0	1.8	3.4	قطر
3.9	3.5	3.1	3.3	2.9	الكويت
1.7	1.4	1.1	0.1	1.0	عمان
2.3	2.1	2.7	1.9	3.0	البحرين
3.7	2.9	2.9	2.4	2.6	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
7.9	7.5	6.4	4.8	2.9	الجزائر
3.1	2.5	0.4	2.3	2.2	العراق
20.0	18.0	16.0	9.0	8.1	اليمن
16.0	12.0	25.9	9.8	3.1	ليبيا
9.2	7.8	9.8	5.5	3.2	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
7.9	6.9	6.6	4.4	3.5	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
15.0	18.0	13.8	11.1	10.1	مصر
1.8	1.7	1.6	1.6	0.4	المغرب
20.0	19.0	17.8	16.9	36.9	السودان
3.9	4.1	3.7	3.5	4.9	تونس
2.4	1.8	-0.8	-3.7	1.9	لبنان
2.9	2.4	-0.8	-0.9	2.9	الأردن
1.5	1.2	-0.2	1.4	1.7	فلسطين
4.5	3.4	1.5	0.5	3.8	موريتانيا
5.3	5.1	4.3	3.1	2.9	جيبوتي
11.7	12.8	10.4	8.9	12.6	الدول العربية المستوردة للنفط
9.6	9.8	8.4	6.6	8.1	إجمالي الدول العربية ⁽¹⁾

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

*تقديرات **توقعات صندوق النقد العربي.

⁽¹⁾ باستثناء سورية لعدم توافر بيانات.

اتجاهات تطور معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية (2013 – 2016)

2016	2015	2014	2013	
4.7	5.1	11.14	13.25	مجموع الدول العربية
2.8	8.09	6.90	9.69	الأردن
3.3	5.45	8.00	22.54	الإمارات
2.4	2.95	6.50	8.20	البحرين
8.0	5.40	8.20	7.10	تونس
...	0.13	14.80	8.41	الجزائر
...	...	...	3.65	جيبوتي
0.70	2.59	11.92	10.86	السعودية*
26.0	20.46	19.60	13.27	السودان
...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	الصومال
6.6	8.90-	3.50	16.20	العراق
1.8	10.02	15.30	9.40	عمان
4.6-	3.44	10.60	19.59	قطر
3.2	1.73	3.40	9.97	الكويت
4.8	7.11	6.76	5.64	لبنان
22.5	13.35	0.50	8.30	ليبيا
18.5	18.61	15.60	18.89	مصر
5.5	6.87	5.50	5.60	المغرب**
7.1	0.37	8.60	13.60	موريتانيا
...	4.27	14.10	12.51	اليمن

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي ومصادر وطنية وإقليمية ودولية.

* بيان السعودية يمثل المعروض النقدي بمفهومه الواسع M3.

** بيان المغرب حتى الربع الثالث من عام 2016.

رصيد الموازنة العامة للدولة (2018 – 2014)

رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)					
2018**	2017**	2016*	2015	2014	
-7.30	-7.66	-12.42	-15.11	-2.16	السعودية
1.27	1.82	-0.30	-6.55	-5.37	الإمارات
-1.50	-4.55	-8.14	-0.58	17.56	قطر
-18.30	-20.92	-28.89	-18.31	13.58	الكويت (1)
-7.68	-11.86	-14.38	-17.1	-3.40	عمان
-8.40	-10.00	-14.00	-12.86	-3.62	البحرين
-4.95	-5.77	-9.82	-11.52	1.78	دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
-3.73	-6.30	-18.19	-21.06	-6.54	الجزائر
-5.01	-10.57	-13.12	-0.74	8.41	العراق
-7.70	-9.20	-12.60	-10.24	-3.13	اليمن
-14.90	-18.24	-39.95	-55.06	-39.76	ليبيا
-6.03	-9.62	-17.91	-15.16	-2.72	الدول النفطية الرئيسية بخلاف دول مجلس التعاون
-5.19	-6.65	-11.63	-12.35	0.69	الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط
-8.40	-9.24	-10.99	-13.43	-12.76	مصر (2)
-3.40	-3.70	-4.20	-4.20	-4.90	المغرب
-1.13	-0.89	0.10	-1.42	-1.08	السودان
-4.70	-5.26	-5.53	-4.44	-4.59	تونس
-8.70	-9.50	-8.64	-8.60	-6.16	لبنان
-0.28	-2.80	-3.92	-3.48	-2.30	الأردن
-2.70	-2.90	-3.50	-5.60	-6.40	فلسطين
-0.10	-0.40	-0.10	-3.40	-3.31	موريتانيا
-5.00	-6.00	-10.40	-12.50	...	جيبوتي
-3.60	-3.60	-5.00	-1.00	...	الصومال
-3.00	-3.20	-3.50	-3.10	...	القمر
-4.89	-5.18	-6.53	-8.61	-7.65	الدول العربية المستوردة للنفط
-5.12	-6.32	-10.31	-11.36	-1.17	إجمالي الدول العربية (3)

المصدر: صندوق النقد العربي، ومصادر رسمية ودولية.

(*) تقديرات.

(**) توقعات.

(1) السنة المالية التي تنتهي في آذار/ مارس.

(2) السنة المالية التي تنتهي في حزيران/ يونيو.

(3) لا يتضمن سورية لعدم توفر البيانات.

نسبة أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2015 – 2018)

**2018	*2017	2016	2015	
1.0-	2.5-	4.5-	4.3-	مجموع الدول العربية
7.7-	8.8-	9.8-	9.2-	الأردن
5.9	5.5	3.1	4.6	الإمارات
2.4-	3.4-	4.4-	0.2-	البحرين
7.8-	6.6-	9.1-	9.1-	تونس
11.2-	12.2-	13.9-	12.5-	الجزائر
16.8-	18.6-	15.6-	13.5-	جيبوتي
0.7	2.2-	3.9-	8.7-	السعودية
4.6-	5.1-	4.1-	6.5-	السودان
2.7	2.5	2.4	2.6	العراق
2.8-	7.9-	13.7-	15.4-	عمان
2.0-	3.5-	5.5-	8.4	قطر
6.7	5.2	0.6	5.2	الكويت
19.4-	20.0-	19.9-	17.3-	لبنان
6.9-	10.9-	23.6-	47.5-	ليبيا
4.9-	7.0-	7.3-	5.2-	مصر
3.6-	3.2-	3.7-	3.3-	المغرب
13.1-	12.7-	12.7-	21.8-	موريتانيا
1.2-	2.1-	4.6-	12.6-	اليمن

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

* تقديرات صندوق النقد العربي.

** توقعات صندوق النقد العربي.

باستثناء سورية والقمر والصومال لعدم توفر البيانات.

توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2017 و2018 موازن مدفوعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ميزان المدفوعات - البحرين					ميزان المدفوعات - الإمارات				
مليون دولار					مليون دولار				
توقعات	تقديري	فعلي			توقعات	تقديري	فعلي		
**2018	**2017	*2016	2015		**2018	**2017	*2016	2015	
5500.0	5000.0	4500.0	830.9	الميزان التجاري	84000.0	80000.0	68318.6	76569.1	الميزان التجاري
16500.0	15200.0	13500.0	16540.4	الصادرات	327000.0	312000.0	298624.9	300476.5	الصادرات
11000.0-	10200.0-	9000.0-	15709.6-	الواردات	243000.0-	232000.0-	230306.3-	223907.4-	الواردات
3500.0-	3300.0-	3100.0-	1457.2	ميزان الخدمات والدخل	19500.0-	18500.0-	17263.4-	19659.6-	ميزان الخدمات والدخل
2850.0-	2850.0-	2800.0-	2367.3-	صافي التحويلات	39000.0-	39000.0-	39509.9-	39646.0-	صافي التحويلات
850.0-	1150.0-	1400.0-	79.3-	الميزان الجاري	25500.0	22500.0	11545.3	17263.4	الميزان الجاري
15.4	14.7	14.1	2.6	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	19.3	19.6	18.2	20.4	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
2.4-	3.4-	4.4-	0.2-	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	5.9	5.5	3.1	4.6	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - عُمان					ميزان المدفوعات - السعودية				
مليون دولار					مليون دولار				
توقعات	تقديري	فعلي			توقعات	تقديري	فعلي		
**2018	**2017	*2016	2015		**2018	**2017	*2016	2015	
15000.0	11100.0	7000.0	9116.0	الميزان التجاري	90000.0	68000.0	58384.0	44266.0	الميزان التجاري
43000.0	37300.0	32500.0	35672.0	الصادرات	235000.0	205000.0	182332.0	203537.0	الصادرات
28000.0-	26200.0-	25500.0-	26556.0-	الواردات	145000.0-	137000.0-	123948.0-	159271.0-	الواردات
7000.0-	6500.0-	6000.0-	8931.0-	ميزان الخدمات والدخل	44000.0-	42000.0-	39956.0-	56282.0-	ميزان الخدمات والدخل
10000.0-	9800.0-	9200.0-	10988.0-	صافي التحويلات	40500.0-	41000.0-	43342.0-	44707.0-	صافي التحويلات
2000.0-	5200.0-	8200.0-	10803.0-	الميزان الجاري	5500.0	15000.0-	24914.0-	56723.0-	الميزان الجاري
21.4	16.9	11.7	13.0	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	12.2	9.9	9.1	6.8	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
2.8-	7.9-	13.7-	15.4-	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	0.7	2.2-	3.9-	8.7-	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - الكويت					ميزان المدفوعات - قطر				
مليون دولار					مليون دولار				
توقعات	تقديري	فعلي			توقعات	تقديري	فعلي		
**2018	**2017	*2016	2015		**2018	**2017	*2016	2015	
30000.0	27000.0	17200.0	27973.0	الميزان التجاري	36000.0	31000.0	25320.0	48798.1	الميزان التجاري
61000.0	56500.0	45000.0	55299.1	الصادرات	71000.0	65000.0	57254.0	77294.2	الصادرات
31000.0-	29500.0-	27800.0-	27326.1-	الواردات	35000.0-	34000.0-	31934.0-	28496.2-	الواردات
1950.0-	1550.0-	500.0-	5489.2-	ميزان الخدمات والدخل	22000.0-	20000.0-	17475.0-	19343.7-	ميزان الخدمات والدخل
19000.0-	19000.0-	16000.0-	16515.0-	صافي التحويلات	17700.0-	17000.0-	16169.0-	15703.6-	صافي التحويلات
9050.0	6450.0	700.0	5968.8	الميزان الجاري	3700.0-	6000.0-	8324.0-	13750.8	الميزان الجاري
22.3	21.6	15.6	24.5	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	19.0	18.2	16.6	29.6	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
6.7	5.2	0.6	5.2	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	2.0-	3.5-	5.5-	8.4	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

*تقديرات صندوق النقد العربي.

**توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2017 و 2018 موازن مدفوعات الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط

ميزان المدفوعات - العراق					ميزان المدفوعات - الجزائر				
مليون دولار					مليون دولار				
توقعات	تقديري	فعلي			توقعات	تقديري	فعلي		
**2018	**2017	*2016	2015		**2018	**2017	*2016	2015	
12500.0	11000.0	9000.0	10253.3	الميزان التجاري	15000.0-	16500.0-	18500.0-	18000.0-	الميزان التجاري
48000.0	43000.0	37500.0	43441.5	الصادرات	36500.0	34000.0	30000.0	35000.0	الصادرات
35500.0-	32000.0-	28500.0-	33188.2-	الواردات	51500.0-	50500.0-	48500.0-	53000.0-	الواردات
8500.0-	7500.0-	6000.0-	7123.2-	ميزان الخدمات والدخل	8800.0-	8300.0-	7800.0-	7500.0-	ميزان الخدمات والدخل
950.0	900.0	800.0	542.2	صافي التحويلات	3200.0	3000.0	2900.0	2800.0	صافي التحويلات
4950.0	4400.0	3800.0	3672.3	الميزان الجاري	20600.0-	21800.0-	23400.0-	22700.0-	الميزان الجاري
6.8	6.3	5.8	7.1	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	8.1-	9.2-	11.0-	9.9-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
2.7	2.5	2.4	2.6	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	11.2-	12.2-	13.9-	12.5-	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

ميزان المدفوعات - اليمن					ميزان المدفوعات - ليبيا				
مليون دولار					مليون دولار				
توقعات	تقديري	فعلي			توقعات	تقديري	فعلي		
**2018	**2017	*2016	2015		**2018	**2017	*2016	2015	
2900.0-	3300.0-	3000.0-	4983.9-	الميزان التجاري	2500.0	1000.0	3100.0-	5567.0-	الميزان التجاري
2900.0	1500.0	700.0	1438.9	الصادرات	14000.0	11500.0	5900.0	10862.0	الصادرات
5800.0-	4800.0-	3700.0-	6422.8-	الواردات	11500.0-	10500.0-	9000.0-	16429.0	الواردات
1100.0-	700.0-	350.0-	1391.5-	ميزان الخدمات والدخل	5500.0-	5500.0-	5100.0-	3399.0-	ميزان الخدمات والدخل
3500.0	3200.0	1900.0	3349.4	صافي التحويلات	1200.0-	1100.0-	1100.0-	840.0-	صافي التحويلات
500.0-	800.0-	1450.0-	3026.0-	الميزان الجاري	4200.0-	5600.0-	9300.0-	9806.0-	الميزان الجاري
6.9-	8.8-	9.6-	20.7-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	4.1	1.9	7.9-	27.0-	نسبة الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي
1.2-	2.1-	4.6-	12.6-	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	6.9-	10.9-	23.6-	47.5-	نسبة الميزان الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي

*تقديرات صندوق النقد العربي.
 **توقعات صندوق النقد العربي.
 المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.

توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية لعام 2017 و 2018 موازن مدفوعات الدول العربية المستوردة للنفط

ميزان المدفوعات - الأردن					ميزان المدفوعات - تونس				
مليون دولار					مليون دولار				
توقعات	تقديري	فعلي	2015	2016	توقعات	تقديري	فعلي	2015	2016
**2018	**2017	*2016	2015	*2016	**2018	**2017	*2016	2015	*2016
الميزان التجاري	10347.1	9904.0	10300.0	10400.0	الميزان التجاري	14068.8	5028.1	5045.3	4300.0
الصادرات	7844.0	7460.0	8000.0	8600.0	الصادرات	19096.9	18306.4	15200.0	15500.0
الواردات	18191.1	17364.0	18300.0	19000.0	الواردات	757.5	615.0	450.0	400.0
ميزان الخدمات والدخل	1252.8	1400.0	1650.0	1800.0	ميزان الخدمات والدخل	1937.1	1797.2	2000.0	2300.0
صافي التحويلات	5626.7	4626.0	5000.0	5200.0	صافي التحويلات	3848.5	3863.0	2750.0	3300.0
الميزان الجاري	3467.6	3878.0	3650.0	3400.0	الميزان الجاري	12.0	11.9	10.3	12.4
نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	27.5	25.1	24.7	23.5	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	9.1	9.1	6.6	7.8
نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	9.2	9.8	8.8	7.7	نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي				
ميزان المدفوعات - جيبوتي					ميزان المدفوعات - السودان				
مليون دولار					مليون دولار				
توقعات	تقديري	فعلي	2015	2016	توقعات	تقديري	فعلي	2015	2016
**2018	**2017	*2016	2015	*2016	**2018	**2017	*2016	2015	*2016
الميزان التجاري	615.0	710.0	830.0	830.0	الميزان التجاري	4865.9	3228.1	3595.7	4600.0
الصادرات	135.0	140.0	150.0	150.0	الصادرات	8094.0	6619.3	8000.0	8500.0
الواردات	750.0	850.0	980.0	980.0	الواردات	1894.4	1159.7	2200.0	2500.0
ميزان الخدمات والدخل	350.0	380.0	400.0	400.0	ميزان الخدمات والدخل	913.2	862.9	1100.0	1400.0
صافي التحويلات	30.0	35.0	40.0	40.0	صافي التحويلات	5847.1	3892.5	5700.0	6000.0
الميزان الجاري	235.0	295.0	390.0	390.0	الميزان الجاري	5.4	4.1	3.8	3.8
نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	35.4	37.5	39.6	35.7	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.5	4.1	5.1	4.6
نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	13.5	15.6	18.6	16.8	نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي				
ميزان المدفوعات - لبنان					ميزان المدفوعات - مصر				
مليون دولار					مليون دولار				
توقعات	تقديري	فعلي	2015	2016	توقعات	تقديري	فعلي	2015	2016
**2018	**2017	*2016	2015	*2016	**2018	**2017	*2016	2015	*2016
الميزان التجاري	13096.0	14365.0	15064.0	15706.0	الميزان التجاري	31353.6	19030.9	20020.9	29597.0
الصادرات	3987.0	4119.0	4361.0	4610.0	الصادرات	50384.5	4018.7	7024.6	49617.9
الواردات	17083.0	18484.0	19425.0	20316.0	الواردات	18161.1	16518.4	19000.0	19500.0
ميزان الخدمات والدخل	1651.0	1238.0	1481.0	1854.0	ميزان الخدمات والدخل	17211.2	107.7	10.7	15.5
صافي التحويلات	3385.0	2791.0	2926.0	3060.0	صافي التحويلات	9.4	5.2	7.3	4.9
الميزان الجاري	8060.0	10336.0	10657.0	10792.0	الميزان الجاري				
نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	28.2	27.7	28.2	28.2	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي				
نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	17.3	19.9	20.0	19.4	نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي				
ميزان المدفوعات - المغرب					ميزان المدفوعات - موريتانيا				
مليون دولار					مليون دولار				
توقعات	تقديري	فعلي	2015	2016	توقعات	تقديري	فعلي	2015	2016
**2018	**2017	*2016	2015	*2016	**2018	**2017	*2016	2015	*2016
الميزان التجاري	15790.6	17552.9	18600.0	19800.0	الميزان التجاري	1388.6	559.4	314.9	300.0
الصادرات	22330.4	22776.5	25400.0	25700.0	الصادرات	1948.0	178.4	181.5	190.0
الواردات	38121.0	40329.4	44000.0	45500.0	الواردات	955.7	600.4	610.0	630.0
ميزان الخدمات والدخل	4875.0	5024.9	6100.0	6400.0	ميزان الخدمات والدخل	12.8	6.7	6.3	6.2
صافي التحويلات	7652.3	8595.2	9000.0	9200.0	صافي التحويلات	21.8	12.7	12.7	13.1
الميزان الجاري	3263.3	3932.8	3500.0	4200.0	الميزان الجاري				
نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	15.9	16.7	16.7	16.9	نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي				
نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	3.3	3.7	3.2	3.6	نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي				

*تقديرات صندوق النقد العربي.

**توقعات صندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي ومصادر دولية وإقليمية أخرى.